

ياعمال العالم، وياأيتهما الشعوب المضطهدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلاكسي (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

مميزات «الحصانة الأمنية».. والقتل «بنيران صديقة»..!



الافتتاحية

الثنائية الحقيقية:

إمبريالية - شعوب!

تصرفت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي كدولة منتصرة، وأن «لها الحق» في إعادة صياغة النظام الدولي الجديد وتحديد قواعد السلوك فيه، عبر تحطيم المنافسين وتهميش المؤسسات الدولية، واستغلال عملية تفجير البرجين (المشكوك في أمرها) لتطبيق مشروعها الإمبراطوري تحت غطاء الحرب على الإرهاب. بدأت السلسلة من أفغانستان ثم العراق، وكانت واشنطن تظاهر بأنها ستكمل على بقية دول المنطقة، لولا المقاومات في فلسطين ولبنان والعراق وممانعة سورية وإيران. ولأن نظرية «الأحادية القطبية» وهم يتعارض مع حقائق التاريخ الموضوعية، بدأ المشروع الإمبراطوري الأمريكي يتعثر بشكل أسرع بكثير من رهانات المتفائلين به من ليبراليين جدد ومن دول «الاعتلال» العربي، وحتى من أولئك المنظرين المهزومين الذين غادروا متراس اليسار فعليا، وحافظوا على التسمية قولا ليس إلا.

واللافت هنا أن تعثر المشروع الأمريكي-الصهيوني في المنطقة الذي تم بفعل الإرادة السياسية للمقاومة والمواجهة كما شهدت على ذلك انتصارات حرب تموز ٢٠٠٦ في لبنان، قد ترافق مع وضوح مؤشرات تهاوي الاقتصاد الرأسمالي العالمي وازدياد عمق الأزمة الاقتصادية داخل الولايات المتحدة نفسها، وكل ذلك جعل العديد من شعوب وبلدان العالم تبتعد عن الليبرالية المتوحشة وأدواتها الثلاث: البنك الدولي، وصندوق النقد، ومنظمة التجارة العالمية. ولعل الاستنتاج الأهم في هذا السياق هو وضوح الانعطاف الجاري في ميزان القوى العالمي لصالح الشعوب بعكس الحالة المؤقتة التي تلت انهيار الاتحاد السوفييتي، وهذا يثبت بدوره أن الثنائية الحقيقية في عالمنا المعاصر هي: إمبريالية- شعوب. وهذا ما يفسر فشل السياسات الأمريكية في أهم مناطق العالم المستهدفة بالتفتيش من باكستان وأفغانستان مروراً بالعراق وإيران ولبنان وسورية، وصولاً إلى أمريكا اللاتينية.

.. وفي هذا السياق جاء الصدام الروسي- الأمريكي ليثبت أن تعثر المشروع الأمريكي في العراق وجواره عموماً لن يمنع الأطلسيين الجدد من توسيع رقعة الحرب ودائرتهما إلى مناطق أبعد، وخصوصاً باتجاه روسيا تدريجياً من دائرتي آسيا الوسطى ومنطقة القفقاس. ولأن للأحداث منطقها الذي لا يمكن التحكم به أحياناً، فإن الحماسة والمغامرة الأمريكية في القفقاس خلقت وضعا متفجراً لن تخرج منه الولايات المتحدة إلا خالية الوفاض. وقد قالها الأدميرال بالتين: «إن الدخول إلى البحر الأسود مصيدة سهلة، لكن الخروج منه لا يمكن أن يتم دون عقاب».

وفي مثل هذا الوضع الدولي لا يوجد أمامنا مجال مناسب للصمود وحسب، بل أمامنا فرصة تاريخية لإلحاق الهزيمة بالعدو الإمبريالي- الصهيوني، وتحرير أراضينا المحتلة عبر تطوير إرادة المواجهة والتزام خيار المقاومة وتعبئة قوى المجتمع على الأرض عبر الابتعاد عن السياسات الاقتصادية الليبرالية التي ينفذها الفريق الاقتصادي، تلك السياسات التي لم تأت على بلد إلا وأضعفته، وأضعفت القوى الحية فيه، وهي الغالبية الساحقة من جماهير الشعب، لمصلحة قوى النهب والفساد الكبيرين المرتبطة بحبل السرة مع قوى الرأسمال المعلوم والمتوحش. وقد كان لافتاً تصريح السيد رئيس الجمهورية بشار الأسد عشية وصول الرئيس ساركوزي إلى دمشق: «لدينا اعتقاد بأن إسرائيل تسعى لحرب، ربما في أكثر من اتجاه، وقد تكون الأولوية لها إيران، وربما تكون الأولوية الأخرى هي لبنان، ولا نستبعد سورية، بما أنها اعتدت على سورية سابقاً». إن القراءة الاستراتيجية لخطورة الوضع في القفقاس وانكشاف زيف ما سمي بالتهدة في منطقتنا، يفرض علينا الاستعداد لما سنواجهه في الشهور القادمة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وفي ذلك ضمانة لتحقيق كرامة الوطن والمواطن..



في الوقت الذي تتواطأ فيه واشنطن مع حكومة المالكي لتمير ما يسمى بالاتفاقية الأمنية بين العراق ومحتليه بما يطيل أمد احتلال بلاد الرافدين ويشرع نهب ثرواتها وسفك دماء أبنائها دون حساب، قتلت القوات الأمريكية التي تم إسنادها بالدعم الجوي ستة من قوات الأمن العراقية وأصاب عشرة في منطقة الطارمية شمالي بغداد، وذلك بعدما أطلقت القوات العراقية أعيرة نارية تحذيرية عند مرور قارب أميركي عبر نهر دجلة قرب نقطة تفتيش عراقية فما كان من الجنود الأميركيين المذعورين إلا أن سارعوا إلى إطلاق النيران وارتكبوا مجزرة جديدة، واكتفوا لاحقاً، كالعادة، بالإعراب عن أسفهم لهذا «الخطأ»!

رمضان.. من المعاني الروحية السامية

إلى الجشع والاستغلال.. 7

النقابية «شذى خلو» لـ«قاسيون»:

صرف العمال دون تحقيق وبغياب النقابات.. أمر خطير!!.. 3

الجوع في إثيوبيا

الطعام يكفي لطفل واحد فقط.. 9

«الشعبية» و«حماس»

تستنكران تجاوزات «عباس» بشأن حق العودة..

عبرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عن استغرابها واستهجانها واستنكارها مما صدر من تصريحات لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بخصوص حق العودة والتي زعم فيها مؤكداً «أنه لا يستطيع أن يطالب بعودة ملايين اللاجئين ويبحث مع إسرائيل تفاصيل عدد العائدين». وقالت الجبهة إن تلك التصريحات تعبر للأسف عن عدم التزام الرئيس بقرارات الإجماع الوطني والشرعية الفلسطينية والشرعية الدولية، ومحاولة متسرعة وغير مشروعة للقفز عن الحقوق والثواب الفلسطينية.

وعبرت الجبهة عن أسفها لصدور مثل تلك التصريحات الضارة بالمصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني مؤكداً أنها لا تعبر عن مواقف وسياسات المنظمة، والتي تحددها سياسة الإجماع الوطني والبرنامج الوطني، وتشكل انتهاكاً صارخاً لآمال وتطلعات الشعب الفلسطيني المشروعة في الاستقلال الناجز والعودة وتمسكه بحقه في الصمود والمقاومة.

ودعت الجبهة الشعبية محمود عباس إلى الالتزام بالثواب والمصالح الوطنية للشعب الفلسطيني وخياراته في الصمود والمقاومة.

بدورها أعربت الحكومة الفلسطينية المقالة برئاسة إسماعيل هنية عن استغرابها وإدانتها للتصريحات الصادرة عن رئاسة السلطة حول حق عودة اللاجئين والانتقاص من هذا الحق والبحث مع الاحتلال الصهيوني في الأعداد التي يمكن أن يسمح لها بالعودة.

وأكدت الحكومة على لسان المتحدث باسمها طاهر النونان «حق العودة لكل اللاجئين غير قابل للتنازل أو المساومة باعتباره حقاً فردياً وجماعياً للاجئين ولا يجوز لأي كان المساس به من قريب أو من بعيد وأي تنازل عن هذا الحق أو عن غيره من الحقوق غير القابلة للتصرف غير ملزم لشعبنا في جيله الحالي أو أجياله القادمة».

إهمال يخرب المستقبل!!

خالد الشرع

كما لكل الأشياء درجات، للإهمال أيضاً درجات.. فالمرء إذا أهمل صيانة أسطوانة الغاز، فإنها يمكن أن تنفجر وتموت أسرة بكاملها، وإذا أهمل سلاحاً فردياً فيمكن أن يقتل أحد أشقائه أو أصدقائه، وإذا أهمل ضعف التيار الكهربائي، ولم يضع منظماً كهربائياً في مدخل بيته، فمن الممكن أن يحرق تلفازاً أو غسالة أو براداً... الخ.

ولكن هل يمكن أن نسمح للإهمال أن يقتل جيلاً كاملاً؟ هل وصلنا إلى هذه الدرجة من اليأس؟

لقد سقنا هذه المقدمة لأننا وجدنا أنفسنا أمام واقعة خطيرة جداً، وهي مسألة تعاطي بعض المصححين مع تصحيح أوراق الثانوية العامة لطلاب محافظة درعا، والتي كان نصيبها أن تصحح في محافظة دمشق، فجاءت النتائج مليئة بالأخطاء، وجرى التهام درجات كثيرة ومؤثرة من رصيد الطلاب، ولولا الاعتراضات الكثيرة المقدمة من أولياء أمور متأكدين من حسن استعداد أبنائهم للامتحانات، لما اقتض الأمر وجرى تدارك بعض آثاره..

يعلم الجميع في بلدنا أن الأهل يصابون بقلق كبير أثناء الامتحانات، وكأنهم هم من سيخضعون لهذه التجربة المخيفة والمصيرية، وقيل الامتحان يدرسون المنهاج مع أبنائهم ويحرمون أنفسهم حتى من الحديث مراعاة لوضعهم النفسي، وأمهات الطلاب يقمن في كل صلاة بالدعاء مطولاً، يبتهلن إلى الله أن يبسر أمر أولادهن، وهن يذرفن الدموع، ويتوسلن للباري أن يكون النجاح حليف كل طالب.. فكيف يستهين بعض المصححين بكل هذا الجهد والقلق والانتظار..

عموماً، الطلاب المظلومون من محافظة درعا، قاموا بتقديم الاعتراضات، وقد أثمرت الوجبة الأولى منها عن نتائج معقولة، أما عن الوجبة الثانية فهي ما تزال قيد الدراسة، وقد تبين أن معظم المعارضين جرى حرمانهم من (5 درجات) وحتى (20 درجة).. فجرى تصحيح الخطأ..

إننا في قاسيون نطلب من كل الجهات المعنية أن تحاسب المهملين المسؤولين عن هذه الأخطاء المتكررة سنوياً، وتشكر كل المعنيين في الجهاز التعليمي في محافظة درعا الذين أبدوا اهتماماً كبيراً بهذه القضية، وتابعوها، وسهروا على تصحيح الأخطاء، وما يزالون يقومون بهذا الواجب إيماناً بدورهم التعليمي والاجتماعي والوطني.

اتحاد عمال دمشق يعقد اجتماع مجلسه التاسع هذوء نسبي.. بعد اجتماعات صاخبة!



العمال بحاجة إلى إسعاف!!!

◀ عادل ياسين

ما يزال الوضع المعاشي للعمال البند الأول في كل الاجتماعات التي تعقدتها النقابات، وهذا جزء من مهامها الكثيرة التي من المفترض أن تتصدى لها باستمرار، لأن أجور العمال هي المقياس الذي على أساسه يتم تقييم أداء الحركة النقابية، وهي المؤشر أيضاً لتقرب أو بعد الطبقة العاملة من النقابات، فكلما تصاعد نضال النقابات من أجل أجور عادلة للطبقة العاملة السورية، ازداد اقتراب العمال منها، ليكونوا سنداً حقيقياً لها في مواجهة السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، خاصة تلك المتعلقة بواقع العمال وأماكن عملهم، أي المعامل والشركات التي في نية الحكومة التخلص منها تحت ذرائع مختلفة، وهذا ما عبرت عنه الحكومة في الفترة الأخيرة بتصريحات وزرائها المعنيين بالشأن الاقتصادي والعمالي، والتي جرى تبريرها في اجتماع مجلس الاتحاد العام بأنها تصريحات تعبر عن رأي من صرح بها، ولا تعبر عن موقف الحكومة، وهذا تبرير لا معنى له لأن هؤلاء الوزراء لا ينطقون عن الهوى، إنما ينطقون من وحي برنامج محدد تسعى الحكومة لإنجازه وفقاً للخيارات التي حددتها، وأهم هذه الخيارات: الاعتماد الكلي على الاستثمارات الأجنبية والعربية والمحلية، للحل محل الدولة في مهامها المختلفة، ومنها تحقيق التنمية، وتشغيل اليد العاملة، والتعليم والصحة، وغيرها من المهام.

إن الركوز إلى وعود الحكومة فقط لتحقيق مطالب ومصالح الطبقة العاملة، (التي حددها الاتحاد العام في مذكرته إلى رئاسة مجلس الوزراء بـ ٢٠٠ مطلب عمالي، ثم اختصرها مؤخراً إلى مطلبين متعلقين بالضمان الصحي وتثبيت العمال المؤقتين فقط)، يعني المراهنة على سراب، حيث يتطلب تحقيق هذه المطالب الاعتماد على دور ونضال الطبقة العاملة الذي يتصاعد يوماً بعد يوم، بعد اكتشافها لحقيقة موقف الحكومة تجاه حقوقها ومطالبها، وتوصلها إلى أن الحركة النقابية ليست بوضع يمكنها من الدفاع عن حقوقها، بمختلف الطرق والوسائل المشروعة.

إن تأكيد النقابات على التشاركية مع الحكومة بعد التجربة المريعة التي مرت بها، حيث تراجعت الحكومة عن كل وعودها، يعني المراهنة في المكان، وعدم التقدم أية خطوة إلى الأمام، بعد أن فقدت التصريحات الحكومية كل مصداقية، بعد الاجتماع الذي عقد بين المكتب التنفيذي للاتحاد العام والحكومة، والذي أعلن عقبه أن الحكومة ستنفذ «بعض المطالب» التي تقدمت بها النقابات، وقولها بعض المطالب يعني أنها لن تقدم على تحقيق ما هو مهم في مطالب النقابات، لأن ذلك يتعارض مع توجهاتها وبرنامج عملها المختلف والمتعارض مع توجهات النقابات، التي أصبحت تعتبر الحكومة ربه عمل، فكيف سيكون هناك تشارك بين طرفين متناقضين في المصالح والبرامج.

الطبقة العاملة السورية الآن تنهت من وضعها المعيشي، بسبب تدني أجورها، وارتفاع الأسعار المتصاعد مع حلول شهر رمضان، وافتتاح المدارس، وبدء العائلات السورية بالتحضير للمؤونة الشتوية، وغيرها من الالتزامات، ومن هنا كان المطلوب نقابياً النضال المتواصل من أجل زيادة الأجور الفعلية للطبقة العاملة، مع أن هذه الأجور قد ازدادت شكلياً، ولكن تلك الزيادة قد أُلغيت في اليوم الأول تصاعد الأسعار المستمر، بسبب غياب دور الدولة في ضبط الأسواق والتحكم بها، نتيجة سياسة تحرير السوق وترك التحكم به للتجار، ويمثل هذه السياسات لن يستفيد العمال من (الترقيعات) التي تنتهجها الحكومة لتخفيف وطأة الأوضاع، كطرح مواد غذائية في الأسواق، والادعاء بأن أسعارها منافسة لأسعار الأسواق، لأن المواطن لم يلمس فرقاً واضحاً في الأسعار بين ما تطرح الحكومة في منافذها وبين ما يطرحه التجار في الأسواق، فالأمر سيان والغلاء في استمرار وتصاعد، خاصة في أسعار ألبسة المدارس وألبسة الأطفال، بعد أن أصبح موسماً الأعياد وافتتاح المدارس على الأبواب.

لقد عبر أحد النقابيين في اجتماع مجلس اتحاد عمال دمشق عن تخوفه من استمرار الأوضاع المعاشية الحالية في سوتها، حيث قال ونستعير منه القول: «عمالنا بحاجة إلى إسعاف، ونحن قد رفعنا أيدينا، ونرجو أن يقتصر الأمر على رفع الأيدي فقط!!!»

إن في هذا القول كناية قوية على استمرار التدهور في الوضع المعاشي للعمال، وترديه إلى مستوى لم يعد السكوت والتراخي فيه مقبولاً. فهل ستسرع النقابات العمال، أم أنها ستترك أحوالهم المعاشية تسير نحو المجول؟!

Adel@kassioun.org ■

عقد اتحاد عمال دمشق مجلسه التاسع بتاريخ ٢٠٠٨/٩/١ برئاسة رئيس الاتحاد، ووفقاً لجدول الأعمال الموزع على أعضاء المجلس، وكان الاجتماع هادئاً على غير عادته قياساً بالاجتماعات السابقة التي طرح النقابيون فيها الكثير من القضايا الهامة العمالية والاقتصادية ذات الصلة المباشرة بمعاناة العمال وحقوقهم، وواقع شركاتهم التي تعاني الكثير من المشاكل والمعوقات، مع أن واقع العمال وواقع الشركات وواقع الغلاء، لم يطرأ عليه تغييرات إيجابية تجعل النقابيين يهدئون من روعهم، ويتحولون إلى جلد الذات عبر تحميلهم للعمال مسؤولية مساوية لمسؤولية الإدارات عملاً آل إليه واقع الشركات، ولا ندري هنا أين تكمن مسؤولية العمال في ذلك ليطلب منهم تغيير ثقافتهم لكي يتغير واقع الشركات وتتحوّل إلى شركات منافسة كما يتطلب السوق؟!

إن المطلوب تغييره قبل ثقافة العمل هو السياسات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية التي أوصلت الشركات والعمال إلى هذا الواقع الأسوي، وجعلت مصالح الطبقة العاملة وحقوقها وكذلك الاقتصاد الوطني على كف عفريت، لا ندري أين سيكون مستقره الأخير! إن العامل يلتزم بمصالحه التي تتجسد بزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته، فلا بد للإدارات أن توفر له كل الشروط الضرورية التي تجعله يحقق المطلوب منه، لأن العامل المنتج ليس صاحب القرار في وضع الخطط الإنتاجية المختلفة.

هناك واقع أساوي في شركاتنا

بدأ الاجتماع باستعراض رئيس اتحاد عمال دمشق لأهم التطورات السياسية المحلية والإقليمية والدولية، منتقلاً بعد ذلك إلى الوضع التنظيمي حيث قال:

خلال الفترة بين دورتي مجلس اتحاد عمال دمشق، عقد اجتماع مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال الذي طرح فيه الكثير من القضايا التي تهم الطبقة العاملة، وكان المطلب الأساسي للحركة النقابية تثبيت العمال المؤقتين، وإصلاح القطاع العام الصناعي إدارياً، واستبدال وتجديد خطوطه الإنتاجية التي لم تعد تلبى حاجات الانتاج وتطوره، وطُرح في الاجتماع أيضاً حزمة من القوانين التي ساهم اتحاد عمال دمشق بنقاشها «قانون للعمل، قانون للحواجز الانتاجية، قانون للتأمينات»

وأوضح رئيس الاتحاد أن اجتماعاً قد عقد بين المكتب التنفيذي للاتحاد العام ورئاسة مجلس الوزراء، وتم فيه الاتفاق على حلحلة بعض القضايا الملحة، مثل قضية العاملين في مشفى التوليد، حيث تم تعيين ٦٥ عاملاً مؤقتاً.

بالنسبة للعمال المؤقتين الذين لم يستفيدوا من المرسوم /٨/، كانوا على رأس عملهم قبل صدوره ولم يشملهم التثبيت، فقد تراجع المسؤولون عن تسوية وضعهم، وذلك يتفق مع تصريحاتهم الأخيرة بعدم تثبيت العمال. ويبدو أن هناك وعداً من رئيس مجلس الوزراء بدراسة موضوع تثبيت العمال، حيث وجه كتاباً بهذا الخصوص إلى وزيرة العمل.

وأضاف رئيس الاتحاد: عندما نطالب، ونرفع الصوت، فهذا لا يعني أننا لا ندرك الصعوبات والظروف الضاغطة على الحكومة. نحن ندرك كل ذلك ولكن مهمتنا الأساسية هي طرح مطالب العمال، يجب أن نحدث نوعاً من التغيير سواء في سلوكنا أو في ذهنيّتنا أو في أسلوب عملنا في القطاع العام، فهناك واقع أساوي في شركاتنا. تحدثنا في بداية الدورة الانتخابية عن الحاجة لتغيير ثقافة العمل، حيث تحتاج صناعتنا إلى ما يجعلها قادرة على المنافسة، ونحن القادرون على

جعلها كذلك، وذلك بخفض التكاليف والهدر. إن أهم ما نطالب به هو أن تسرع شركاتنا بالإقلاع الاقتصادي والإنتاجي، وهذا من صلب اهتماماتنا، والمطلوب منا التوجه للعمال وتوعيتهم بأهمية ذلك، حيث كان التقرب من العمال هو أهم بند على جدول أعمالنا منذ بداية الدورة /٢٥/، ولكن النتائج كانت عكسية، حيث أصبحنا أكثر بعداً عنهم.

شركة «شل» تبتلع حقوق العمال

تحدث رئيس نقابة عمال النفط قائلاً: هناك موضوع قديم قد طرحه الاتحاد حول صرف ٣٦/ عامل نفط من شركة شل، حيث حصل هؤلاء العمال على حكم قضائي اكتسب الدرجة القطعية، ولكن شركة شل لم تنفذ الحكم، ولم يحصل العمال على حقوقهم، وما نستغربه هو موقف الحكومة السابقة والحالية من حقوق هؤلاء العمال، ودعمها لموقف شركة شل، نحن نعتقد أن هناك علاقة مشبوهة بين بعض الجهات التنفيذية وشركة شل، وإلا فمماذا يعني ألا ينفذ الحكم القضائي الذي يؤكد حقوق العمال؟

ثقافة العمل لا بد أن تكون شاملة

النقابي غسان السوطي رئيس نقابة الصناعات الكيماوية قال: سنبداً من الوضع التنظيمي، لقد أكدنا دائماً، وفي كل المؤتمرات، على أن أية مؤسسة تحكمها القوانين ستكون مؤسسة ناجحة، بما في ذلك النقابات، ولكن نقابتنا يحكمها قانون التنظيم النقابي رقم ٨٤/ الذي نملك الكثير من الملاحظات عليه، مع تأكيدنا على وحدة الحركة النقابية. وأضاف: نحن كمكتب نقابات أصبحنا ضعفاء أمام عمالنا، فقد كانت لدينا مساحات من الحرية تتحرك في إطارها، والآن حجبت عنا.

وحول كلمة الإصلاح وثقافة العمل قال: نحن نسعى لنشر ثقافة العمل بين العمال، ولكن هناك من يأتي لتخريب ما نقوم به، نحن نحمل عمالنا المسؤولية ونترك الدوائر الحكومية والوزارات، العامل يعمل وفق ما يأتيه من توجيهات إدارية، لذلك فإن ثقافة العمل لا بد أن تشمل العامل

والإدارات.

نحن نريد إصلاحاً حقيقياً والإصلاح لا يكون فقط بتغيير خط إنتاج هنا أو هناك.

لا يجب إلقاء اللوم على العامل

رئيس نقابة عمال الغذائية تحدث قائلاً: يجب أن لا نلقى اللوم دائماً على العامل لأن آلات الصناعة الغذائية قديمة، وحالتها في تراجع مستمر، إلى حد أنها تلفظ أنفاسها الأخيرة.

وأضاف: كل يوم يفتتح معمل جديد في مجال الصناعات الغذائية، وهناك أكثر من ٢٠٠ معمل وورشه جديدة تعمل وتصدر إنتاجها، بينما معمل الكونسروة والبسكويت في القطاع العام متوقفة عن العمل، والمطلوب دعم هذه الشركات لتقلع، وذلك بتجديد خطوطها الإنتاجية، أو استبدالها بصناعات أخرى تجعلها تطلع مرة ثانية، ويجدوى اقتصادية.

مذكرة إلى القيادة السياسية:

عرفان كلسلي أمين الشؤون الاقتصادية قال: منذ أكثر من ثلاثة شهور قدمنا مذكرة تفصيلية إلى القيادة السياسية بشأن واقع القطاع العام، حيث عرضنا في هذه المذكرة المشاكل التي تعانيها الشركات، وكذلك الحلول المطلوبة لتجاوزها.

وأضاف: إذا كنا نحن العمال نتحمل جزءاً من المسؤولية، فإن الإدارة تتحمل جزءاً منها كذلك، وإذا توفرت الإرادة فإن الإصلاح سيحقق.

المطلوب تجديد اليد العاملة

رئيس نقابة عمال النسيج قال: منذ حوالي ٦ سنوات لم يدخل أي عامل جديد إلى قطاع الصناعات النسيجية، ومتوسط العمر لعمال النسيج /٤٠/ سنة، لا يعود بعدها قادراً على الأداء بالشكل المطلوب، حيث تتكاثر عليه الأمراض وتزداد حاجته للأدوية، وهذا يؤدي إلى زيادة في المصاريف تتحملها الشركات، مما يعني ضرورة التجديد في اليد العاملة، وهذا يتوافق مع طبيعة المهنة.

وبالنسبة للتطوير والتحديث قال: هناك مشاريع وصلت إلى مراحلها النهائية وتوقفت وطلب من الشركات التمويل الذاتي لاستكمالها. وأخيراً أشار رئيس النقابة إلى أنه لا يوجد



مدير عام للشركة الخماسية منذ عام، وبالتالي فلا وجود لمجلس إدارة في هذه الشركة، ولا وجود لقرارات ومتابعات فيها، فمماذا يعني ذلك؟!

العمال بحاجة إلى إسعاف

حسام منصور رئيس نقابة عمال المصارف قال: يجب أن ننفكر جميعاً ما هي أعباء شهر رمضان وموسم افتتاح المدارس والأعياد؟ لقد وقعنا بعجز في السابق نتيجة الغلاء، فمماذا باستطاعة عاملنا أن يفعل؟ عاملنا بحاجة إلى إسعاف، ونحن قد رفعنا أيدينا، ونرجو أن يقتصر الأمر على رفع الأيدي فقط!!!

وأضاف: إن النقل بين المحافظات يشكل عبئاً مادياً كبيراً على العامل، ولا بد من إعادة إحياء مؤسسة النقل بالقطاع العام لتخفيف العبء عن العمال.

النهج الليبرالي يريد الخلاص

من القطاع العام

رياض سنطير عضو مكتب نقابة النسيج قال: أنا موافق على ما طرحه رئيس الاتحاد حول بعض الصناعات التي تحتاج لتبديل في طبيعتها، وإعادة دراسة جدواها الاقتصادية. وأشار أيضاً إلى دور النهج الليبرالي المتبع في الخلاص من القطاع العام، وإلا فمماذا يعني مثلاً السكوت عن الوضع الحالي لصناعة السيراميك في القطاع العام، وهي الصناعة المتوقفة والمتخلفة منذ سنوات، على عكس وضعها في القطاع الخاص؟! وأخيراً أكد أن الوضع المعاشي أصبح سيئاً جداً، وهذا سيؤدي إلى زيادة نسبة الفقر والجريمة.

الغش في المواد الغذائية

رئيسة مكتب عمال التبغ أشارت إلى ما يطرح في الأسواق من منتجات غذائية، وقالت: يوجد في السوق الآن الكثير من المواد الغذائية المعبئة منتهية الصلاحية، حيث يجري تغيير تاريخ صلاحيتها. وطالبت بضرورة فرض الرقابة الصحية على ما يطرح في الأسواق من مواد غذائية حفاظاً على صحة المواطنين.

مطالب الاتحاد المهني لنقابات عمال الخدمات

قدم الاتحاد المهني لنقابات عمال الخدمات بعض المطالب في اجتماع مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال، مؤكداً على أهميتها وضرورة تنفيذها، والمطالب هي: إيجاد الحلول الجذرية لمشاكل عمال الحمل والعتالة، وإحداث ملاكات لهؤلاء العمال في مؤسساتهم، ليكونوا من عداد العاملين الدائمين فيها، وتشميلهم بالمظلة التأمينية، وفادتهم من تعويض التدفئة، والتعويضات العائلية، وتعويضات العطل الرسمية، وخاصة عطلة يوم السبت. - منح الزيادة الأخيرة (٢٥ ٪ من الراتب) لعمال الحمل والعتالة، حيث أن هذه الزيادة لم تشملهم.

- إعفاء عمال الحمل والعتالة من الحسم الذي يتم بنسبة ٣٠ ٪ من كتلة أجورهم، كأجور سبور ناقل، مع العلم أن هذه السيور غير صالحة للعمل، ويقع إصلاحها على عاتق عمال الحمل والعتالة.

- تسوية أوضاع العاملين الذين لم يشملهم القانون رقم /٨/ لعام ٢٠٠١، بسبب عدم إكمالهم لسنتين من الخدمة عند صدور القانون.

- إلغاء طابع العقد على قروض الدخل المحدود، والذي فرضه مصرفا التسليف الشعبي والتوفير.

- تفعيل دور لجان حماية المستهلك، وخاصة أننا دخلنا شهر رمضان الذي يزداد فيه تحكم التجار بالأسعار.

- إعادة النظر بالقرار رقم /٨/ الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء حول تعيين المعاقين، بشرط حصولهم على الشهادة الإعدادية، لأنه توجد نسبة كبيرة من المعاقين غير الحاصلين على هذه الشهادة.

- العمل على إيجاد فرص عمل في المحافظات لامتصاص البطالة التي تزداد كل يوم.

- تأمين السكن العمالي لكل العاملين وبأسعار مناسبة.

- منح تعويض لطبيعة العمل بنسبة ١٠٠ ٪ من الراتب لعمال مراكز مكافحة الإيدز والسل.



أجور النقل المرتفعة على نفقتهم الخاصة، بالإضافة إلى سوء الوجبات الغذائية المقدمة لهم، والتي لا تسمن ولا تغني من جوع، واضطرارهم إلى شرب المياه المستخرجة من الآبار الموجودة في المنطقة غير المأمونة صحياً.

وفي نهاية الرسالة طالب العامل بأن يكون هناك دور أكثر فاعلية للتنظيم النقابي، ليقوم بواجبه في الدفاع عن حقوق العمال التي يعتدي عليها أرباب العمل.

واقع عمال السياحة

القرية الشامية نموذجاً

وردتنا هذه الرسالة من أحد عمال القطاع السياحي، وسنشرها كما جاءت، بعد تعديلها وفق مقتضيات النشر الصحفي:

يعيش عمال السياحة في سورية واقعاً مؤلماً نتيجة ما يعانونه من استغلال أرباب العمل وتسعيفهم، في الوقت الذي يُمنع فيه التنظيم النقابي من أداء دوره، ويجري إسكات كل من يحاول المطالبة بحقوقه. وليست ساعات العمل الطويلة التي تبلغ /١٠-١٢ ساعة/ عمل يومياً، والتهديد والوعيد بالطرده من العمل في حال حدوث أية مخالفة لأوامر أرباب العمل، هي أقل ما يتعرض له عمال هذا القطاع من انتهاك لحقوقهم التي كفلتها لهم القوانين المحلية والدولية.

ولعل ما يحدث في مجمع القرية الشامية السياحي على طريق مطار دمشق الدولي هو أهم مثال على ذلك، فقد قامت إدارة المجمع بتاريخ ٢٦/٨/٢٠٠٨ بفصل ١٥ عاملاً من قسم الألعاب بحجة أنهم لم يؤدوا خدمة العلم بعد، هذا فضلاً عن الأوضاع السيئة التي يعانيها بقية العمال، حيث أن الإدارة لا تقوم بتأمين المواصلات لهم، مما يضطرهم لتحمل عبء

النقابية شدى خلّو لقاسيون؛

صرف العمال من الخدمة دون تحقيق وبغياب النقابات.. أمر خطير !!

◀ إعداد وحوار: حكمت سباهي

أجرت قاسيون اتصالاً هاتفياً مع السيدة «شدى خلّو» عضو مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال، وهي مراقبة دخل في مالية حلب، وعضو في نقابة مصارف حلب، وعضو المكتب التنفيذي للاتحاد المهني للخدمات بدمشق، ودار معها حوار سريع حول موضوع «العمال المصروفين من الخدمة» وخاصة في مدينة حلب، وقد أفادت قاسيون بما يلي:

تصفية حسابات!

«إن قضية المصروفين من الخدمة في حلب هي عبارة عن تصفية حسابات، بالأغلبية لا يوجد بحقهم أي شيء نهائياً، والقليل منهم لديهم بعض العقوبات الخفيفة التي لا تستحق الصرف من الخدمة، وأحد هؤلاء المصروفين من الخدمة، قام زملاؤه بالمساهمة بجمع مبالغ له من أجل تأمين رهن منزله. فمن لا يملك منزلاً كيف يمكن أن يكون فاسداً؟»

ورداً على سؤال عن مستوى التعاون والتنسيق بين السلطة التنفيذية والاتحاد العام لنقابات العمال، حول هذه القضية أكدت النقابية «خلّو»: «لا يتجاوز مستوى التعاون بين هاتين الجهتين أكثر من ٥ ٪، فعلى سبيل المثال وزيرة العمل تصرح أن تثبيت العمال هو وهم صنعناه وصدقناه، وهذا يدل ليس على عدم تعاون فقط، بل يعني أن وزيرة العمل ضد العمال بشكل قاطع. أما من حيث قضية الصرف من الخدمة فخلال وجودي في مجلس الاتحاد العام منذ تشرين الثاني ٢٠٠٧ وحتى الآن، جرت ثلاثة اجتماعات لمجلس الاتحاد العام، ولكن لم يثر موضوع الصرف من الخدمة

في أي منها، ولكن في آخر اجتماع للمجلس تمت إثارة موضوع تشكيل هيئة لمكافحة الفساد ترتبط برئيس الجمهورية، ويكون أعضاؤها مستقلين، وغير تابعين للحكومة، وهذا الاقتراح تقدم به زميلي نزار العلي، وأعتقد أن وجود قضاة ومحامين ضمن هذه الهيئة هو شيء ضروري».

وعن رأيها في أسلوب محاربة الفساد الجاري حتى الآن، تقول: «إن محاربة الفساد حالياً تسير وفق الآتي: «موظف فارغ البطن.. أضع أمامه طعاماً، وأطلب منه ألا يأكل».. ومن المهم هنا التوضيح أن هناك نوعين من الفساد: فساد صغير، وفساد كبير. الموظف الصغير الذي لا يكفيه أجره لتأمين حد المعيشة الضروري للحياة، لا يمكن أن أردعه عن الفساد أو أقطع يده، فلا بد من أن يشجع أولاً عن طريق زيادة الأجور بشكل فعلي يتناسب مع مستوى المعيشة، وأسوق مثلاً على ذلك من مالية حلب، حيث قام أحد زملائي بتكليف أحد التجار بضريبة وفق القانون، وبعد أن حدثت ضغوط عليه من رؤسائه، قام بتعديل التكليف وتخفيضة على مبدأ (إذا أصرت على رأيي قد أخسر عملي، ولكن إذا قمت بتخفيض التكليف فأكسب مادياً من التاجر، وسأنال رضا

وزيرة العمل تصرح أن تثبيت العمال هو وهم صنعناه وصدقناه، وهذا يدل ليس على عدم تعاون فقط، بل يعني أن وزيرة العمل ضد العمال بشكل قاطع.

رؤسائي ولتذهب المصلحة العامة إلى الجحيم)».. وتضيف شدى خلّو: «لقد تم تخصيص جزء من مخالفات المرور لصالح شرطة المرور لردعهم عن الفساد، أما العاملون في المالية فلهم عائدات جباية، وهذه المبالغ زهيدة، بينما لا يوجد لهؤلاء العاملين جزء من قيمة التكليف الذي يقومون بتقديره».

سؤال كبير؟!

وبالعودة لقضية المصروفين من الخدمة في مالية حلب، التي أخذت «خلّو» على عاتقها تبني قضيتهم، تقول «خلّو»:

«خلال شهر تشرين الثاني من عام ٢٠٠٧، وأثناء انعقاد المجلس العام لاتحاد العمال وبحضور السيد رئيس الجمهورية الدكتور بشار الأسد، تقدمت لسيدة الرئيس بشكوى حول العمال الشرفاء المصروفين من الخدمة في مالية حلب، وكان ذلك على هامش المؤتمر، وبحضور رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال، وسألتني



السيد الرئيس: (هل أنت متأكدة من براءتهم؟).. وكانت إجابتي بالإيجاب، فطلب السيد الرئيس من الرفيق رئيس الاتحاد متابعة الموضوع معي باهتمام وإبلاغه بالمستجدات، علماً بأن جميع الوثائق المتوفرة لدي تثبت أنهم أبرياء، وقد قدمت هذه الوثائق التي بحوزتي، وبعد مرور فترة ومراجعتي المتكررة، لم يسمح لي بالحوار حول هذا الموضوع، مع العلم بأن السيد رئيس الجمهورية قد وجه بالحوار حول جميع المواضيع، لأن الحوار الهادئ والبناء في أية قضية، هو الطريق للوصول إلى نتيجة، ورغم أن كل الوثائق تشير إلى براءتهم من تهم الفساد؟

وعلى الرغم من أن السيد رئيس الجمهورية قد وجهنا بفتح خط مباشر مع مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال عن طريق رئيس اتحاد العمال، لكن

بدأ الحوار مع الحكومة حول القضايا العمالية؛

القضايا الاقتصادية خط أحمر!!

◀ نزار عادل

بدأ الحوار مع الحكومة حول القضايا العمالية بعد انعقاد مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال مؤخراً دون دعوة الحكومة كما هي العادة، وبعد مداخلات القيادات النقابية، الثارية والساخنة، حول تجاهل الحكومة للمطالب العمالية بشكل عام، ورافق ذلك تصريحات حكومية تؤكد بأنه لا تثبيت للعمال، وأن التثبيت كان خطأ، وبعد مذكرات عديدة رفعها الاتحاد العام لنقابات العمال إلى السيد رئيس الجمهورية وإلى القيادة القطرية.

● جولة مفاوضات:

بعد ذلك وجه رئيس مجلس الوزراء لعقد جلسات حوارية بين رئيس الاتحاد العام للعمال ووزيرة الشؤون الاجتماعية حول قانون العمل الذي قدمته الوزيرة دون أن تأخذ رأي وملاحظات الحركة النقابية، والذي ينتقص حقوقاً مكتسبة حصل عليها العمال منذ عام ١٩٥٩، ورفضه الاتحاد العام للعمال، وتم تجميده في أدرج الوزارة.

● القانون الهام:

عقدت جلسة أولى لإخراج القانون إلى النور، والقانون هو القضية الأكثر راهنية، ويكتسب طابعاً هاماً لحساسية هذا المشروع وانعكاساته على علاقات العمل، وكونه يمس حياة وعمل واستقرار أكثر من ثلاثة ملايين عامل، هم الآن دون حماية قانونية أو تشريعية.

اعترض الاتحاد العام على بعض الفقرات في مشروع القانون، ولم يتم الاتفاق حولها، وهما المواد ٢٣ و٢٤ بما فيها الفقرة /ج/ من المادة ٢٣، التي تجيز الجمع بين مكاتب التشغيل والتوريد، وهذه المواد تتعلق بأحداث مكاتب خاصة للتشغيل وتوريد العمالة.

لم يصدر القانون وجُمّد، ولكن تم افتتاح مكاتب توريد ومكاتب خاصة للتشغيل.

● التحليل التحليل:

صحيح أن القانون جمد في الأدرج، ولكن يبدو أن فقراته تُمرّر واحدة تلو الأخرى، ومكاتب توريد العمالة مثال على ذلك.

اعترض الاتحاد العام أيضاً على المادة ٦٥ التي تجيز لصاحب العمل في أية حال من الأحوال، إنهاء عقد العمل غير المحدد المدة، والتي تلغي لجان قضايا التسريح والموافقة المسبقة، وتعطي رب العمل الحق المطلق، وفي أي وقت بتسريح العامل

من عمله دون تقديم أي مبرر. علماً أن قانون العمل القائم الذي يبلغ عمره أكثر من نصف قرن، أورد حالات كثيرة يمكن لرب العمل أن يسرح من خلالها العمال، ودون الحصول على موافقة لجان قضايا التسريح، وهنا يبدو أن الحكومة نفذت ذلك من خلال عقود العمل لمدة ثلاثة أشهر فقط، ولا تجدد إلا ب«واسطة» كبيرة، وهذا يعني تمرير مادة أخرى دون أن يصدر القانون.

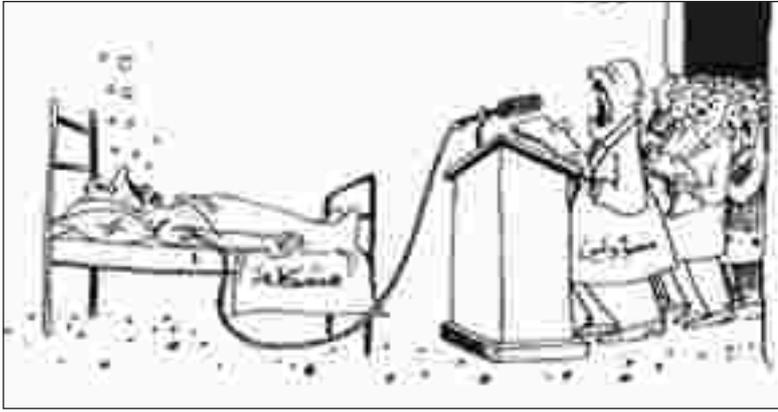
● واعتراض آخر:

اعترض الاتحاد العام أيضاً على المكاتب الخاصة القائمة، المخالفة للقوانين، والتي فتحت المجال أيضاً حسب المادة ١٨/ من المشروع، لمكاتب خاصة لاستقدام خدم المنازل ومن في حكمهم، من غير العرب السوريين، في ظل البطالة المتزايدة، ولكن مفهوم (ومن في حكمهم) واسع ويشمل مهناً شتى عديدة. وقد نفذت هذه الفقرة أيضاً ولم يصدر القانون.

المادة ٢٣/ من مشروع القانون أوردت أن المقصود بالمكاتب، هو تلك التي تتولى توريد العمال لأصحاب العمل، مع بقاء علاقة هؤلاء العمال قائمة مع هذه المكاتب. وهذه عبودية بكل معنى الكلمة، واعترض عليها الاتحاد العام، ولكن نفذت دون أن يصدر القانون. وذلك يعني إدخال وسيط (مكتب سمسة)، لتوريد العمال وجعل العلاقة مع المكتب دون أية مسؤولية أو التزام من رب العمل.

● رجع الحوار:

منذ أن رفض مشروع القانون بعد جلسات حوارية مع وزارة الشؤون، تم وقف مشروع القانون، ووقف الحوار بين العمال والحكومة، في حين كان الاتحاد العام يؤكد على ضرورة استمرار الحوار بين الأطراف الثلاثة «عمال، أرباب العمل، حكومة»، حول مشروع القانون وحول عشرات المطالب الأخرى، وذلك بغية إيجاد القواسم المشتركة، والاتفاق على صيغة معينة للمشروع، دون المس



لقد صدرت تصريحات تغلق الباب أمام تثبيت العمال.

٢. القوانين والتشريعات التي صدرت ولها علاقة بقضايا العمل والعمال، ثم جاءت التعليمات التنفيذية لتلغي أي مكسب. وكذلك قضايا تعويض طبيعة العمل والاختصاص، والأنظمة الداخلية لشركات ومؤسسات القطاع الخاص، وتنفيذ الأحكام المتعلقة بقانون العاملين الأساسي.

٣. تعديل قانون التأمينات الاجتماعية، ومشروع قانون التقاعد المبكر، والدعاوى العمالية والأحكام القضائية، وخاصة الدعاوى التي اكتسبت الدرجة القطعية، وعدم تنفيذها، ودعاوى طبيعية العمل، وقضايا العمال الموسمين، وعلاوة الترفيع للعمال المؤقتين المعاد تعيينهم، وموضوع فائض العمالة، حيث يجري الحديث عنه بشكل يومي من الجهات الوصائية، دون اتخاذ أي إجراء، ودون معالجة موضوعية متكاملة لهذه القضية.

● القضايا الاقتصادية:

ما أشرنا إليه جزء من القضايا العمالية، أما القضايا الاقتصادية فإن الوقائع تشير إلى أن لا حوار حولها، لأن الأمور تسير كما يريدتها الفريق الاقتصادي في الحكومة، وملخصها: «لا إصلاح ولا تحديث للقطاع العام الصناعي، بسبب تراجع الدولة عن دورها التنموي، بموجب اقتصاد السوق، وما رافقه من تراجع للانفاق الاستثماري بدءاً من عام ١٩٩٥، ولكن رغم ذلك فإن الحكومة مطالبة باتخاذ قرار جريء حول واقع القطاع العام الصناعي والإثنائي، وليس الهروب من الواقع.»

دوامة البطالة



◀ زهير مشعان

دوامة البطالة التي تعصف بحياة ومعيشة مئات الآلاف من شباب وشابات الوطن، والتي زادت سياسات الطاقم الاقتصادي وليبراليته المتوحشة من تفاقمها، ما تزال تفعل فعلها في مجتمعنا، ومن كان حظه كبيراً، وخرج منها، تلقفته دوامة أخرى هي دوامة «الروتين»، وكل ما قيل عن النافذة الواحدة وهم في وهم، هذا هو حال المقبولين في مسابقة المدرسين والمدرسين المساعدين الذين عليهم تجهيز الأوراق الثبوتية اللازمة، وهي: سند إقامة من المختار ويصدق من البلدية، إخراج قيد مدني ثلاث نسخ، وثيقة غير عامل من الديوان العام للعاملين، وثيقة تبرع بالدم، شهادة صحية، وثيقة من التأمينات، ٣ صور عن الشهادة الثانوية، ٣ صور عن الشهادة الاختصاص، ١٢ صورة شخصية، وثلاث استمارات تملأ بالمعلومات الذاتية توزع على الجهات الأمنية.

لا شك أن تجهيز هذه الأوراق يكلف مالاً وجهداً ووقتاً كبيراً، ودفعاً للرشاوى للتسريع بها. علماً أن بعضها يمكن الحصول عليه من الدائرة نفسها «مديرية التربية»، كإخراج القيد، بناءً على الهوية الشخصية الحديثة. إن دوامة الروتين أكبر معيق للتطور، بالإضافة لما تسببه من إرهاق وهدر وفساد. ناهيك عن مزاجيات بعض من يتعامل معهم المواطن. فمتى تنتهي من هذا المرض القاتل، وتتحول إلى حضارة الأئمة بشكلها النافع وليس المخرب، وننجز معاملاتنا في نافذة واحدة حقيقية!!

طلاب «منبج» بين الخيار والبندورة... وحاويات القمامة!!

● نص الكتاب المرسل من مدير مدرسة البحري إلى مديرية تربية حلب:

إلى مديرية التربية بحلب

أولاً- نعلمكم بأن مجلس مدينة منبج أقدم على ردم الأرض الجنوبية المجاورة لسور المدرسة الجنوبي بالتراب، وبارتفاع مترين فوق الأرض باتجاه السور والشارع، مما سيؤدي إلى تسرب مياه الأمطار إلى أساس السور البالغ طوله ٧٠ متراً، وهذا سيجعله عرضةً للانهار.

ثانياً- قام مجلس المدينة برفع الجدار المذكور بارتفاع متر بالبلوك ودون طرش بالطبنة الأسمنتية، وتم ذلك دون موافقة مديرية التربية، وبشكل مخالف لأساس البناء مما يهدد بسقوط هذا الجدار، وبشكل خطراً على طالبات المدرسة.

ثالثاً- أقدم مجلس المدينة على جعل الأرض المجاورة لمدرستا سوقاً للخضار، وأصوات الباعة مقلقة ومزعجة جداً لعملية التربية، فهذا ينادي بصوت عال «بقدونس بقيمة كذا» وذلك بمكبرات الصوت ينادي «البندورة بقيمة كذا». ولا توجد دورات مياه لهذا السوق، فيقوم الباعة بالتبول على جدار المدرسة دون مراعاة لحرمة وأخلاقيات طالباتنا، حيث أن الطابق العلوي للمدرسة يشرف على هذا السوق.

رابعاً- قام مجلس المدينة بنقل ثلاثة كراجات لنواحي مسكنة، الخفصة، أبو قنقل إلى جوار مدرستا، ووضعها في الشارع الرئيسي الشرقي، قد أدى هذا إلى وقوف السيارات بشكل أرتال على جانبي الطريق، مما يعيق قدوم وخروج الطالبات، علماً أن مدرستا تداوم على فوجين، وعدد الطالبات فيها /١١٠٠/ طالبة.

خامساً- هناك حاوية أوساخ على بعد عشرة أمتار من الباب الرئيسي للمدرسة، وطلبنا منهم إبعاد الحاوية عدة مرات ولكن دون جدوى.

يرجى الاطلاع والمتابعة لهذه الطلبات

وإني لست مسؤولاً عن أي خطر يهدد حياة طالباتنا.

■ مدير مدرسة البحري - أحمد الشواخ

الأبواب، وهو الفصل الذي ستزداد فيه معاناة الطلاب والمدرسين أكثر. ورغم أن الموضوع قد أثير في مجلس المدينة أكثر من مرة، فإن الأمور قد بقيت على حالها.



قاسيون تؤيد مطالب طلاب ومدرسي منبج، وتوجه إلى الجهات المعنية بالإسراع في معالجة الموضوع، ووضع حد لتلك الممارسات الخاطئة، حفاظاً على الصحة النفسية والجسدية لطلابنا.

■ مراسل قاسيون - منبج

أقدم مجلس مدينة منبج في الشهر الأول من هذا العام على نقل سوق الخضار من مكانه القديم، ووضع في فسحة بين مدرستي البعث والبعثي للبنات اللتين تحويان حوالي ٢٥٠٠ طالب وطالبة. وهذا ما عرض الطلاب والطالبات والمدرسين لحملة من المشاكل منها: تشتت أذهانهم أثناء إعطاء وتلقي الدروس بسبب أصوات الباعة المدوية والمرتفعة، هذا فضلاً عن الألفاظ السوقية التي تصل إلى مسامع الطلاب والطالبات من السوق، والسلوكيات السيئة التي يرونها فيه، والتي يمارسها بعض الباعة أمام أنظارهم بشكل دائم. كل هذا بالإضافة إلى تهم وتشتق جدران المدرستين المحاذيتين للسوق، نتيجة الردم وتسرب مياه الأمطار.

وقد قام المجلس أيضاً بنقل ثلاثة كراجات (كراجات نواحي «مسكنة» و«الخفصة» و«أبي قلقل») إلى جوار مدرسة البحري التي يبلغ عدد طالباتها /١١٠٠/ طالبة، وقد نجم عن ذلك وقوف أرتال من السيارات بجوار المدرسة، ما يعيق حركة المرور بجوار المدرسة، ويشوش الطالبات، ويضعف قدرتهن على الاستيعاب.

وقد وجه مدير المدرسة البحري كتاباً رسمياً إلى مديرية التربية بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٤ برقم ١٦ لمعالجة تلك القضايا، بالإضافة إلى المطالبة بإبعاد حاويات القمامة ذات الروائح الكريهة عن المدرسة، وذلك بعد عدم استجابة مجلس المدينة للمطالبات المتعددة بهذا الخصوص. وقد حوّل الكتاب من مديرية التربية إلى المحافظة التي أوعزت إلى لجنة السلامة والبيئة بالإطلاع، فقامت اللجنة بذلك وصورت الموقع وما فيه، إلا أنه لم يتم أي تغيير أو إجراء لغاية تاريخه، وهاهو العام الدراسي على وشك البدء، وكذلك فصل الشتاء على

يوميات مسطول

صندوق لدعم الأغنياء

◀ سمير عباس

كنت عم بتناقش مع شلة المساطيل: يا جماعة الحالة واقفة، والأغنياء يا حرام ما معهم فلوس.. يا دوب الواحد عم بيطلع معيشته ويوفر شوي، يعني كام مية مليون دولار بعين العدو، شيء بيهوي.. شو يعني؟ رزق الله أيام زمان، كان الواحد يطلع مليارات.. يا حاسافة علينا!!

صحيح إنهم السبب، نهيو البلد، وما ظل مع المواطن شيء ينهوه، والزراعة والصناعة خراب، بس ما خصكم يا فقراء السوق.. هم أحرار. ولك يارجل كيف بتصير سمعتنا بالعالم إذا ما ربحوا؟ يا لطيف!! لذلك، نعلن نحن شلة المساطيل أننا أنشأنا صندوق دعم الأغنياء. يعني مثل صندوق دعم مرضى الإيدز مثلاً.

فكرة مسطولة. كالعادة وجدت حلاً اقتصادياً ينهي المشكلة. ياسيدي. السوريون المسجلون في القنصليات السورية في الخارج سبعة ملايين سوري بعين العدو، كلهم هربوا من الجوع، ومع ذلك سجلوا في القنصليات من أجل استمرار مواظنتهم السورية. وهؤلاء هم المسجلون فقط. يوجد غيرهم أكثر ماشاء الله وكان.. هنا الحل.. صندوق دعم الأغنياء. كيف؟!

يا طويل العمر. نرفع اقتراح للبرلمان تبيننا. نرض على كل مغترب دائم أو مؤقت أن يدفع للصندوق مبلغ يعادل ١٠٠ دولار بالشهر، وإذا لم يدفع لا نعطيه جواز السفر. يعني كل شهر بيطلع معنا حوالي سبعمائة مليون دولار توزع على الأغنياء على مقدار ثرواتهم الأصلية، الأغنياء يأخذ أكثر.. الحمد لله الذي ألهمني الصواب.

وأيضاً تحل مشاكل البلاد. المغترب الدائم يقطع علاقته بسورية ولا يرجع.. ليش التعب؟! بياخدوا جنسيات في أماكن إقامتهم والله المستعان. المغترب المؤقت الذي يعمل بدول رواتبها زبالة، عفرة وغبرة وقلة واجب، ما فيه يدفع. يرجع إلى سورية.. ليش التعب؟ ويصير عندنا مجاعة، لأن الناس كلهم إما عاطل عن العمل، أو أن راتبه مثل العاطل عن العمل.

ورح تجبراً وأقول لكم سرراً من أسرار الدولة: تحويولات المغتربين ماسكة الاقتصاد، فلا يوجد صناعة أو زراعة، كلها إشاعات. ويتموت الناس من الجوع والمرضى والقهر، وتنتهي البطالة. خلاص. ويضطر الأغنياء لاستيراد فقراء جدد ويبرجعوا هدول بيموتوا.

يارجل: أراهنك أنه إذا قدم الاقتراح للبرلمان سيوافق عليه. الله يسترنا. ياريت ما حكيت. صحيح إني مسطول. ■■

الشعب السوري تحت التخدير..

2799 حالة إدمان على المخدرات في سورية.. فقط!!

تناقلت وسائل الإعلام السورية في الأيام القليلة الماضية، رقماً لا يستهان به عن حالات إدمان الشباب السوري على المخدرات، والخطير في الأمر أن هذا الرقم المعترف به رسمياً لا يشكل سوى نسبة صغيرة جداً من عدد المدمنين الحقيقيين..

فعملياً، وإذا نظرنا للمسألة بشكل موضوعي وتعاطينا معها بصورة واقعية كوننا ندرك الحالة الحقيقية للشعب السوري والأمراض الاجتماعية المنقشية في صفوف شرائحه المختلفة، لتبين لنا على الفور أن الرقم المعلن صغير جداً أمام هذا الوباء المتناقم، وأن الرقم الحقيقي هو أكبر من ذلك بكثير، فالحقن المخدرة تنتشر أكثر فأكثر بين صفوف الشباب، ويزداد توزيعها يوماً بعد يوم في مختلف المناطق، وخصوصاً في العاصمة والمدن الكبرى، مع اختلاف صغير بكمية ونوعية المخدر بين منطقة وأخرى.

والحال كذلك، علينا أن نعترف أن الشباب السوري الذي يعاني الأمرين من سياسات الحكومة وفريقها الاقتصادي وطاقمها التعليمي وخاصة بعد رفع الدعم بحجة إعادة توزيعه على مستحقيه، أصيبت شريحة كبيرة منه باليأس، وهي تهرب من المخدرات

الحكومية، أي من ادعاءات المسؤولين عن سلامة ومثانة الاقتصاد السوري والمجتمع السوري، إلى عالم المخدرات الفيزيولوجية، دون أن تدرك هذه الفئة من الشباب أنها هي نفسها الخاسرة الحقيقية في كلتا الحالتين، وهي من سيدفع ثمن استمرار الفساد والسرقة والنهب المنظم للأموال العامة وحقوق الناس، واستمرار الاستخفاف بالشباب وبنأحلامهم..

فحتى هذه اللحظة، يظهر مسؤول حكومي ما، ويحاول دون حياء حقن الشباب بجرعة قاتلة من مخدر ثقيل على القلب والروح والعقل لإدخال الشباب في عالم من الأوهام والأحلام، ورميهم بعيداً جداً عن الحقيقة، حين يدعي أن هناك نمواً كبيراً..

ويظهر مسؤول آخر ويصرح بحل قريب وعاجل لمشكلة النقل التي أصابت المواطن السوري بقلق مزمن، فيحقق كل مواطن سوري بحقنة إضافية من المخدر..

ثم يظهر مسؤول ثالث، ويتحدث عن الرقابة التمويينية المكثفة على التجار، ويسهب في الحديث عن الأسعار المناسبة لجميع المنتجات..

ويظهر آخر ويشرح للمواطن السوري عن أهمية المشاريع السكنية (الضخمة) لحل أزمة السكن بأسعار مناسبة، ويعد بحل عادل لمشكلة سكن المخالقات، بينما يتكلم آخر عن مشاريع أضخم لتأمين كهرباء قوية دون انقطاع يومي ودون انهيار شبكي متكرر.. ويتبع كل من سبق آخر وآخر وآخر..



وكل ذلك بهدف حقن الشعب السوري، وخصوصاً الشباب فيه، بحقن مخدرة ضخمة قوامها الكذب، والسرقة، والمراوغة والتسويق، وهي بالتأكيد ذات مفعول أقوى من الحشيش والهيريويين والكوكائين التي تملأ الأسواق المظلمة والشوارع الخلفية للمدن، لأنها تنهال على جسد المواطن السوري المتخن بالتعب والجراح، بشكل دائم ومتكرر وثقيل.. حتى بات يقال عن شعبنا إنه شعب مخدر..

■ كمال عرفات

عجائب الدنيا السبع وخرائبها



من المعروف أنه يوجد سبع عجائب في هذه الدنيا، يقابلها أربع خرائب أيضاً، هذه الخرائب هي خرابة ديرالزور وخرابة الميادين وخرابة العشارة وخرابة البوكمال، وجميع هذه الخرائب تقوم على خط سير واحد.

الشوارع في خرابة البوكمال، تعاني من كثرة الحفريات والجور والتنوعات، وأرصفتها تحولت إلى أماكن لعرض البضائع والخضراوات، وتنتشر الأكشاك فوقها، فلا تستطيع امرأة ولا طفل ولا شيخ السير على هذه الأرصفة، وهي فوق ذلك ليست على سوية واحدة، حيث ترتفع تارة وتخفض أخرى. ومع أن البوكمال واقعة على ضفة الفرات العظيم، إلا أنها تعاني العطش وغياب التصفية والتقية للمياه، وكثيرة هي الأحياء التي لا تصلها المياه إلا في الساعات الأخيرة من الليل، فمحطة التصفية الجديدة لم تقبل بالعمل رغم مرور أكثر من أربع سنوات على تجهيزها.

أما من ناحية الكهرباء فيوصلنا التيار ضعيفاً تارةً وقوياً جداً تارةً أخرى، ما أدى إلى احتراق الكثير من الأجهزة الكهربائية المنزلية، من برادات وغسالات وتلفزيونات، حتى وصل عدد ورشات تصليح هذه الأجهزة إلى مئة ورشة، في الوقت الذي نجد فيه ارتفاع أرقام فواتير الكهرباء تثقل كاهل المواطن ويقف عاجزاً أمامها، ناهيك عن المطالبة بالتسديد الفوري، فهل وزارة الكهرباء تعرف كيف تأخذ ولا تعرف كيف تعطى؟.

بينما تحولت شوارع خرابة البوكمال إلى كراجات انطلاق عشوائية من وإلى القرى المحيطة بالمدينة، مما سبب أزمة مرور متفاقمة.

سبعون باصاً للنقل الداخلي تعمل على خط واحد لتزويد الطين بلة على مرأى ومسمع الجميع، رغم صراخنا الدائم، لكن لا حياة لمن يتنادي. وتعاثي دائرة السجل المدني من نقص كبير في الموظفين، ومن ضيق المكان، لدرجة يستحيل معها تسجيل مولود جديد أو الحصول على سجل أو بيان قيد.

هذه هي حال البوكمال.. أليس من الحق القول بأنها خرابة؟! أم أن خرائب العالم لا تشبهها؟! ■

■ البوكمال - تحسين الجهجاه

أصبحت الجامعة حلماً!!

علامة، فأى طالب يمكن أن يتوقع هذا الفارق الشاسع؟ للأسف ضاع الطلاب وضاعت أحلامهم وذهبت سنة كاملة من عمرهم سدى وهباء الرياح. فهل يا ترى يستطيع هذا الطالب أن يستعيد ثقته بنفسه ويقدرته على الإبداع بهذه السهولة، ليتمكن من إعادة ما فاتته من علامات تؤهله لاستعادة حلمه الضائع؟! أم أن هناك توجيهاً معمماً من تعليمنا العالي إلى دفع الطلاب نحو التعليم الموازي؟!

ألا تعلم وزارتنا العتيبة مدى ما يعانیه المواطن السوري من ضغوطات اقتصادية واجتماعية ويحمل على كاهله ما ينأى الجميل عن حملة؟! ألا تعلم أن رب الأسرة السوري يسعى لتعليم أولاده الأربعة أو الخمسة؟! وكيف سيستطيع تحمل عبء تأمين تكاليف هذا العلم الذي تريده وزارتنا موازياً؟! فوالله لم يعد يتحمل أكثر، فرققاً به وبأبنائه.. أم أن العلم أصبح مقصوراً على أبناء الأغنياء فقط؟! هنيئاً لك أيها الفقير بالإجازات والشهادات العالية التي ستأهلها. نحن لا نطلب دعماً مادياً من الوزارة وإنما نريد ضبط هذا النظام المتوحش بشكل يكبح جماح المعدلات والقبول الجامعي، الذي يدمر مستقبل الشباب السوري، مع إطلالة أول فجر له.

■ هبة منجحه

كلنا يحب العلم ويطلبه ليصبح فرداً نافعاً ومنتجاً يفيد مجتمعه ويسير معه نحو الأفضل، ولكن العلم في بلدنا الحبيب سورية، أصبح حلماً صعب المنال، وذلك بعد المعدلات الفضائية، فأصبحنا غالباً، إن لم يكن دائماً وأبداً، نحيل إلينا بأن وزارة التعليم العالي (الكريمة) لا تريدنا أن نتعلم، أو هي تريد فقط من تراه من النخبة المختارة، فلم تكتف وزارتنا العزيزة بما حدث في امتحان مادة الرياضيات، من حالات إغماء وانسحاب، بل بشرتنا بهذه المعدلات الخيالية للقبول في الجامعة، لتزيد الطين بلة. فجاء معدل الطب، مثلاً، ٣٣٧ علامة، أي (٢٤٠ - ٣). وهذا إذا حالف الحظ بعض الطلاب (ونفدوا بريشهم)، فإن المفاضلة الثانية قد قضت على الريش واقتلعت من جذوره. فبأي حق يا وزارتنا الغالية العالية تسمحين بضياح أولادك (طلابك)؟! وإذا أخذنا مثلاً كلية الهندسة المعمارية، فقد كان معدل القبول في المفاضلة الأولى ١٩٥ علامة، وفاضل عليها الكثيرون، وبنوا أحلاماً ذهبية على هذا الفرع، وطبعاً بعد إجراء الدورات التدريبية والمسابقات المؤهلتين للالتحاق بالكلية، ولكن الأحلام تبقى أضغاث أحلام، فتهاتوت على رؤوس من بنوها بعد تلقي الرد، حيث صعق الطلاب بهذا الرقم المرعب، ٢٣٣ علامة، أي وصل الفارق بين المفاضلتين ٢٨

التجار والمتنفذون يسرقون الفلاح في وضح النهار!



منها، يتناقض تماماً مع الأقوال، لكن على رأي الأغلبية التي تقول: ماذا فعل «حكم القوي على الضعيف»!

إن الخطورة في كل ذلك تكمن في انعكاسه «على الوطن» ككل، إذ باتت تهدد أمن المواطن وكرامته، وأمن الوطن واستقلاله، من خلال اتساع نفوذ «قوى السوق» الليبرالية وحلفائها في الداخل والخارج، التي لا تهتم إلا بأرباحها، وارتباطاتها، متجاهلة حيناً، ومهددة أحياناً، الأمن الغذائي والأمن الوطني، من خلال إهمال عنصر الإنتاج الأساسي في وطننا وهو «الزراعة».

كلنا يعرف ما جرى في السنة الماضية، كيف تم التعامل مع الموسم الماضي من القمح من حيث الاستلام والتسعير، ما سمح للتجار والمتنفذين بسرقة الفلاح والدولة معاً، في وضح النهار.

ومعروف ما جرى من تفريط بالمخزون الاستراتيجي وآثار ذلك، وهذا ما استدعى استجرارنا لـ ٥٠ ألف طن من القمح من الإمارات. ومعروف ما جرى من رفع الدعم عن المحروقات المتسلسل، وقيمتها رفعت سعر المازوت ٣٦٠ ٪ وهذا الرفع من حيث النسبة والتوقيت في الريات الأخيرة لموسم القمح، أدى إلى انخفاض كبير في كمية الإنتاج، بالإضافة للتسعير الأخيرة لـ ١٦.٥ ل.س، وهي سعر بخس لا يوفي الفلاح نصف كلفة تعبته، وما مارسه الحكومة من إجراءات كأيام «الميرة»

◀ زهير مشعان

أسمع كلامك... لا أصدقك، أشوف أفعالك... لا أتعجب!

هذا القول ينطبق على كثير مما نقوله وتفعله الحكومة، وينطبق أكثر على الطاقم الاقتصادي بقيادة الدردي وزملائه المعنيين، وحتى معاونيهم ومن لف لفهم. وكثيراً ما يجري تداول مفاهيم ومصطلحات يجري تحريفها عن معناها الحقيقي، أو إفراغها من محتواها وتشويهها. وهذه المصطلحات والمفاهيم لا تقتصر على جانب معين من حياة الوطن والمواطن، وإنما شملت كل الجوانب، فالتحديث والتطوير أصبح بالمشاركة والخصخصة والبيع، وثقافة المقاومة أصبحت بالثقافة الاستهلاكية والسياحية، ومهرجانات التهرج بالاستيعاب والتعليم، والتعليم الموزاي والافتراضي والمفتوح والجامعات الخاصة.

النمو والاعتماد على الذات، بدأ بالسوق الاجتماعي وإعادة توزيع الدعم لمستحقه، ثم أنفي الاجتماعي، وذهب رفع الدعم إلى جيوب غير مستحقه.

الأمثلة كثيرة، كل ذلك خلق لدى المواطن موقفاً «سلبياً» اتجاه المفاهيم والمصطلحات الحقيقية، مع العلم أنه لم تنطل عليه هذه الحيل «الإعلامية»، لأن ما يلمسه من وقائع، وما يعاينه

ولدت لدى المواطن عموماً والفلاح المنتج خصوصاً، ليس استياء فقط بل كراهية كبيرة. كل ذلك مر دون «محاسبة» لأحد، بل إن من قاموا بذلك لا زالوا يصولون ويجولون بدونكيشوتية»، إذ طالعنا وزير الزراعة بعدة مواقف منها البحث عن بدائل للمحاصيل الاستراتيجية كالقطن والقمح، وأن الحكومة تستطيع شراء القمح من الخارج بـ ١٩ ليرة سورية للكغ، ولا يهमे انعكاس ذلك على الأمن الغذائي للوطن والمواطن، ولا على الأمن الوطني.

ويأتي حديث «المصارحة» لمعاونه الدكتور «نبي رشيد محمد» في جريدة الثورة، العدد ١٣٩٦ تاريخ ٢٤/٨/٢٠٠٨، متمماً لحديث وزيره من حيث الوهم والخداع وتشويه المفاهيم والمصطلحات، وأهم ما «صارحنا» به:

■ ■

«طبقة» و«وادي السوس» بلا هاتف أرضي..

وسيلة اتصال سلكي، بكل ما يحمله هذا من جور إنساني وخسائر لخزينة الهيئة العامة للاتصالات، وقد وجد أهالي أنفسهم مضطرين للاعتماد على الهواتف الخلوية للاتصال بذويهم من العمال والطلاب الذين يقطنون بعيداً عن المنطقة في المدن الكبرى، مما جعل الكثير من الناس يخمنون هوية المستفيد الحقيقي من انقطاع الخطوط الهاتفية عن القرية، مع العلم أن طول الكبل المحترق لا يزيد عن خمسة أمتار، ولا يحتاج إلى الكثير من الجهد لإصلاحه، ويمكن أن يتم تلافي المشكلة بشكل دائم وذلك عبر وضع علبة توزيع الخطوط في صندوق واق يحميها من العبث أو وصول المياه والأمطار إليها.

■ ■

المسؤولين عن مقسم تل عدس أن الكبل الرئيسي الذي يخدم القرية قد احترق، وبعد العديد من الشكاوى والمطالبات التي قدمها أهالي القرية، جاءت لجنة فنية من مدينة القامشلي إلى المنطقة، وقامت بتصليح الخطوط المعطلة. ولم يمر أسبوع حتى انقطعت كل الخطوط من جديد، وقيل إن سبب الانقطاع هو احتراق الكبل الرئيسي من جديد بفعل سيجارة مشتعلة!!! وكان من المقرر قدوم لجنة فنية أخرى لإصلاحه، انتظرها أهالي القرية لمدة أسبوعين، ولكنها لم تأت حتى ساعة كتابة هذا المقال. وقد علّق أحد أهالي المنطقة على ذلك بالقول: «لو كانت اللجنة قادمة على ظهر حمار أعرج، لكانت قد وصلت منذ فترة طويلة!!!» وهكذا، ما زال القريةتان معزولتين دون أي

ضعف المستوى الفني للموظفين المشرفين على تشغيله، إذ يعملون بإهمال ومزاجية شديدة، مما أدى إلى حدوث فوضى شديدة في الخطوط الهاتفية المخصصة لتلك القرية.

إن المشرفين على المقسم يقطعون الخط الهاتفي عن بعض المواطنين بشكل مستمر، ولا يعيدونه إلا مقابل رشوة، وعلى حساب مواطنين آخرين، فيضطر هؤلاء المواطنون بدورهم إلى دفع رشاوى لإعادة الحرارة إلى هواتفهم، وهكذا يستمر مسلسل الرشاوي وقطع الخطوط الهاتفية على مدار السنة، ورغم هذا الوضع المأساوي فإن الأمور لم تتوقف عند هذا الحد. فمُنذ شهر انقطعت جميع الخطوط الهاتفية في قرية الطبقة ووادي السوس، والتي يبلغ عددها ٢٠٠ خط، وكانت حجة

تقع قرية طبقة «طبقة» التابعة لمنطقة المالكية في محافظة الحسكة، بمحاذاة حقول كراتشوك للنفط، ويبلغ عدد سكانها ما يزيد عن ثلاثة آلاف نسمة، وتتبع لها من الناحية الإدارية قرية وادي السوس التي يقطنها نحو ألفي نسمة، وبالإضافة إلى كل ما تعانيه هاتان القريةتان من تدهور في الخدمات العامة بسبب عدم وجود مجلس بلدي في أي منهما حتى الآن، فإنهما يعانيان أيضاً من انقطاع الخطوط الهاتفية منذ فترة تزيد عن شهر، مما جعلهما في حالة شبه انعزال عن العالم الخارجي.

ومن المعروف أن هذه القرية تتبع للمقسم الهاتفي الموجود في قرية تل عدس، الذي يخدم ثمانى قرى أخرى، إلا أن هذا المقسم يعاني من

أطباء بحاجة إلى علاج؟!!



بعد التطورات التي حصلت في العلم.. والعمل، توسعت الطبقة العاملة، وأصبح كثير من الأطباء والمهندسين وغيرهم جزءاً منها كونهم عاملين بأجر، ومنهم الأطباء العاملون، والأطباء المتقاعدون مع مختلف دوائر الدولة، وخاصة المتقاعدين مع وزارة التربية في «الصحة المدرسية»، وقد عرض بعض منهم مشكلتهم.. وهم:

الأطباء العاملون: الذين لم تتح لهم فرصة متابعة تحصيلهم العلمي والمهني به التخصص بسب ظروفهم المادية في بداية تخرجهم، كما أن أجورهم كحال كل العاملين بأجر لا تكفي ربع معيشتهم في ظل الغلاء المتصاعد والمتزايد كمتواليه هندسية، بل وثمة قسم من المتخصصين غير قادرين على دفع أجور عياداتهم والضرائب المضاعفة التي تفرض عليهم، كرسوم النظافة وفواتير الكهرباء، بسبب ضيق ذات اليد للمواطن الذي لم يعد يذهب إلى الطبيب حتى يستفحل مرضه ويقع..

بعض هؤلاء الأطباء العامين توجه لنا وقال: نحن بحاجة إلى «علاج»!! وتشخيص مرضهم أن هناك «قراراً» من وزارة الصحة، حدد سن التخصص من مواليد عام ١٩٧٠ وما بعد، وهم يرغبون، ويجب عليهم في ظل ظروفهم الحالية، متابعة تحصيلهم العلمي لسببين:

الأول: أن العلم، والخبرات الفنية والمهنية تتطور، وهم بحاجة لمواكبتها.

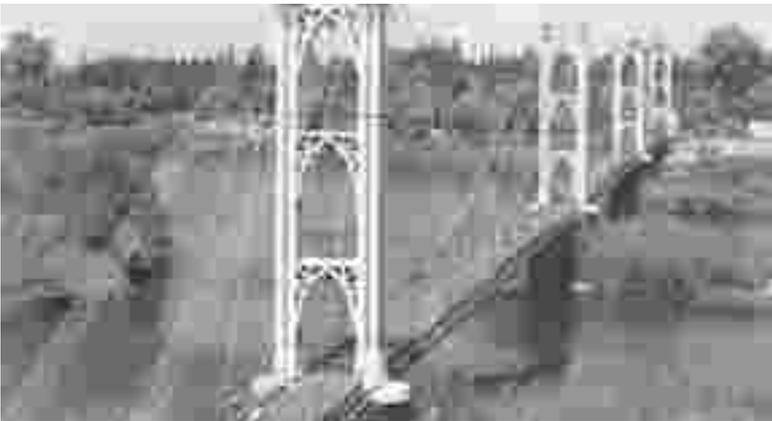
الثاني: أن الزمن زمن تخصص، ومن لا يتخصص تبقى فرص عمله ضئيلة. فهل من المعقول أن يجرموا من ذلك بسبب شرط السن، في الوقت الذي رفع سن التقاعد من ٥٥ إلى ٦٠، وقدما اقتراحاً يجعل سن التخصص من عام ١٩٦٠ وما بعد على الأقل، لإتاحة الفرصة لأكثر عدد منهم لنيل التخصص، ولو أن «طلب العلم ليس له عمر».

الأطباء المتقاعدون: مع وزارة التربية والذين مضى عليهم أكثر من ثلاث سنوات في عقودهم، وأجورهم لا تتجاوز سبعة آلاف ليرة، يطالبون بتثبيتهم، ورفع أجورهم. توجه هذه المطالب إلى وزارة الصحة، والتربية، ونقائبي الأطباء والعلمين لإنصاف الأطباء.. وربما يحتاج ذلك إلى مستويات أعلى كالسيد رئيس مجلس الوزراء والسيد رئيس الجمهورية كونه طبيياً.. ويعرف واقع الأطباء وعملهم.

■ ■

المركز الإذاعي والتلفزيوني في دير الزور..

فساد ساذج!



◀ دير الزور- ناصر العبد

يبدو أن المراكز الإذاعية والتلفزيونية في بلادنا ذات الميزانيات المحدودة نسبياً، قد بدأت بإنتاج مسلسل فسادى قد تطول حلقاته وأجزاؤه حسب إمكاناتها، عنوان هذا المسلسل هو الفساد، وأبطاله هم من القائمين والمشرفين على هذه المراكز، الذين إصابتهم غير مفاجئة على ما يبدو من زملائهم في مواقع أخرى أكثر غنى، فراحوا يحاولون إثبات جدارتهم في تحويل مؤسساتهم إلى بؤر للفساد والإفساد، رغم أن مهمتها الأساسية هي التربية والتثقيف ونشر الوعي الوطني.

ما حصل مؤخراً في المركز الإذاعي والتلفزيوني في دير الزور قد يكون خير شاهد على هذا النموذج الإضافي.. فالبدائية التي تمكنا من متابعتها، كانت عبر تزوير عقد استئجار ميكروباص، كان من المفترض استقدامه لصالح المركز المذكور، ولكن بدلاً من استئجار ميكروباص يتسع لعشر أشخاص كما ورد في العقد، قام مسؤولو المركز باستئجار سيارة فان من طراز هونداي (٢٠٠٠) تحمل رقماً مزوراً هو ٤٧١٨٠٦/ (رقمها الأصلي هو ٤٧١٧٠١/) بعد أن قاموا بالتغريب بسائق السيارة البائس، الذي وجد نفسه بلا حول ولا قوة أمام العرض المقدم له، هذا فضلاً عن أن ذلك العقد المزور مسجل باسم موظف في مؤسسة إكتار البذار، وهذا بحد ذاته يعد مخالفةً للأنظمة والقوانين.. وهكذا، وبقدرة قادر تحول الميكروباص، الذي كان من المفترض به نقل موظفي المركز، إلى سيارة سياحية خاصة يستعملها من قام بعملية التزوير لأغراضه الشخصية.

مبدئياً.. نضع هذه المعلومات الأولية عن المركز الإذاعي والتلفزيوني في دير الزور بين أيدي الجهات الرقابية، مؤكداً أن لدينا الوثائق التي تثبت تورط الإدارة في هذه العملية الساذجة.. وسندعمها لمن يهमे الأمر.. ورجاؤنا ألا يبقى المسؤولون عن هذه الأعمال بعيدين عن المساءلة والمحاسبة، والعمل بسرعة على رددهم قبل أن يصبحوا فاسدين كباراً لا تمسهم الأيدي..!

■ ■

مظاهر طبية من الجزيرة السورية



٦ - زيادة عدد المتسولين في العيادات دون أن يقوم الأطباء بمنع ذلك أو التبرع بقرش لهؤلاء المتسولين. وجل ما يقولونه للمرضى المنتظرين: ادفعوا لهم عسى أن تشفوا!! يا للكرم!

٧ - مواعيد الحجز والدخول حسب مزاج الممرض أو الطبيب.

٨ - مدة المعالجة أحياناً لا تتجاوز عدة ثوان، وأحياناً يتم معاملة جماعية لهم.. صدق أو لا تصدق!!

٩ - أسعار المشا في الخاصة خمس نجوم، وهي استغلالية جداً في ظل غياب الضوابط وخاصة في القحطانية ومعيدة.

١٠ - تقاض بعض الأطباء نقوداً إضافية من الموظفين المحالين إليهم، رغم أنهم مشتركون بالصندوق المشترك.

وأخيراً وليس آخراً.. رفقاً بالناس يا أطباء القامشلي، وتذكروا أن أموالكم وعقاراتكم وفيلاتكم ومزارعكم وسياراتكم لن تفيدكم شيئاً إذا خسرتم احترام الناس، وهنا لا بد من توجيه الشكر لبعض الأطباء، على قلتهم، فهؤلاء ورغم ضيق يدهم، إلا أنهم لا يتقاعسون في مساعدة المحتاجين والمضطربين، ويخدمون شعبهم ومهنتهم بإخلاص، وحتى الآن لم ينجرهوا مع التيار.

■ سيف الخليل

ذهب أحد المرضى إلى أحد الأطباء، فكتب له الطبيب وصفة، وقال: «يللي بعدو»، فسأل المريض الطبيب باستغراب: «ولكن يا دكتور لم تقل لي ماذا أكل وما لا أكل» فجأوبه الطبيب: كل ما تشاء، ولكن لا تأكل عليّ أجرة معاينتي.

للأسف هذا أصبح حال معظم الأطباء في الوقت الحاضر، فقد تحولت مهنة الطب في حالات كثيرة من مهنة إنسانية إلى تجارة بحته دون أن يلتزم عدد كبير من الأطباء بقسمهم وأخلاق مهنتهم.

وقد بتنا نسمع مؤخراً وبشكل متزايد عن أخطاء طبية (إنسانية) قاتلة لا تعد ولا تحصى، دون أن نسمع عن أية محاسبة في معظم الأحيان، وسيكتفي هذا المقال في تسليط الضوء على بعض الأوجه السلبية في مدينة القامشلي.. ومنها:

١ - معظم غرف الانتظار في العيادات الخاصة غير مكيفة، التكييف فقط لرفة الطبيب، مما يشكل إزعاجاً وضيقاً للمرضى الذين ينتظرون الطبيب طويلاً في الجو الحار صيفاً، والبارد شتاءً.

٢ - أجرة المعالجة تختلف من طبيب لآخر، وليس هناك ضابط لها. فهل من المعقول ألا يوجد حل لهذا؟

٣ - تأخر الأطباء عن المواعيد المقررة في العيادات نتيجة لارتباطهم بعقود مع عدة مشاف، وبالتالي يصبح لزاماً على المرضى الانتظار الطويل في العيادات.

٤ - عدم وجود اهتمام، وعدم توخي الحذر والدقة في العمليات الجراحية مما يتسبب أحياناً بموت المريض. ولا توجد جهة حيادية خاصة تكشف سبب الموت أثناء أو بعد العملية.

٥ - تحول بعض العيادات إلى مكاتب عقارية وتعهדות وإدارة المشاريع الزراعية، وغالباً ما يدخل الطبيب في مساهمة على الهاتف أثناء فحص المريض. فأى الأمرين سيحظى بتركيته؟

من الذاكرة الشيوعية.. الرفيق الراحل جمعة قجو..

متطلبات الصمود والمواجهة

◀ عبدي يوسف عابد

صمود سورية، منذ سنوات وحتى الآن، في وجه المخطط الأمريكي الصهيوني لتنفيذ الشرق الأوسط الكبير، عرضها لتهديد من خطرين هما: التهديد الأمريكي الصهيوني بالعدوان العسكري المرتقب في أية لحظة، وتهديد ما يسمى بالمعارضة الخارجية وذيولها الداخلية، التي تستقوي بالخارج، وتتفد أهدافه، وتعلن جهاراً عن أهدافها وطموحاتها.

هذان التهديدان، كانا يفرضان على الحكومة، تبني سياسة المواجهة والصمود، واقتصاد الحرب، فهل اتخذت التدابير الضرورية، لدرء خطرهما عن البلاد؟

الخطاب السياسي العام، يقر بمبدأ المقاومة والصمود، لكن سياسة الحكومة وتوجهاتها الليبرالية وقراراتها، أدت إلى نتائج عكسية تماماً للخطاب السياسي، كأنها تسهل هدف أصحاب التهديدين، بخلق فوضى في البلد، وعزل النظام عن الجماهير التي تلتفت حول موقف صموده.

إن التوقيت الحرج زراعياً في أوائل أيار لإصدار الفريق الاقتصادي قرار رفع الدعم عن المازوت، بشكل جريئة بحق اقتصاد البلد، لما سببه له من خسائر ملايين أطنان القمح، ومئات ألوف أطنان القطن، وكذلك جريمة اجتماعية بحق الجماهير الشعبية التي قذفها إلى مهاوي الفقر والجوع والحرمان والجريمة والدعارة..

الفلاحون الذين يشكلون الشريحة الاجتماعية الأوسع التي يستند إليها النظام، تعرضوا لخسائر فادحة نتيجة قرار رفع الدعم عن المازوت، وأجبر عشرات ألوف العائلات الفلاحية، على هجرة قراهم وأراضيهم، إلى المدن أو البلدان المجاورة، بحثاً عن لقمة العيش المرة التي عزت عليهم في ديارهم، هرباً من عائلة الجوع، بل إنهم يعرضون أراضيهم التي كانت منبع الخبرات والثروات، للبيع بأبخس الأثمان، لكن لا أحد يتجرأ ويشترئها.

وأيضاً الطبقة العاملة السورية، تعيش حياة تيسية من الفقر والعوز والحرمان، بسبب البطالة المتفاقمة وتدني الأجور، وهي ناقمة على قرار رفع إعادة توزيع الدعم الذي طالما عارضته كثيراً، وعلى المواقف العدائية لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، التي تحاول تهميشها ووضع مصيرها بيد الرأسماليين.

أغلبية الموظفين في الدولة - من غير أبناء الست - مستأؤون من تدني مستوى معيشتهم، الذي تردى إلى أكثر مما كان عليه قبل زيادة رواتبهم ٢٥ ٪. وحتى الشرائح المتوسطة من البرجوازية الصغيرة، لم تنج من آثار هذا القرار الجائر، الذي عضها بنابه، ودفعها إلى صفوف المتدمرين والمستائين، فهل هذه النتيجة هي لمصلحة مقاومة التهديدين سابقين الذكر، أم أنها تصب الماء في طاقونتهما التآمرية، طالما يمكن استغلال الاستياء الجماهيري وتجييرها لمصلحتها.

إن أحداث الشارع أثبتت بأن أجهزة الدولة وحدها، عاجزة عن رد أخطار العدوان التي تهدد الوطن، دون الدعم الشعبي الجماهيري العام، وإلا لكانت أجهزة صدام القمعية، أنقذت نظامه من الانهيار.

أيها المسؤولون، انزلوا من أبراجكم العاجية إلى الشوارع، تتحسوا بآلام الشعب ولتروا بألم أعينكم، أن التدمير والاستياء واليأس والحصار ومشاعر الضغط تكاد أن تخنقه. فالضغط يولد الانفجار العفوي في بدايته، والضرورات تبيح المحظورات. لأن حياة العوز والحرمان والجوع الكافر، تدفع من يعانيتها إلى الاستهتار بكل الأعراف والتقاليد والقوانين المرعية وحماها.

إن الرجوع عن قرار رفع الدعم عن المازوت، فيه تصحيح لنتائج الكارثية التي خلفها بحق الوطن والمواطن.

وإن تحصيل التهريب الضريبي من القطن السماء، ومنع تهريب المازوت، الذي لا يستطيع أن يقوم به الصغار، كفيلاً بتغطية مالية، أكثر مما توفره الدولة من رفع الدعم عن المازوت.

أيها المسؤولون، التفتوا إلى وضع الشعب المتأسوي، وإلى الأخطار التي تهدد الوطن. إن تحسين وضع الشعب المعاشي، كفيلاً بتقوية مناعة وصمود وطننا الحبيب في وجه جميع الأخطار التي تتهدده. ■■

سأستعيد من الذاكرة تجربة بعض الرفاق الذين بالأمس كانوا هنا واليوم قد رحلوا، للوقوف على الظروف التي كانت تحيط بهم أثناء نضالهم ومنهم الأخ والرفيق جمعة قجو..

أنداك (رشيد كرد، ملاسراج، محمود جانكو، ديبو الياس، عبد الرزاق كاكلو، صالح ميرزو وغيرهم..) حيث أنشؤوا أول نقابة مهنية هي (نقابة العمال الزراعيين).

وقف بلا هواده ضد محاولات التكتلات والولاءات وجمع الأنصار في الحزب، وتعرض نتيجة ذلك للتجميد والإبعاد والعزلة وبقي صامداً، لم يركض وراء أي امتياز أو منفعة مأمولة من الحزب، بل بالعكس، كان يساعد بعض رفاقه من حسابيه الخاص، وعندما نال ولده الشهادة الثانوية العامة لم يرشحه لمنحة دراسية إلى إحدى الدول الاشتراكية رغم أنه كان في الهيئة الحزبية المسؤولة في المدينة، فرشحه أحد أقرابه في الهيئة وأذكر ما قاله في وداع ولده: (أن تكون شيوعياً فانت ابني والإفلا).

لقد كان متواضعاً وعطوفاً ففي الأعياد كان يقوم بجمع التبرعات من البيوت التي يزورها ويعطيها لأبناء الرفاق الفلاحين. ودخل السجن معهم وتعرض للإهانات والشتم والتهديد بالضرب والقتل.

ذات يوم وفي عشية الأول من أيار عيد

الرفيق الراحل من مواليد ١٩٣١ من عامودة منطقة الجزيرة، عمل على الآلات الزراعية، ثم استقر في استثمار محطة للمحروقات البترولية.

انتسب للحزب الشيوعي السوري في أوائل الخمسينات من القرن الماضي تحت تأثير اشعاعات ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى والإنجازات التي تحققت في الاتحاد السوفيتي في المجالات كافة، وكذلك نتيجة الجور والاضطهاد والحرمان الذي كان يتعرض له الفلاحون على يد الأعيان وكبار الملاكين وما كان يعانیه العمال الزراعيون من أرباب العمل من إهانات وأعمال سخره وطرد وحرمان من أبسط حقوقهم.

في البداية استطاع أن يؤثر على جميع أفراد عائلته، ثم على أقرابه، حتى طبع اسم العائلة (قجو) باسم الشيوعية، وهذا وسام على صدورنا جميعاً نعز به الآن، ثم امتد تأثيره على كل من تعامل معه في كل مكان.

عرفته شيوعياً في انتخابات برلمان عام ١٩٥٤، حينما كان يركب سيارة (جيب) مكشوفة، ويهتف مع شقيقه (عاش الحزب الشيوعي عاش.. بقيادة خالد بكداش). وأذكر من رفاقه الذين ناضلوا معه

◀ عبد العزيز حسين

اهتم الشيوعيون السوريون منذ بدايات نضالاتهم الطويلة بالقضية الزراعية وبمطالب الفلاحين، فقد جاء في أول وثيقة برنامجية للحزب في ٧ / تموز / ١٩٣٠ وذلك في فقرة / مطالب الحزب لتحسين حياة الفلاحين /:

إلغاء الديون عن صغار الفلاحين
إعفاء صغار الفلاحين من دفع الضرائب
إلغاء عقوبة السجن بسبب الديون
أن تقدم الحكومة المساعدات اللازمة من وسائل المعيشة والبدار إلى الفلاحين الذين تنقصهم

جر المياه إلى جميع القرى المعدومة منها.
إعفاء فقراء البدو من ضريبة الأغنام
توزيع قسم من الأراضي الزراعية الحكومية على الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً.

مصادرة أراضي المزارعين الأجانب (المقصود الأجانب من خارج الوطن) وأراضي الإرساليات الدينية وكبار الإقطاعيين، وتوزيعها على فقراء الفلاحين
بالإضافة لمطالب أخرى كثيرة.

كما جاء في البرنامج الانتخابي للرفيق خالد بكداش حزيران ١٩٤٩: «إننا نطالب قبل كل شيء برفع مستوى الإنتاج الزراعي باستعمال الوسائل الفنية الحديثة وتخفيض الضرائب والرسوم على محاصيله، وحماية منتجاته من الحشرات والأمراض، وتسهيل المواصلات بين القرية والمدينة، وفتح المدارس في القرى، وتأمين مياه الشرب النظيفة للفلاحين، والعناية بشؤون الصحة في الأرياف».. وجاء في نهاية البرنامج: «إن الفلاح السوري ليس مواطناً من الدرجة الأولى فقط، بل يجب أن يصبح مواطناً ممتازاً، لأن من عرق جبينه

العمال العالمي، طلب منه عمه - وكان مختاراً وذا مركز اجتماعي عند السلطة - أن يرافقه لمنع الشيوعيين من احتمال توزيع بيان أول أيار فلبس طلبه ويرفقته، راح يوزع البيان خلسة أثناء تجوالهم في شوارع المدينة.

في عهده توسعت المنظمة، فكانت هناك المنظمة الحزبية العريضة ومنظمة النساء ورابطة النساء السوريات واتحاد الشباب الديمقراطي، وكان لهم نشاط ملموس على أرض الواقع، مما دعا البعض إلى تسمية عامودة آنذاك: (بموسكو الصغرى).

وكان يبيته ملتقى للرفاق، وبمناخ مكتب للحزب، ومركزاً للنشاطات الحزبية والدورات الانتخابية للإدارة المحلية. وفي إحدى هذه الدورات، وبينما كان ممثل حزينا قد حصد الأثرية الساحقة من أصوات الناخبين، والشيوعيون وأصدقائهم يترددون لمعرفة نتائج التصويت والفرز، وكانت زوجة أبيه تسهر معنا طوال الليل وتقوم بخدمتنا، رأيته تذرف الدموع، فقلت لها: لماذا يا ماما فقالت: لبت جمعة إلى جانبكم اليوم ليرى ويشعر الفارق الكبير بين الأمس واليوم، فتحية إلى تلك الأم الراحلة التي لم تكن شيوعية، ومع ذلك كانت تقول دائماً.. أنا أم الشيوعيين.

لم يكن الرفيق الراحل يبالي بصحته ولا بمستقبل أولاده، وكان جل اهتماماته تنفيذ مهام



من الدرجة الأولى، وذلك لارتباطها بالأمن الوطني واستقرار البلاد.

وقد أكدت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي والاتحاد العام للفلاحين على ذلك في أكثر من مناسبة، لأن الإنتاج الزراعي كما تؤكد الإحصائيات يشكل ٢٧ ٪ من الناتج الوطني، ويعمل في الزراعة أكثر من ٢٠ ٪ من السكان، وكما هو معروف فإن تأمين الأمن الغذائي أساسي بمواجهة الأخطار الخارجية والحفاظ على استقلال القرار السياسي. ولكن مع الأسف يصدر بين حين وآخر بعض القرارات تخالف توجهات القيادة السياسية وتسيء إلى الزراعة والأمن الغذائي. فقرار وزير الزراعة بإخراج ٤٠ ألف هكتاراً من الخطة السنوية لمحمول القطن رغم معارضة الاتحاد العام للفلاحين لهذا القرار، أمر خطير، وكان المبرر كما قيل هو قلة المياه، مع العلم أنه يمكن معالجة هذا الموضوع من خلال الاعتماد على الري الحديث، وكذلك عبر تسوية أوضاع الأبار الارتوازية المخالفة والتي اتخذ قرار بتسويتها منذ عام ٢٠٠٠ /، وحتى الآن ما يزال القرار بين أخذ ورد دون معرفة الأسباب.

ودمائه تنتج معظم خيرات هذا الوطن». وفي عام ١٩٥٧ / أقر في سورية قانون يمنح بموجبه طرد الفلاح من الأرض، وذلك بناء على اقتراح قدمه الرفيق خالد بكداش ١٩٥٥ / . وفي عام ١٩٥٨ / صدر القانون ١٣٤ / الذي يتضمن تنظيم العلاقات الزراعية. وفي عام ١٩٦٣ / أدخلت تعديلات على هذا القانون بالمرسوم ٢١٨ / تعالج مسألة فسخ عقود المزارعة، ولكن المؤسف أنه في العام ٢٠٠٤ /، صدر قانون رقم ٥٦ / يتضمن فيما يتضمن مادتين ١٠٦ / - ١١٠ / جاء فيهما: يحق لصاحب العمل الزراعي (المالك) بعد ثلاث سنوات من تاريخ هذا القانون مراجعة القضاء لاسترداد الأرض المتعاقد عليها في ظل أحكام القانون رقم ١٣٤ / لعام ١٩٥٨ / وتعديلاته، من المزارع (الفلاح) مقابل تعويض قدره المحكمة المختصة.

إن هذه التعديلات إن جرى تنفيذها، ستخلق توتراً كبيراً في الريف وستؤدي إلى تراجع في الزراعة، وتسيء للوحدة الوطنية، ولا يستفيد منها إلا بقايا الإقطاع. إن الاهتمام بالفلاحين وبالزراعة لم يعد قضية اقتصادية فقط، بل قضية وطنية

الحزب وسياسته، وكثيره من الشيوعيين أنهم من الأعداء الطبقيين بالكفر والإلحاد، ويوم إدخال جنازته إلى الجامع ليصلى عليها، خرج من الجامع أحد رجال الدين الكبار رافضاً الصلاة عليه.

ونتيجة لتفاؤله اللامحدود بانتصار الاشتراكية، لم يكتف بجمع الأموال، رغم أن الظروف كانت تسمح له بأن يصبح ثرياً، وكان يقول إن الاشتراكية آتية لا ريب فيها، وهي قاب قوسين أو أدنى. مورست عليه ضغوط كثيرة لبتخلى عن قناعته، من ضغط الحاجة المادية، إلى الضغوط الأمنية إلى ضغط والده الذي كان ساعده الأيمن، إلى ضغط بعض رفاقه.. لكنه صمد وبقي شيوعياً ملتزماً، إلى أن وافته المنية في ١٩٨٢ / ٧ / ٢٨ إثر نوبة قلبية حادة، ولم يترك سوى بضع ليرات سورية مع تقارير حزبية سلمتها زوجته من بعده إلى المنظمة الحزبية.

هكذا كان الشيوعيون الأوائل.. فكان منهم رفاق صدقوا ما عاهدوا حزمهم عليه..

وعهداً منا أننا على خطاهم سائررون، وسنتابع المسيرة حتى نحقق وحدة الشيوعيين السوريين في حزب شيوعي حقيقي يقوم بدوره الوظيفي التاريخي، هذه الوحدة التي أصبحت اليوم ضرورة وطنية وطبقية بامتياز.

■ عامودة - عبد الحليم قجو

الشيوعيون السوريون.. والقضية الزراعية.. والأمن الغذائي

إنه لمن الضروري اليوم، تأمين بذار القمح والشعير والقطن للأخوة الفلاحين لتمكينهم من تنفيذ الخطة الزراعية لعام ٢٠٠٩-٢٠٠٨ / وبأسعار تراعي التكاليف الجديدة من مازوت وكهرباء وحرارة وسماد ويد عاملة، وكما هو معروف، فإن الحاجة من بذار القمح حسب إحصائيات اتحاد الفلاحين تصل إلى ٣٦٠ ألف طن/ بدل من ١٤٣ ألف طن/ ومن بذار الشعير إلى ١٣٢ ألف طن/ بدل ١١ ألف طن/ كما هو موجود. ولقد أكدت التطورات الزراعية الأخيرة أهمية العودة إلى المجلس الزراعي الأعلى.

إن المصلحة الوطنية العليا تتطلب الإسراع في تحسين الواقع الزراعي، وتحسين الأوضاع المعاشية للفلاحين، وهذا يتطلب برأينا تحقيق المطالب التالية:

- ١ - نشر أساليب وطرق الري الحديثة، وتسوية وضع الأبار المخالفة وتسهيل عملية الاقتراض من المصارف الزراعية.
- ٢ - أن تكون مؤسسة إكثار البذار مسؤولة مباشرة عن تأمين البذار، وبالتحديد الكميات الكافية من بذار القمح والشعير والقطن.
- ٣ - توفير الأسمدة الكيماوية بكل أنواعها، وبأوقاتها، وبأسعار معقولة.
- ٤ - أن تلتزم مؤسسة إكثار البذار باستلام المحاصيل وبأسعار تعوض الفلاحين عن ارتفاع أسعار المازوت وبعض المواد الأخرى.
- ٥ - عدم خفض المساحات المروية من القطن.
- ٦ - الإكثار من السدود السطحية في كل أنحاء البلاد، وخاصة في منطقة الجزيرة.
- ٧ - عودة المجلس الزراعي الأعلى إلى الوجود مع المجالس الفرعية في المحافظات.

■ ■



واقفة المنية الرفيق الشيوعي القديم صلاح الدين زلفو، وذلك في يوم الجمعة ٢٩ آب عن عمر ناهز الثمانين.. ولد الرفيق صلاح في دمشق عام ١٩٢٨، وتعرف على الفكر الشيوعي خلال دراسته في المرحلة الثانوية، وانتسب إلى صفوف الحزب الشيوعي السوري وأخر أربعينات القرن الماضي، ونشط ك معلم ناجح في صفوف الشباب والمعلمين، وشارك في كل النشاطات الحزبية وفي النضال الجماهيري، وتعرض عدة مرات للملاحقة والاعتقال والاضطهاد، وقد اتسم خلال هذه الظروف الاستثنائية بالجرأة والحيوية والجلد..

درس الراحل مادة الرسم في مدارس دمشق، ومارس فن الرسم حتى أواخر حياته، وله العديد من اللوحات الفنية المنقوشة على الخزائن والأسرة الخشبية والمعدنية. شارك في اجتماع توقيع ميثاق شرف الشيوعيين السوريين، وكان واحداً من الرفاق القدامى الذين كرمتهم منظمة الحزب في دمشق. قاسيون تتقدم من أهل الرفيق الراحل وأصدقائه ورفاقه بصادق المواساة، وترجو للجميع الصحة والعمر المديد.

أبو

مطببات

هواجس «خريفية»..

◀ جهاد أسعد محمد

لم تعد نظرة السوريين لفصل الخريف ترتبط باعتبارات موروثية، فيها السليبي المحكوم بدورة الحياة المتعبة والموت المؤقت التي كرسها الأساطير القديمة، المتجلية بتساقط أوراق الشجر، وبياس الأعشاب، وشح الينابيع، وهبوب الرياح العاتية؛ وفيها الإيجابي المرتبط بنضج بعض أنواع الثمار الصفراء كالتين والعنب والسفرجل، واعتدال المناخ، وبيوكير المطر..

كما لم تعد هذه النظرة تنطلق من اعتبارات رومانسية، ترضها إبقاعات أيلول والتشرينين، حيث تختلط الأشياء المتناقضة والمتباينة: البرد والدفء، الجفاف والمطر، الأنوثة والذكورة..

نظرة السوريين لهذا الفصل الحزين، أصبحت ترتبط باستحقاقاته المعاشية التي تقسم الظهر.. ولكن سيحاول أغلب هؤلاء السوريين الذين تمرسوا مؤخراً على المعاناة، هذا الموسم أيضاً، تجنب اليأس والقنوط.. سيتخلون مؤقتاً عن حكمتهم المفضلة التي ما فتئوا يسترشدون بها طوال الحول، والتي تقول: «العين بصيرة واليد قصيرة»، وسيبدلون جهوداً قصوى في سبيل تجاوز الاستحقاقات الخريفية - إن استطاعوا إلى ذلك سبيلاً - دون أي تراخ أو استسلام..

سيستدين معظمهم من أصدقائهم أو أقربائهم الميسورين، إن وجدوا، من أجل تأمين وتجهيز الحد الأدنى من مؤونة الشتاء القليلة، وستضاف الديون الجديدة لديون قديمة متراكمة ماتزال عسوية على السداد.. وسيحاول هؤلاء وكثيرون غيرهم، الحصول على عمل مؤقت، ثان أو ثالث، ليستنى لهم شراء حاجيات الأولاد المدرسية من قرطاسية وملابس وكتب وغيرها..

وسيسعى قسم منهم لم يعد كبيراً، للمحافظة على ما بين الأيدي من قسائم مازوتية، لمواجهة الصقيع الجاف الذي بات يطبع معظم شتاتنا المتصحراً، بشجاعة من لم يبق له الكثير من الفرص للبقاء على قيد الأمل.. أما من أرغمتهم تداعيات رفع الدعم على بيع ما فوقه وما تحته، ومن ضمن ذلك قسائم المازوت، فسيتوكل على الله، ويستبدل مدفأته العتيقة بمدفأة حطب، إن أمكنه ذلك، وإلا فالبرد سيقرسه وأولاده حتى نقي العظام، قبل وبعد وأثناء أربعينية الشتاء..

وبالنسبة لاستحقاقات شهر رمضان وعيده السعيد، فالأمر لا يحتاج ممن لم يعد يستطيع بذل المزيد من الوقت والجهد والعطاء والصبر، إلا إذا استطال اليوم لثلاثين أو أربعين ساعة، سوى لبعض «التطنيش» والتعامل مع هاتين المناسبتين المباركتين بصورة روحية بحتة، أي من خلال التعبد والتهدج والصوم، وبالتأكيد سيجري التركيز كثيراً على فكرة الصوم.. أما صراخ الأولاد وحردهم وشغبهم وإلحاحهم على طلب «المستحيل»، فليس له حل سوى القمع!! ومن بعدها لا مناص من بكاء صامت لأحد الأبوين أو لكليهما خلف باب مغلق..

والحال كذلك، لاضير من بعض التذمر، والغمر من سياسات وقرارات الحكومة، والشكوى من سوء الأحوال وازدياد متطلبات العيال، والاستياء من غلاء الأسعار وانعدام الرقابة، واستتكار هزلة الراتب المحدود، فهذه «التفيسات» و«فشات الخلق» ضرورية لتجاوز المحنة بأقل الخسائر ليس للناس وحدهم.. بل لجميع الأطراف..

أمام هذه الخارطة الاجتماعية - الاقتصادية التي تسر العدو كثيراً، وتقلق الصديق، وتتهك المكتوبين بنيران الواقع المتأججة، لابد من تدكير من حكم على نفسه بالتعامي والاستخفاف والاستغلاء والجهل... بأحد أهم قوانين الكون: الضغط والانفجار.. التراكم والتغيير، ولكن من المفيد هنا التنويه لأمر هام، وهو أن الانفجار إذا ما حدث، لا يمكن تقدير شدته واتجاه تشظيه وشكل تجليه، وقد يتمظهر بأسوأ مظهر، ويتلوث بكل ما لا يتمناه حتى المنفجرون أنفسهم، فكيف إذا سينعكس على من دفع الأمور إلى عتبة الانفجار؟؟

لقد أكدت تجارب خريفية في بلدان أخرى، أن الريح لابد أن تهب يوماً لصالح المعدمين الذين أوشكوا على اليأس، وقوانين التاريخ، مثل قوانين الفيزياء والرياضيات والعلوم جميعاً، ناصعة وواضحة وراسخة، وكثيراً ما يتكرر حدوثها..

mjihad@kassioun.org

رمضان.. من المعاني الروحية السامية.. إلى الجشع والاستغلال



ننصح الزبيرة بأن تمرّ مروراً خاطفاً أمام هذه الطوابير من المواطنين الفقراء الذين أضنتهم الحاجة لرغيف خبز يسدون به جوعهم وجوع أطفالهم.

الدردري ورمضان والليالي الملاح

سيتذكر المواطن السوري هذا الشهر من عام ٢٠٠٨ جيداً، ولعل ما قاله المواطن سمير محمد، الذي التقيناه لدى تجولنا في أحد الأسواق، ينضوي على الكثير من الحقيقة، فقد قال: «لن ينسى أي مواطن سوري صغيراً كان أم كبيراً هذا العام، وهذا الشهر، الذي يستحق أن يسمى بجدارة (رمضان الدردري)، فما يجري الآن هو خطوة أخرى من الخطوات المتكاملة التي يخطوها الفريق الاقتصادي، والتي حولت حياتنا إلى كابوس لا يطاق».

فيما أكدت المواطنة أمينة عبد الكريم لقاسيون: «أن الأغنياء لن يشعروا أبداً بما يعانيه الفقراء، وكل ما يجري هو على حساب لقمة عيشنا وفرحة أولادنا» مضيفة بأنها في السوق منذ أكثر من ثلاث ساعات، وذلك من أجل شراء المواد الغذائية ذات السعر الأقل، حتى لو كانت من نوعية رديئة.

أما أحمد صاحب إحدى البقاليات فقد قال: «لم نعد نعرف من الذي يضع الأسعار، المهم أننا نبيع بضاعتنا على كيفنا» وأكد أحمد أن كل شيء في هذا البلد يمشي بقدرته قادر، وارتفاع الأسعار لا يهمه لأنه ليس المسؤول عنه، وإن لكل مشكلة حل مهما كان نوعها، والذين يزوروننا لهم دواؤهم. بينما أكد أبو طارق وهو صاحب محل في باب الجابية: «إن ما يجري في هذا الشهر بعيد كل البعد عن معناه، وإن كل البضاعة المكدسة طيلة أيام السنة والمنتھية الصلاحية تباع في هذا الشهر الذي أصبحت سمته الغش والاحتيال، ونصب التجار على العباد، والمواطن هو ضحية كل ما يحصل».

هذه بعض الشهادات من أناس ما زالوا يؤمنون أن الحكومة ما تزال تملك النية (وهو أضعف الإيمان) على تقديم يد العون لهم، ولا يدركون أنها عبر فريقها الاقتصادي أحد أهم المساهمين في إيصالهم إلى هذا المستوى من التدهور المعيشي..

رمضان كريم يا ناس

إن ما يحدث يؤكد غياب الرقابة بكل أشكالها، ويؤكد أيضاً خطأ الحكومة الجلي في التعامل مع آليات العرض والطلب، ولن يفيدها بعد الآن التسويق بشيء بعد فوات الأوان، وإذا كان رمضان كريماً، فإن التجار وأصحاب القرارات لم يتركوا له مجالاً لإظهار كرمه وبركاته، بل جعلوه فرصة للربح غير الشرعي، والاستغلال، على حساب كرامة الوطن والمواطن.

ali@kassiounorg

دمشق، ومديرية الأسعار في الوزارة، شاهدت بأمهات عيونها بورصة أسعار المواد الغذائية بمختلف أنواعها من خضار وفواكه وبيض ولحم وفروج، وهي المواد المرتبطة مباشرة بموائد رمضان، دون أن تحرك ساكناً لرفع الغبن الواقع على المستهلك الفقير.

في السوق كان المواطنون يتدفقون على المسؤولين للإدلاء بأرائهم، مؤكدين أن الأسعار في أي سوق شعبي تفوق قدرتهم الشرائية، والأسعار قد ازدادت أضعافاً مضاعفة عن الأيام السابقة، بسبب عدم التزام التجار وأصحاب المحلات بسعر محدد مع غياب الرقابة التموينية الفاعلة والصارمة.

إلا أن اللافت في الموضوع أن الأسعار قد عادت إلى ما كانت عليه بعد ساعات قليلة من جولة الوزارة، والتي كانت حصيلة غنائمها من هذا السوق عشرة ضبوط تموينية فقط، بسبب البيع بسعر زائد، فالبيقدونس عاد سعره إلى ١٥ ل.س، والخيار إلى ٢٥ ل.س، والليمون إلى ٧٥ ل.س، كذلك الأمر بالنسبة للفواكه، فالدرّاق ب٦٥ ل.س، والتفاح ب٧ ل.س، والعنب ب٤٠ ل.س، والبطيخ ب١٢ ل.س، أما بالنسبة للحوم فارتفع سعر كيلو الفروج المنظف إلى ١٤٥ ل.س، وكيلو لحم الفخذ إلى ١٧٥ ل.س، والمستغرب أيضاً ارتفاع أسعار الأجبان والألبان التي يخف تناولها في هذا الشهر، فجبنة القشقوان ارتفع سعرها من ٢٢٠ - ٢٥٥ ل.س، وجبنة الشل من ١٩٠ - ٢٣٥ ل.س، وعلبة اللبن التي تزن كيلو غراماً واحداً إلى ٤٠ ل.س.

والسؤال: إذا كانت هذه أسعار سوق شعبي، فكيف ستكون الأسعار في أسواق المناطق «الراقية»؟

موائد الرحمن والأيام الخوالي

حتى ظاهرة موائد الرحمن، التي كنا نشاهدها في السنوات الخمس الماضية، تلاشت على ما يبدو في هذه الدورة الرمضانية. وقد يكون هذا الأمر صحيحاً من الناحية الإنسانية والاجتماعية، لكن كان وما يزال المطلوب إيجاد البديل الإنساني المناسب لمن لا يجد ما يأكله بسبب انفلات الأسعار، وإذا كنا ضمناً ضد فكرة هذه الموائد التي كانت تقام كل سنة، بسبب الطريقة المحضة التي كانت تقدم بها، والأسلوب المحض والمهين الذي يعامل به من هم بحاجة إلى هذه الموائد، إلا أننا نستكر أيضاً الطريقة الجديدة التي ابتكرها البعض للإساءة لفقراء هذا الوطن، والتي تتجسد بتوزيع أكياس تحوي مواد تموينية مختلفة في عدد من الساحات العامة، أمام أعين الزاهب والقادم، والغريب والقريب، هذا المنظر المسيء الذي يجعلك بمجرد النظر إليه تظن بأننا نعيش في حالة حرب أو في يوم القيامة!!

إن هذا المنظر يدحض بالدليل القاطع أقوال السيدة وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، حول عدم وجود فقراء في سورية، وللتأكد من ذلك

◀ علي نمر

اتصف شهر رمضان طوال السنين الغابرة، وحتى وقت قريب، بالخير واليمن والبركات، وكان العالم ينتظره بفاغ الصبر، لما يمثله من الرحمة والمغفرة، أما في السنوات الأخيرة فقد تحول عملياً عند البعض إلى فرصة للريخ الفاحش والاستغلال البشع، والاحتكار اللامعقول في التعامل مع المواطن، تشهد عليه وتعززه ما تشهده حركة السوق من ارتفاعات غير عادية في أسعار جميع السلع الاستهلاكية، وفوضى عارمة في جميع منافذ البيع، لتصبح المناسبة مبرراً لهؤلاء ولكثير من التجار لجمع المال السريع، وتشريعاً يكاد يكون قانونياً في طرق الغش والتدليس والحرام، واحتكار السلع التي يحتاجها الناس، وعرض وبيع ما يرغبون بالتخلص منه، من المواد غير الصالحة للاستعمال البشري.

٢٠٠٨ عام النكبات للشعب السوري

ما زلنا نتذكر أحاديث آبائنا وأجدادنا عن السنوات العجاف التي مرت بها البلاد في العقود الماضية، وكيف احتجبت أبواب مؤسسات الدولة ومنافذ بيعها خلف طوابير طويلة من البشر المتصارعين للحصول على علبة سمنة أو كيلو غرام واحد من السكر، ويبدو أننا سنروي للأجيال القادمة ما فعله الفريق الاقتصادي في عام ٢٠٠٨ بالشعب السوري، الذي تحولت حياته إلى جحيم لا يطاق، بعد أن تلقى في هذه السنة ثلاث نكبات دفعةً واحدة، أول هذه النكبات كان قيام الحكومة برفع الدعم، وثانيها قدوم شهر رمضان وموسم الأعياد وافتتاح المدارس، وثالثها اضطرار المواطن إلى البدء بتخزين مؤونة الشتاء. وما يربط تلك النكبات الثلاث مع بعضها هو الارتفاع المتواصل والجنوني للأسعار، وخاصةً أسعار المواد الأكثر حيويةً بالنسبة للمواطن السوري ذي الدخل المحدود، الذي سقط بالضربة القاضية مع اختلال معادلة تناسب الأجور مع الأسعار.

فأسعار المستلزمات المدرسية قد أصبحت مرتفعةً جداً، ومن لديه ثلاثة أو أربعة أولاد في المدرسة والجامعة لن يستطيع تأمين نفقاتهم حتى لو عمل لمدة ستة عشر ساعة في اليوم، بعد أن وصلت (صرعات) الموضة حتى إلى لباس المدارس الحكومية، التي لم تستطع أن تقضي على الفروق الطبقيّة بين الطلبة، ليبقى الصراع دائماً ومستمرّاً، نعيشه منذ طفولتنا وسني دراستنا وحتى شيخوختنا إن وصلنا إليها، ولم ينقصف عمرنا ونحن في ميعة الشباب..

وزارة الاقتصاد والركض وراء الأسعار

لم تكن الجولة التي نظمتها وزارة الاقتصاد والتجارة على بعض أسواق دمشق بهدف الوقوف على واقع الأسعار وحركة البيع والشراء، بمستوى الآمال المعقودة عليها، فهذه الجولة التي ترأسها عبد الخالق العاني معاون وزير الاقتصاد والتجارة لشؤون التجارة الداخلية، بمرافقة بعض عناصر مديرية حماية المستهلك في الوزارة، ومديرية تجارة

كالعادة وكما في كل السنوات التي مرت، أعلنت وزارة الاقتصاد أنها لن ترحم المخالفين والمتلاعبين بالأسعار، وكررت جملتها المعهودة، والتي حفظناها عن ظهر قلب، بأنها ستضرب بيد من حديد، والمؤسف أن المواطن لم يعد يقتنع بتلك الوعود، وملّ ويئس من انتظار تنفيذها، ويدورها فإن مديرية التجارة الخارجية وقيل أيام من المناسبة، أعلنت خطتها لضبط الأسواق، بما هو لصالح المواطن، إلا أن أسعار المواد وبشكل مخالف تماماً لتصريحاتها، قد تسلت متصاعدة بشكل تدريجي يوماً بعد آخر، حتى وصلت في بعض المواد إلى زيادة عما كانت عليه أسعارها، المرتفعة أصلاً أكثر من ٣٥%، لتتجاوز بذلك الحد الاعتيادي الذي بالكاد استطاع المواطنون المسحوقون تحمله.

الأسعار المخفضة سمعنا بها ولم نلمسها

قبل يوم واحد من قدوم شهر رمضان أعلنت الحكومة، عبر وزرائها ومن خلال الصحف المحلية الثلاث، أنها خفضت أسعار بعض السلع الرئيسية كالرز والسكر والبرغل والزيت والعدس إلى النصف، وبعضها بنسبة ٢٥ بالمائة والأخر بنسبة ١٥ بالمائة، لكن التصريحات جاءت فقط للتغيير بالمواطن المسالم وللتقليل من غضبه ورفضه لما يجري على الساحة السعريّة والاقتصادية عموماً، فعندما توجهنّا، في اليوم التالي للتصريح، إلى مؤسسة الخزن والتسويق التي تزامنت وعودها مع وعود الوزراء بإعلان قائمة من المنتجات الغذائية لبيعها بأسعار تقل بنسبة ٢٥% عن القطاع الخاص، لم يسمع موظفوها بتلك التخفيضات، حتى أن أحدهم ذكر لنا بأن المدير العام مسافر، وهم لم يتلقوا تعليمات بهذا الخصوص على الإطلاق، والأسعار المعروضة ما زالت كما كانت عليه قبل أسبوع من حلول الشهر الكريم، وهذا يؤكد أن التصريحات والوعود والقرارات شيء، وما يجري على أرض الواقع شيء مختلف، وأن أسواقنا أصبحت بحاجة إلى نظريات خاصة بها في الدراسة والتحليل.

الصدقات ليست الحل

◀ **إبراهيم البدرابي - القاهرة**

حل شهر رمضان. في صبيحة أول أيامه حملت صحيفة الأهرام – كبرى الصحف الحكومية– في عنوانها الرئيسي بالصفحة الأولى البشرى للمصريين. البشرى تقول نصاً: مبارك يوافق على خطة «الوطني» لتوزيع هدايا رمضان – مليون «حقيقية» أغذية للأسر الفقيرة من الحزب والجمعيات الأهلية.

في تحقيق بالصفحة الثالثة من الصحيفة نفسها نقرأ العناوين التالية: ونحن نستقبل الشهر الكريم القاهرة تعاني من نقص المياه... والأزمة مستمرة في الكوم الأخضر بالجيزة.

في تحقيق آخر بالصفحة ١٢ من الصحيفة نقرأ: بعد أن زاد تشردهم في الشوارع وتحت الكباري: ٨٤ داراً فقط لرعاية ٢.٥ مليون مسن منهم ١٥٠ ألفاً مصابون بالزهايمر.

لكن المفارقة ستكون صادمة إذا ما وضعنا ما سبق في مواجهة ما أعلنته الحكومة من أن النمو الاقتصادي قد زاد معدله في العام الأخير عن ٧٪. إلا أنه نشر منذ أيام أن التضخم تجاوز مؤخرًا نسبة ٢٢٪.

هناك إذاً اعترافات مباشرة وغير مباشرة، رسمية وغير رسمية بعمق الكارثة التي تعيشها البلاد.

الدهش أن المليون «حقيقية» أغذية التي سيوزعها مناصفة حزب الجماعة الحاكمة والجمعيات الأهلية، تقدم باعتبارها خطة لإنجاز اجتماعي هائل لهذا الحزب، ولم يسأل أحد من

هؤلاء نفسه عن سبب وصول مليون أسرة لحد الجوع، علماً بأنه يوجد أضعاف هذا الرقم من الأسر التي لن تحظى بكرم الجماعة الحاكمة. ربما يظن هؤلاء أن هذه الصدقات هي في إطار التصريحات التي أصابتنا بالملل عن«مراعاة البعد الاجتماعي» لتمرير بيع الأصول والثروة المصرية لرأس المال الصهيو-امبريالي وما ينجم عن ذلك من تدمير لمعظم هذه الأصول والثروات، ووضع مقومات الحياة في بلادنا في أيدي الأجانب وأتباعهم من السماسرة المصريين.

في الأعوام السابقة شاعت ظاهرة ما يسمى «موائد الرحمن». وبعانيتها الحقايب التي تقدم كرشوات انتخابية في المناسبات (رمضان والأعياد ودخول المدارس). ألفت «موائد الرحمن» هذا العام، كانت لنا انتقادات حادة عليها لأنه كان وراء الأكمة ما وراءها بالنسبة لمعظم من كانوا يقيمونها. إذ أن إفقار الناس إلى هذه الدرجة وتحويل حقوقهم الاجتماعية إلى مجرد صدقات وعمل خيري غير منزه عن الغرض هو إهانة تدمي كرامة المواطن في واقع الأمر. وهو تضليل يستهدف تزييف الوعي والحد من آثار الاحتقان الاجتماعي. وهو ما ثبت عدم جدواه بعد تفاقم الصراع الطبقي وما شهدته البلاد من احتجاجات وانتفاضات لم تتوقف من العمال والفلاحين الفقراء وحتى الفئات الوسطى وعلى رأسهم القضاة وأساتذة الجامعات. فماذا سيكون حجم تأثير مليون «حقيقية» أغذية في حين يقف ٤٠ مليون مصري أسفل خط الفقر وفوقه مباشرة؟

أما عن مأساة المسنين، فيقول التحقيق

«بيونغ يانغ ولغز كسب الوقت» لا يزال سارياً..!

- خاص قاسيون**

بدأت كوريا الديمقراطية في إعادة تجهيز مجمعها النووي الرئيسي في يونغبون، في تنفيذ عملي للتهديد الذي أطلقته مؤخراً بعد اتهامها الولايات المتحدة بعدم تنفيذ تعهداتها في اتفاق تم التوصل إليه العام الماضي يقضي بنزع الأسلحة مقابل تقديم مساعدات، وفق ما ذكرته وسائل إعلام.

وقالت وكالة كيودو اليابانية للأنباء إن بيونغ يانغ بدأت الاثتين في تجميع مفاعل نووي على بعد ٩٠ كلم شمال العاصمة، فيما نقلت وسائل إعلام أميركية عن مسؤولين أن هذا التصرف ربما يكون احتجاجاً على تأخر واشنطن في رفع اسم كوريا من قائمة «الدول الراحية للإرهاب».

وتتهم واشنطن بيونغ يانغ بعدم الالتزام بالاتفاق الخاص بوضع نهاية لبرنامجها النووي، وقررت الشهر الماضي تعليق تنفيذ تعهد الرئيس الأميركي جورج بوش برفع اسم كوريا الديمقراطية من قائمة الإرهاب حتى توافق الأخيرة على آلية كاملة للتحقق من برنامجها النووي. وكانت كوريا الديمقراطية أجرت اختباراً لقنبلة ذرية عام ٢٠٠٦، ثم وافقت على تفكيك برنامجها النووي في العام التالي بعد مباحثات سداسية شاركت فيها الولايات المتحدة والصين واليابان وروسيا، إضافة إلى الكوريتين الشمالية والجنوبية، وقامت بتفجير برج التبريد في مفاعل يونغبون وسلمت قائمة تضم المنشآت والمواد النووية.

ووفقا لمسؤول أميركي تحدث لشبكة «فوكس نيوز» فإن الكوريين يمكنهم إعادة المفاعل النووي إلى العمل خلال شهرين أو ثلاثة، علما بأن خبراء الانتشار النووي يعتقدون أن كوريا الديمقراطية أنتجت بالفعل كميات من البلوتونيوم تكفي لصنع من ست إلى ثماني قنابل نووية.

وكانت «قاسيون» أكدت في مقالة لها في العدد٢٩٣ ٢٠٠٧/٢/١٥ تاريخ تحت عنوان «بيونغ يانغ ولغز كسب الوقت» أكدت أنه «فوق الطاولة تخلص بيونغ يانغ عن برنامجها النووي ووعدت بتفكيك منشآتها النووية الرئيسية مقابل وعود غربية، أمريكية بالتزويد بالنفط والطاقة، بموازاة تمكن واشنطن بالاستعانة بحلفائها من دفع الأولى نحو التخلي أيضاً حتى عن شرطها بالتعامل الندي والمباشر مع الثانية..

تحت الطاولة عملياً، تحتفظ بيونغ يانغ بجميع أوراق ملفها النووي وكل التقدم الذي أحرزته بهذا المجال بدليل أنها أكدت «مستدركة» أنها بصدد التعليق المؤقت وليس الوقف النهائي لبرنامجها النووي. وهي تحمل

الصحفي إن «القاهرة الكبرى» بها فقط ٦ دور تقبل المسنين، يتراوح الأجر بين ٢٠٠ جنيه وخمسة آلاف جنيه، والمجاني غائب أو بوساطة قوية بشرط أن يكون قادراً على خدمة نفسه. والغريب أن الصياح المقيت الذي يطلقه أنصار ما يسمى «المجتمع المدني وحقوق الإنسان» الممولون امبريالياً وصهيونياً لا تعنيهم هذه الأمور. في حين يقول التحقيق الصحفي إن معظم الجمعيات العاملة تهرب من الخدمة الشاقة والتكلفة الزائدة وتطالب وزارة التضامن بالدعم المادي.

إن مجتمعاً أشاعت فيه الطبقة الكمبرادورية الحاكمة وعمقت الميل إلى التطفل، لا يمكن له أن ينتج عملاً اجتماعياً من هذا النوع يتصف بالنزاهة. لقد تحولت الغالبية الساحقة من هذه الجمعيات «الخيرية» إلى مجال للإثراء الهائل، إذ تطالعنا الصحف الكبرى باستمرار بإعلانات تروج للتبرع لبعض (جمعيات كفالة الطفل اليتيم) على صفحات كاملة، قد تصل تكلفة الإعلان الواحد ما يساوي ٥٠ ألف دولاراً.

إن المجتمع يدفع ثمناً باهظاً للغاية نتيجة للسياسات التي أبعدت الدولة عن دورها الاجتماعي تحت شعارات الإصلاح الاقتصادي والسياسي واقتصاد السوق، أي الليبرالية الجديدة المتوحشة.

لا يفسر لنا المتمرسون على سدة الحكم، كيف تزيد نسبة النمو عن ٧٪ حسب تصريحاتهم بينما تتدهور الظروف المعيشية للغالبية الساحقة من الناس بشكل مطرد. إن عجزهم عن التفسير يعود إلى أن هذا النمو كاذب في جوهره، لأنه لايتحقق

فيما تروج القاهرة عبر وزير خارجيتها فكرة

إرسال قوات عربية إلى قطاع غزة من أجل وضع حد للاقتتال الفلسطيني الداخلي وليس لتحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة(١)، وأصلت آلة الفتك الإسرائيلية عملها بجسد الشعب الفلسطيني الصامد فوق أرضه المحتلة.

وأجمل تقرير في موقع عرب ٤٨ حصيلة الحصاد الأسود لقوات الاحتلال خلال شهر آب الماضي فقط، وذكر أن سلطات الاحتلال هدمت ٥ منازل فلسطينية واعتقلت ٣٤٤ مواطنا في عمليات دهم للقري والبلدات الفلسطينية في الشهر المذكور.

وحسب الموقع فقد قالت دائرة العلاقات القومية والدولية في تقريرها الشهري «شعب تحت الاحتلال» الذي صدر الثلاثاء الماضي، إن قوات الاحتلال تواصل احتجاج مئات الجثامين من الشهداء الفلسطينيين في مقابر الأرقام في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني، كما واصلت انتهاكاتها المختلفة لحقوق الشعب الفلسطيني وممتلكاته.

وأضاف التقرير انه يتوجب على كل أبناء الشعب الفلسطيني وأصدقائه والهيئات الدولية العمل الجاد على تحرير رفاتهم، حيث أصبحت هذه المقابر مكباً للنفايات، الأمر الذي يتعارض مع القانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة، وطالبت الدائرة بضرورة دفنهم باحترام وفق شعائهم الدينية، كما نصت المادة ١٧ من اتفاقية جنيف الأولى في العام ١٩٤٨.

أعمال القتل مستمرة

وذكر التقرير أن قوات الاحتلال واصلت عمليات القتل المباشر للفلسطينيين، حيث استشهد الفتى يوسف أحمد يونس عميرة، ١٨ عاماً، من نعلين /رام الله، بعد إصابته بعيارين ناريين في الرأس، أطلقها جندي من جيش الاحتلال عليه خلال مشاركة الفتى بمسيرة سلمية احتجاجاً على بناء جدار الضم والتوسع العنصري، بينما استشهد شاب آخر بعد أن أطلق مشغله الإسرائيلي النار عليه أثناء العمل، وجاء في التقرير أن جيش الاحتلال أصاب بالرصاص خلال آب ١٢١ مواطنا بينهم ٢٦ طفلاً.

وأشار التقرير إلى انه نتيجة للحصار الجائر المفروض على قطاع غزة توفى ٢٢ مواطناً، ليرتفع عدد المرضى الذين توفوا نتيجة عدم سماح سلطات الاحتلال بنقلهم إلى خارج القطاع للعلاج إلى ٢٤٢ معظمهم من الأطفال خاصة حديثي الولادة لافتقار مستشفيات القطاع للوازم الرعاية الأولية .

الأسرى والموت البطيء

ونوهت الدائرة إلى أن قوات الاحتلال أفرجت عن ١٩٨ أسيراً من سجونها خلال آب الماضي، واعتقلت ٣٤٤ مواطناً خلال الشهر ذاته، فيما يعاني الأسرى في سجون الاحتلال من ظروف

شؤون عربية ودولية



أواسط القرن العشرين بعد أن ثبت له عجز البرجوازية المصرية عن انجاز أية تنمية بعد توقف قوة الدفع لمشروع طلعت حرب من ناحية وسيطرة الأجانب واليهود شبه الكاملة على أهم الأنشطة الاقتصادية من ناحية أخرى، وتخلف كبار الملاك الزراعيين وارتباط كبار البرجوازيين المصريين برأس المال الأجنبي من ناحية ثالثة. ولعل ذلك يبين بجلاء أن إنهاء دور الدولة في الشأن الاقتصادي–الاجتماعي وتركه للأفاقين الأجانب والمصريين يمثل خطراً محققاً على بقاء الوطن واستمراره.

إن محاولة ستر الدمار والخراب الذي سببته سياسات هذه السلطة بما يسمى «العمل الخيري والإحسان» و«حقايب الطعام» المتبقي من فتات موائد اللصوص وطواغيت المال لن يؤجل انفجاراً شعبياً بات وشيكاً.

لأن الصدقات لن تكون هي الحل.

الحصاد الأسود للاحتلال في آب



شارع النفا في يصل بين زعتره ومستوطنة ايتامار بطول ٤ كم، ويدمر نحو مائة دونم مزروعة بأشجار الزيتون، وأضاف التقرير أن جيش الاحتلال بدأ في تسوية نحو ١٠٠ دونم من أراضي بيت اجزا/ شمال غرب القدس المحتلة، بهدف توسيع مستوطنة «جعفون هحداشا».

وأفاد التقرير أن المستوطنين العنصريين واصلوا اعتداءاتهم على المواطنين وممتلكاتهم في مختلف أنحاء الأراضي الفلسطينية، ففي الخليل قام مستوطنو «كريات أربع» بسلسلة اعتداءات ضد المواطنين مستخدمين الحجارة والقضبان الحديدية والزجاجات الفارغة، الأمر الذي أدى إلى إصابة عدد من المدنيين الفلسطينيين بجراح مختلفة، في حين أقدم مستوطنون من مستوطنة «بيتارعليت»، على سرقة محصول العنب من أراض في قرية حوسان/ بيت لحم وتخريب أشجار الكرمة فيها .

الاحتلال يلاحق الصحافة والصحافيين

وفي معرض حديثها عن الانتهاكات ضد الصحافة والصحفيين، اعتبرت الدائرة القرار الإسرائيلي القاضي بتبرئة طاقم الدبابة الذي أطلق قذيفة بصورة متعمدة تجاه سيارة الصحافي فضل شناعة في القطاع في نيسان الماضي، ما أدى إلى استشهاده وتسعة مواطنين آخرين، بالقرار العنصري وترخيص رسمي بالقتل دون محاكمة. وأشارت إلى اعتقال الصحفي تامر حنفي، مراسل تلفزيون النيل المصري، واحتجازه لعدة ساعات .

ونوهت الدائرة إلى إغلاق قوات الاحتلال محطات إذاعة منبر الحرية وإذاعة wan FM وإذاعة بي بي سي التابعة لراديو بيت لحم ٢٠٠٠ في الخليل ومصادرة وتحطيم محتوياتها .

كما أشارت الدائرة إلى قمع قوات الاحتلال للمسيرات السلمية المناهضة لجدار الضم والتوسع العنصري في بلدة بلعين التي تنطلق أسبوعياً، وقال التقرير إن جيش الاحتلال يستخدم القوة المفرطة في قمع المتظاهرين، كما يستخدم سلاحاً جديداً وهو حيوان يطلق رائحة كريهة يسمى الطربان .

■ ■

دبلوماسية الأسلاك الشائكة

◀ عبادة بوظو



شكلت زيارة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إلى دمشق ضمن التداول الإعلامي والسياسي مؤشراً على ما يسمى بدء عودة الحرارة إلى العلاقات السورية الفرنسية انسجاماً مع رغبة أطراف وخلافاً لرغبات أطراف أخرى.

ومع استقالة ظل «الفتور» الذي أملاه التحول الفرنسي سابقاً تجاه قطع العلاقة مع سورية عندما كانت باريس تريد استرضاء واشنطن تكفيراً عن موقفها الراض للحرب على العراق، وانسجاماً مع محاولة كل من دمشق وباريس سحب بساط عودة العلاقات إلى طرفه وتخدماً لرؤاه ومصالحه وتحالفاته، فإنه من المفهوم تماماً أن سلة الضغوط على سورية لم تسقط من يد ساركوزي وأهداف زيارته ومحادثاته التي أجملها في المؤتمر الصحفي الأول المشترك مع الرئيس بشار الأسد، في بنود وموضوعات خمسة:

١. السلام: الذي تتصل ساركوزي من الإجابة عن سؤال حول الدور الذي يمكن لفرنسا أن تلعبه بخصوص تحقيقه، بذريعة أن باريس ستلعب ما يُطلب منها في حينه، دون أن يشير إلى أي من الاستحقاقات الجدية للسلام بما فيها مثلاً أن يقول إن بلاده ملتزمة أو تطالب على أقل تقدير بتطبيق قرارات الشرعية الدولية أو إيجاد حلول للقضايا التي تشكل جوهر الصراع، ولم ينسب بنبت شفة حول القدس وعودة اللاجئين وحدود الدولة الفلسطينية وعودة الجولان وسوريته ولا عن عودة مزارع شبعاً وتلال كفار شوبا. وما حديثه عن أن باريس ستلعب ما سيطلب منها في ظل عدم إعلانه موقفاً واضحاً إلا لعبة مزدوجة تضليلية على اعتبار أن سورية ستطلب شيئاً (مرتبطاً بمبدأ الأرض مقابل السلام، والمرجعيات الدولية، والقرارات ذات الصلة) وإسرائيل ستطلب شيئاً آخر (من شاكلة أولوية الأمن الإسرائيلي على كل ما دونه..). وبناءً عليه فإن حديث ساركوزي حول السلام هو لعب في الوقت الضائع في ظل غياب أي دور أمريكي جدي وموضوعي وآية رغبة إسرائيلية حقيقية بهذا الاتجاه.

٢. الملف النووي الإيراني: ساركوزي الذي أعلن بالفم الملآن أنه لا يُسمح لإيران بامتلاك السلاح النووي تجاهل مئتي رأس نووي تمتلكها إسرائيل وتجاهل رفضها للتوقيع على معاهدة منع الانتشار النووي، مثلما تجاهل الموقف السوري حول ضرورة إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، والتأكيد السوري حول تطابق الموقف مع طهران بهذا الخصوص، أي أن ساركوزي الذي يعاني من الطرش وليس من سوء الترجمة الفورية يريد أن تكون سورية ضاغطة على إيران بخصوص ملفها النووي تهديداً حسب رؤيته وواشنطن وتل أبيب لكسر تحالف دمشق-طهران.

٣. لبنان: فجأة تذكر ساركوزي الرأي العام الفرنسي بخصوص لبنان و«ضرورة احترام سيادته» وهي العبارة التي تبغني «فك التحالفات السورية في لبنان مع القوى الوطنية فيه ولاسيما المقاومة وحزب الله»، علماً بأن ساركوزي لا يتذكر أن الرأي العام الفرنسي ذاته رفض حرب تموز مثلما يرفض الحريين الأمريكيين على العراق وأفغانستان.

٤. حقوق الإنسان: التي أبقاها الرئيس الفرنسي في سياقها السياسي بقائمة أسماء محددة، أي أن طرحها بحد ذاته هو كعادة كل الأنظمة الإمبريالية تلويح بورقة ضغط «انتقائية» على من لا يرضخ من الدول الأخرى، وهو طرح بعيد في كل الأحوال عن تضمينها أي محتوى اقتصادي-اجتماعي يخدم الشرائح الأوسع في المجتمع لأن ذلك يضر بتطلعات وتوجهات باريس الاقتصادية الليبرالية، التي باتت مرفوضة من المجتمع الفرنسي ذاته.

٥. الاقتصاد: الذي حصره على نحو لافت بذكر اسم شركة توتال النفطية الرأسمالية الاحتكارية، وهو الذي يربط بين مستقبل «الشراكة السورية-الأوروبية» بمدى «تقدم» دمشق على المسارات السياسية أنفة الذكر.

وإذا كان مفهوماً ومتوقفاً أن تقدم دمشق النقيض الجوهرى على سلة الضغوط عليها في هذا الوقت الضائع المرتبط بسعي واشنطن وتل أبيب، اللتين تنتظران زعيمين جديدين، لتجاوز إخفاقات المشروع الأمريكي الصهيوني في المنطقة والعالم، فإن هذه الإطالة الأوروبية-الساركوزية «الخبولة» بمقدار حجم التمايز عن واشنطن الذي تحاول أوروبا أن تصبغه على نفسها، يجعل من دبلوماسية الأسلاك الشائكة القائمة في المنطقة حالياً مهمة عسيرة تتطلب الإبقاء من جهة وإعادة الاعتبار من جهة أخرى لكل الخيارات الوطنية ومستلزمات المواجهة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وديمقراطياً بما يليب تطلعات السواد الأعظم من السوريين.

o.bozo@kassioun.org

أزمة بين نيودلهي وواشنطن:

هل تتحطم الصفقة النووية الهندية الأمريكية؟

◀ برافول بيدايوي
مركز البحوث الذرية في الهند



استباقاً لاجتماعها في فيينا في ٤ و٥ أيلول، أعربت دول في «مجموعة الدول الموردة للمواد النووية» عن اعتراضها على إتمام اتفاقية التعاون النووي بين الهند والولايات المتحدة، لنصها على مزايا خاصة تسمح بتصدير الوقود والتقنيات النووية للهند رغم عدم توقيعها على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ما أثار توترات بين نيودلهي وواشنطن.

ونظر آخر اجتماع للمجموعة في شهر آب، في ٥٠ طلباً بتعديل نصوص الاتفاقية النووية الهندية الأمريكية، قدمها أعضاء هذه المجموعة التي تأسست في ١٩٧٤ وتضم ٤٥ دولة، وتعنى بمراعاة تطبيق القيود الهادفة لمنع انتشار الأسلحة الذرية، كعدم تصدير وقود نووي وتقنيات نووية للدول التي لم توقع على اتفاقية عدم انتشار هذه الأسلحة.

وترأست النمسا، نيوزيلاندا، ايرلندا، هولندا، النرويج، سويسرا، قائمة الدول المعارضة، ويتراوح عددها بين ١٥ و٢٠ دولة، في صلب هذه المجموعة التي تتخذ قراراتها بالإجماع. وشددت طلبات تعديل نصوص الاتفاقية الهندية الأمريكية، على ثلاثة كشرط مقابل الترخيص بإغنائها من قيود التجارة النووية السارية.

وتنص هذه الشروط على: استعراض دوري لتنفيذ الهند للالتزامات عدم انتشار الأسلحة الذرية، عدم تصدير اليورانيوم المخضب وتكنولوجيا إعادة معاملة الوقود للهند، وما هو أهم، وقف التجارة النووية مع الهند في حالة إجرائها تجربة ذرية أخرى.

لكن الهند تصر على أن ترخص المجموعة بإغنائها من قيود التجارة النووية هذه، صراحة ودون قيد أو شرط، فيما تتأهب الولايات المتحدة لإعادة صياغة نصوص اتفاقيتها مع الهند، لتلبية بعض طلبات التعديل المقدمة من دول المجموعة.

فما كان من ذلك إلا أن أدخل الهند والولايات المتحدة في مرحلة من التوتر، تتميز بتبادل الاتهامات واللوم. فيردد المسؤولون الهنود في أحاديثهم الخاصة أن الولايات المتحدة لم تنزل بكل قتلها لإقناع الدول المعارضة، أو أن واشنطن أطلقت نيرانها على الصفقة النووية من فوق أكثاف المعارضين من أعضاء المجموعة.

وفي المقابل، يقول الأمريكيون إن الهند لم تتحل

بالمرونة والحكمة المطلوبين، وأن نيودلهي لا تدرک أن العديد من دول المجموعة لن يقبلوا بمسودة الاتفاقية. كذلك أن هناك حداً لقدرة واشنطن على الضغط، وأن عليها أن تعطي شيئاً ما في المقابل.

لكن الهند ترفض إدخال أي تعديل جوهرى على المسودة الأصلية التي وضعها بالاتفاق مع الولايات المتحدة.

فصرح عالم الطبيعة المعروف إم. في. رامانا، من مركز الدراسات المترابطة في مجال البيئة والتنمية، والخبير في قضايا انتشار الأسلحة النووية، «من الصعب الاعتقاد بأن الولايات المتحدة تعرقل الاتفاقية (مع الهند)، بعد التفاوض عليها وتقديم كل التنازلات الممكنة لإرضاء الهند».

وأضاف «أيا كان الأمر، فالواقع أن الهند قد شاركت في كل مراحل التفاوض على النصوص التي عرضت على وكالة الطاقة النووية الدولية ومجموعة الدول الموردة للمواد النووية. من السخافة أن تلوم الهند الولايات المتحدة، أفضل الأحوال، كانت الهند ساذجة لتقتها بأن واشنطن سوف تبذل قصارى جهدها في صلب المجموعة»، هذا وثمة مشكلة هامة أخرى، ألا وهي أنه حتى لو وافقت المجموعة على الإعفاءات الخاصة لصالح الهند في اجتماعها (المذكور تاريخه أعلاه)، فإنه من المحتمل جداً أن تخفق الاتفاقية في تلبية المهلة (٣٠ يوماً) التي يحتاجها مجلس الشيوخ الأمريكي لمصادقتها، وهو شرط

الجوع وسط الفساد في إثيوبيا:

الطعام يكفي لطفل واحد، فأى من التسعة تختار؟

◀ نيكولاس بينيكيستا



أديس أبابا، (آي بي إس) - أرغمت أزمة الغذاء أهالي إثيوبيا على خيارات قاسية. فعندما سافرت مولو بابوش من أديس أبابا إلى ريف الجنوب المتضرر من الجفاف، رأته شقيقها ضعيفاً هزلياً، وحيواناته محتصرة، وأبناء التسعة يتألمون من الجوع. فقدرت أن في وسعها أن تحمل معها طفلاً واحداً إلى أديس أبابا لإطعامه ورعايته، ولكن أياً منهم تختار؟

أوضحت مولو بابوش في بيتها في العاصمة، أنها قررت في النهاية إحضار أصغر الأطفال التسعة سناً، ليس بالضرورة أكثرهم معاناة من الجوع، وإنما ربما أقربهم إلى قلبها، «فجميعهم يقاسون من الضعف والنحافة بالدرجة نفسها».

تواجه إثيوبيا نقصاً حاداً في الغذاء جراء الجفاف وأزمة الأغذية العالمية التي خلفت وراءها الملايين من الجائعين والمرضى.

وقررت الحكومة اتباع سياسة قد تشوبها المحسوبة، بتوفير الطعام الرخيص لسكان المدن، غالباً على حساب المزارعين ومربي الماشية المتضررين من الجفاف في المناطق النائية.

وبهذا شرعت مكاتب الحكومة في العاصمة والمدن الأخرى في آتب، في بيع الأغذية بأسعار تقل بنحو ٤٠ في المائة عن سعر التكلفة، بفضل وصول أول شحنة من ١٥٠,٠٠٠ طن من القمح، على متن خمسة مراكب.

ودفعت الحكومة زهاء ٨٠ مليون دولار مقابل هذه الشحنة بما فيها تكلفة النقل، وفقاً للمدير بالشركة الإثيوبية لتجارة الحبوب، جبير اغزيباهير. وكان رئيس الوزراء ميليس زيناوي قد أعلن عن هذه الخطوة منذ بضعة أشهر، كإجراء لمواجهة تضاعف أسعار الغذاء بمعدل ضعفين على مدى العامين الماضيين.

كما لا تزال إثيوبيا تعتمد على مجرد نصف ما تحتاجه لتوفير خدمات الإغاثة في المناطق الريفية، وتلقي باللوم على الدول المانحة عن هذا العجز. وتشير تقديرات إلى أن أكثر من ١٣ مليون إثيوبي سوف يحتاجون نوعاً ما من معونات الطوارئ هذا العام فقط.

وطلبت الحكومة الإثيوبية من المانحين في شهر حزيران، تقديم مساعدات إغاثة طارئة إضافية قدرها ٣٠٠ مليون دولار، وعزمت على طلب المزيد هذه الأيام.

وصرح رئيس وكالة الإغاثة الإثيوبية سايمون ميشال أن «من واجب المجتمع الإنساني تلبية الاحتياجات الإنسانية. لقد أخفق المجتمع الإنساني في توفير الدعم المتفق عليه».

بيد أن حكومات الدول المانحة قد لا تلبى على الأقل هذا الطلب الأخير، بسبب استيائها المتزايد تجاه برنامج توفير الغذاء لأهالي المدن الذي قررتة الحكومة الإثيوبية، والذي تقول إنه عرض للخطر جهود الإغاثة في المناطق الريفية.

يضاف إلى ذلك أن دعم توزيع الأغذية في المدن، حمل الحكومة على مدى ١٨ شهراً، على

استاعة ٢٦٠,٠٠٠ طن من احتياطي الحبوب الذي أقيم كبنك غذاء لمواجهة حالات الطوارئ القصوى. ولم ترد الحكومة أي جزء مما استعارته، فأصبحت مخازن احتياطي الحبوب شبه فارغة الآن.

وكانت الحكومة بالاشتراك مع منظمات كبرنامج الأغذية العالمي، قد اتفقت على وضع أولويات في مجال استخدام التمويل المحدود من الغذاء، من خلال خفض الوجبات بنسبة الثلث، وتوفير الطعام في المناطق الأكثر تضرراً.

لكن الملايين من العائلات الفقيرة في المناطق الريفية لم تتسلم أي نوع من المساعدة، مما تسبب في انتشار سوء التغذية الحاد. فاكنتظ مراكز العناية الصحية بحالات الطوارئ لمرضى يقاسون من سوء التغذية، وأغلبهم من النساء والأطفال.

كذلك، فقد ارتفعت أسعار الأغذية المدعومة في المدن مؤخراً، وأصبحت طوابير الأهالي لشراء ما تبقي من طعام ظاهرة منتشرة، مما قد يضطر مولو بابوش إلى إعادة طفلة شقيقها التي حملتها معها إلى العاصمة، إلى عائلتها في الريف.

■ ■

الرئيس الأوكراني يهدد بحل البرلمان

الطريقة غير المسؤولة، وبناء على طلبه انفرط عقد الائتلاف» مؤكدة أن حكومتها ستواصل العمل وفقاً لوكالة انترفاكس.

من جهة أخرى، اعتبر يوتشنكو أن عمليات التصويت المشتركة كشفت «عن تحالف برلماني فعلي جديد» بين كتلة تيموشنكو والموالين لروسيا. وبموجب الدستور الأوكراني فإنه إذا لم يسجل الائتلاف الجديد رسمياً خلال الثلاثين يوماً التالية لانفراط عقد الائتلاف السابق رسمياً يكون باستطاعة الرئيس عندها حل البرلمان. وفي حال تنظيم انتخابات تشريعية مبكرة لن تضمن تيموشنكو استعادة منصب رئيس الوزراء. لكنها إذا ما وافقت، خلافاً لتعهداتها الكثيرة، على تشكيل تحالف رسمي مع القوى الموالية لروسيا فإنها تكون قد وجهت بذلك ضربة قاسية لشعبيتها التي تتجاوز كثيراً شعبية رئيس الدولة.

وكان يوتشنكو وتيموشنكو حليفين وقت ما يسمى بـ«الثورة البرتقالية» المؤيدة للغرب التي شهدتها البلاد في نهاية ٢٠٠٤ والتي أتت بهما إلى السلطة، الأول رئيساً للبلاد، والثانية رئيسة للوزراء، وفي أيلول ٢٠٠٥ أقال يوتشنكو يوليا تيموشنكو بسبب مناسفات شخصية وصراعات على النفوذ.

وفي نهاية ٢٠٠٧ استعادت يوليا تيموشنكو منصبها كرئيسة للحكومة بعد فوز حزنها وحزب الرئيس في الانتخابات التشريعية المبكرة التي جرت في أيلول الماضي بفارق ضئيل عن المعارضة الموالية لروسيا.

■ ■

في الوقت الذي يتفاعل فيه لحظياً المشهد في التفقاس على خلفية العدوان الأمريكي استهدافاً للكيان الروسي ونفوذه الإقليمي وسط استخدام واشنطن لكل أدواتها وحلفائها في هذا الصراع بما فيها الرئاسة الأوكرانية الحالية، هدد الرئيس الأوكراني فيكتور يوتشنكو في خطاب تلفزيوني الأربعاء بحل البرلمان والدعوة إلى انتخابات تشريعية مبكرة في البلاد وشدد يوتشنكو على أنه في حال عدم تشكيل ائتلاف رسمي بين كتلة رئيسة الوزراء يوليا تيموشينكو والقوى الموالية لروسيا خلال شهر «سوف استخدم حقي في حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات مبكرة» بعد أقل من عام على الانتخابات المبكرة السابقة.

وكان الحزب الرئاسي أعلن ليل الثلاثاء الأربعاء الانسحاب من الائتلاف المؤيد للغرب الذي كان يضمه مع كتلة تيموشنكو. وجاء هذا القرار إثر اعتماد سلسلة من القوانين التي تسهل عملية إقالة رئيس الدولة وتحد من سلطاته لصالح سلطات رئيس الحكومة في عمليات تصويت مشتركة لكتلة تيموشنكو والمعارضة الموالية لروسيا (حزب المناطق والشيوعيون).

وندد يوتشنكو بإجراءات التصويت هذه واعتبرها «انقلاباً سياسياً ودستورياً» يجري الإعداد له في البرلمان «قائلاً إن هذا القانون يرسي دكتاتورية رئيس الوزراء». من جانبها اتهمت يوليا تيموشنكو الرئيس بالقضاء على الائتلاف. وقالت «أشعر بالأسف لتصرف الرئيس بهذه

مشروع البنتاغون للفيروسات المعدلة..

مقدمات خطيرة في سياق حرب بيولوجية

◀ بقلم: ويليام إنغدال / ترجمة قاسيون

18 آب 2008

توجد براهين مقلقة جمععتها مصادر علمية جادة مفادها أنّ حكومة الولايات المتحدة قد جعلت من أنفلونزا الطيور «سلاحاً»، وإذا كانت التحقيقات صحيحة، فربما يطلق ذلك وباءً جديداً في أرجاء الكوكب، وهو وباءٌ قد يكون أسوأ من الأنفلونزا الإسبانية للعام 1918 التي فتكت بثلاثين مليون شخص في العالم قبل أن تختفي.

إن تجارب البنتاغون والمعهد القومي للصحة في الولايات المتحدة التي أجريت باستخدام البقايا المجمدة لفيروس 1918 هي جنونٌ علميٌ محض. فهل توشك الولايات المتحدة على إطلاق وباء نوعيٍ عصريٍّ جديد في إطار سيرورة تمنيع إكراهي بلقاح مزعوم «ضدّ أنفلونزا الطيور»؟

إحياء «فيروس الموت»

هنالك موجبات للاعتقاد بأنّ أقساماً من احتكار الصناعة الصيدلانية الدولية تعمل بالتنسيق مع حكومة الولايات المتحدة على تطوير مادة فيروس H5N1 معدلة وراثياً والتي ربما تؤدي إلى وباء من صنع الإنسان، وتكون أكثر فتكاً من وباء الأنفلونزا الإسبانية» للعام 1918 الذي تسبب إليه وفاة 30 مليون نسمة.

صرحت الدكتورة ريمّا ليبوف، رئيسة مؤسسة الحلول الطبيعية، وهي مجموعة مراقبة مؤلفة من المواطنين وتراقب الصناعة الصيدلانية، بما يلي: «تشير أفضل التقديرات التي قدمتها مصادر معلوماتنا إلى أنّ وباء أنفلونزا الطيور نتج عن الهندسة الوراثية في الولايات المتحدة، عبر دمج المادة الوراثية القاتلة لوباء 1918، المرض الذي يسمى الأنفلونزا الإسبانية، مع دي. إن. إيه DNA فيروس H5N1 غير الضار في وسط تكثير مكون من خلايا الكلية البشرية، وذلك وفق المعهد القومي للصحة وصانع اللقاح. يعتقد بعض الأخصائيين في الوبائيات الفيروسية أنّ ذلك سيسمح للفيروس الذي خلقه الإنسان في حال تعرض لطفرة بالتعرف على الخلايا البشرية، ما يسمح له بغزوها».

إذا كان هذا صحيحاً، مثلما تؤكد ليبوف، فهناك حقيقة في أساس علم الفيروسات هي أنّ الجمهور لم يأخذ علماً بإمكانية صنع لقاح ضد فيروس لم يوجد بعد. [تسوير] جهود العلاقات العامة في الاتجاه المعاكس. فإذا جرى تطوير لقاح ضد أنفلونزا الطيور بشكله الوبائي، فهذا يعني أنّ الفيروس الوبائي موجود فعلاً (قبل هذه المرحلة]. مؤخراً، قامت حكومة الولايات المتحدة بإعادة

إحياء المادة الوراثية لفيروس وباء 1918، المسمى بالأنفلونزا الإسبانية عمداً، انطلاقاً من رفات مجمد لشخص توفّي بسبب إصابته بالأنفلونزا في ألاسكا في العام 1918. بسبب هذا البعث، تمثل أنفلونزا الطيور «لقاحها» حالياً تهديداً كبيراً للصحة العامة.

جرى اختراع الأنفلونزا الإسبانية، التي لم يكن فيها ما هو إسباني، في الولايات المتحدة في إطار أحد أوائل برامج الأسلحة البيولوجية، وحقن المرض في شبان بصحة جيدة (أي لـ«جنود») في إطار أول تمنيع إجباري في الجيش أثناء الحرب العالمية الأولى. «الأنفلونزا الإسبانية» التي ولدت في قواعد عسكرية أمريكية في كنساس، هي أحد الأوبئة الأكثر فتكاً في التاريخ الحديث. كما كانت أحد أكثر الأسلحة البيولوجية المصنعة نجاحاً حتى اليوم..

منذ وصول إدارة بوش - تشيني إلى السلطة، بذلت جهود كبيرة لإضعاف اتفاقيات السلامة البيئية واتفاقيات الأسلحة البيولوجية.

البروفيسور ستيفن

بلوك: «إن أي شخص

سليم العقل لن يستخدم

الفيروسات المعدلة القاتلة

أبدأ، لكن ليس جميع

الناس سليمي العقل»..



صنّع في أمريكا

حتى اليوم، جرى اكتشاف نحو 385 حالة بشرية لأنفلونزا الطيور في العالم بأكمله (بافتراض أنّ هذه المشعرات موثوقة بطبيعة الحال)، ما أدى إلى 243 حالة وفاة. ومن أجل إظهار سخافة كل هذه الجهود، تشير ليبوف إلى أنّ الموت المفاجئ الناتج عن مشكلات قلبية، والذي يعتقد الباحثون بقوة أنه مرتبطٌ باستهلاك الأسبارتام، هو أحد الأسباب الرئيسية للموت الذي قتل على سبيل المثال 460 ألف أمريكي في العام 1999 وفق مركز مراقبة الأمراض، والأرقام مستمرة بالتزايد.

لكنّ الأسبارتام لا يتعرض للانتقادات، هنالك ملاحظة في أسفل الصفحة بصدد الأسبارتام تنص على أنّ شركة سيرل الصيدلانية من شيكاغو الحائزة على براءة الأسبارتام كانت مهددة بفقدان ترخيصها الصادر عن إدارة الغذاء والدواء التابعة للحكومة الأمريكية في ثمانينيات القرن العشرين، حتى جرت تسمية دونالد رامسفيلد، (الذي لم يكن حينذاك عضواً في الحكومة بعد)، رئيساً للشركة. استخدم رامسفيلد صلاته في واشنطن للحصول على الموافقة اللازمة لتسويق الأسبارتام من إدارة الغذاء والدواء، على الرغم من الاختبارات المعروفة التي أثبتت مفاعيل خطيرة على صحة الفئران.

في العام 1997، جرت تسمية دونالد رامسفيلد رئيساً لمجلس إدارة جيليد ساينسز، وبقي يحتل هذا المنصب حتى مطلع العام 2001، حين أصبح وزيراً للدفاع. وبعد احتلاله لهذا المنصب، رفض بيع أسهمه لدى ثبوت نزاع مصالح لأنه أمر بشراء ما قيمته مليار دولار من دواء التاميفلو المخصص لحقن العسكريين الأمريكيين على سبيل «الوقاية». لاحقاً، جرى إثبات أنّ التاميفلو لا يمكن في أية حال من الأحوال أن يلعب دوراً مضاداً لفيروس H5N1، وأنّ تأثيراته الجانبية كانت بالغة الخطورة.

تضيف ليبوف: «نظراً للغياب المشين لأي برهان يثبت وجود تهديد بفيروس H5N1، فكيف نستطيع تفسير إنفاق إدارة بوش مليارات الدولارات لتحضير كل من الولايات الخمسين لما يدعونه «الوباء الحتمي لأنفلونزا الطيور» الذي يجري الزعم أنه قد يقتل نصف الأمريكيين على الأقل وعدداً مساوياً من الأشخاص عبر العالم؟!»

هنالك ما هو أكثر إثارةً للقلق. ففي الثالث من حزيران الماضي، نقلت وكالة أسوشيتد برس أنّ «شركة تايسون فودز بدأت تقتل وتدفن 15 ألف دجاجة من قطع فُتت إصابته بسبب تعرضه لسلالة من أنفلونزا الطيور شمال غرب أركانساس، وفق ما صرح به مسؤول رسمي».

تايسون فودز أكبر منتج صناعي للدجاج في العالم، وقد جرى انتقادها مرات عديدة بسبب شروطها السيئة في التربية والقتل. في كانون الثاني 2005، قدّم مدقق الحسابات العام في الولايات المتحدة تقريراً لمجلس الشيوخ الأمريكي بعنوان: «الأمن في قطاع صناعة اللحوم والدواجن»، خلص إلى أنّ اللحوم ومصانع تحويل منتجات الدواجن لديها «إحدى أعلى نسب الإصابات والأمراض في مجمل الصناعة». وذكر التعرض لـ«منتجات كيميائية خطيرة ودم ومواد برازية، وهي مشكلات يفاقمها سوء التهوية ودرجات حرارة قصوى غالباً. يواجه العاملون عموماً شروطاً خطيرة وبيئية شديدة الضجيج ويتوجب عليهم العمل في أماكن محدودة بالآات وأدوات خطيرة».

تطورت صناعة تربية الدجاج والذبح في الولايات المتحدة إلى درجة أنّ خمس شركات متعددة القومية عملاقة في مجال الصناعات الغذائية كانت في العام 2003، وهو العام الذي جرى فيه اكتشاف أولى حالات فيروس أنفلونزا الطيور H5N1 في آسيا، تسيطر على قطاعي إنتاج لحوم الدجاج وتحويلها في الولايات المتحدة. هذه الشركات هي: تايسون فودز، الأكبر في العالم؛ غولد كيست؛ بيلغريمز برايد؛ كوناغرا بولتري؛

برديو فارمز. معظم الحالات التي ظهرت فيها أنفلونزا الطيور في آسيا سُببت إلى مصانع دجاج واسعة الانتشار كهذه.

في أيار من هذا العام، نقلت الصحافة الكندية من تورنتو أنّ «تجربةً تهدف إلى دمج فيروس أنفلونزا الطيور H5N1 بسلالة من الأنفلونزا البشرية في مختبر أدت إلى عدد مدهش من فيروسات هجينة سليمة بيولوجياً، وفق ما كشفته دراسةٌ جديدة. وحتى إذا لم يكن أي من الفيروسات الناتجة عن هذا المزيج يتمتع بفضوعة تماثل فوعة H5N1، فنحو خمسها كان قاتلاً للفئران بجرعات ضئيلة، ما يبرهن على أنّها حافظت على جزء على الأقل من قوة أسلافها الخطيرة».

أبحاث الأسلحة البيولوجية

في البنتاغون

يؤكد ماثيو ميسيلسون، أستاذ البيولوجيا الجزيئية في جامعة هارفارد (العالم الذي نال احتراماً واسعاً في مجال الحرب الكيميائية والبيولوجية)، أنّ حكومة الولايات المتحدة قد درست طويلاً وطورت في الماضي أسلحةً بيولوجية. يصف ميسيلسون منشأةً أمريكيةً شمالي مدينة تير أوت في إنديانا، أنتجت شهرياً 500 ألف قنبلة من الأنتراكس، زنة كل منها 4 باوند في مجمل العملية.

منذ وصول إدارة بوش - تشيني إلى السلطة، بذلت جهوداً كبيرة لإضعاف هذه الاتفاقية واتفاقيات الأسلحة البيولوجية. تمثل أحد أوائل قوانين جورج دبليو بوش بوصفه رئيساً في مطلع العام 2001 في معارضة مشروع إقامة بروتوكول دولي حول الأسلحة البيولوجية والسامة، دون تفسير، ما أدى إلى انتهاء المحادثات.

في دراسة أجريت في العام 2004، أطلقت نقابة الأطباء البريطانية تحذيراً من أنّ العالم ربما يبعد بضع سنوات فقط عن «أسلحة بيولوجية مخيفة قادرة على قتل أشخاص ينتمون إلى مجموعات إثنية محددة فقط»، وذكرت التقدم الذي جرى إحرازه في مجال الأسلحة الوراثية.

أما وزارة الأمن الداخلي في الولايات المتحدة، فقد تقدمت بإعلان هو من أكثر الإعلانات إثارةً للمخاوف حين طلبت إنتاج وتخزين لقاح ضد الأنفلونزا الوبائية: «تتخذ الحكومة الأمريكية إجراءات لتقليص ضرورة اتخاذ قرارات بصدد توزيع اللقاحات وذلك عبر دعم الجهود الهادفة إلى زيادة قدرات إنتاج اللقاحات المضادة للأنفلونزا. وقد جرى تخصيص أموال كبيرة لتطوير تقنيات جديدة للقاح تسمح بإنتاج عدد كاف من اللقاحات ضد أنفلونزا وبائية لكل شخص في الولايات المتحدة يريد تمنيع نفسه في الأشهر الستة الأولى التالية لإعلان وباء».

منذ العام 2004، تمول حكومة الولايات المتحدة تطوير لقاح ضد فيروس H5N1 وذلك بسرعة فياسية. في نيسان 2007، أقرّت إدارة الغذاء والدواء اللقاح الذي طورته سانوفي باستور لفيروس H5N1 على الرغم من أنّها كانت قد أعلنت قبل ذلك بعام أنّ سانوفي باستور تنتج لقاحات ملوثة تحت اسم فلوزون. يبدو أنّ اللقاح المضاد للفيروس المذكور الذي أقرته إدارة الغذاء والدواء ليس فعالاً حقاً في حال ظهور أنفلونزا طيور قابلة للانتقال بين البشر. حين أعلنت الإدارة موافقتها، صرحت: «يمكن لحقنتين بفاصل 28 يوماً أنّ تزودا الشخص بحماية (محدودة) في حال حدث وباء. نحو 45 ٪ من الأشخاص الذين تلقوا اللقاح في دراسة اختبارية تطورت لديهم استجابة مناعية ضد الفيروس».



سكان العالم تحت التهديد

لماذا تتفق حكومة الولايات المتحدة مئات ملايين الدولارات من أموال دافعي الضرائب لتخزين هذا اللقاح الذي لن يكون فعالاً على الأرجح في حال حدوث مثل ذلك الوباء؟ في الثاني من تموز 2008، ذكرت صحيفة لندن ديلي تلغراف اليومية مايلي: «يواجه ثلاثة أطباء بولونيون وست ممرضات ملاحقات جنائية لأنّ عدداً من المتشردين توفوا بعد أن قام هؤلاء بتجريب لقاح مضاد لفيروس H5N1 المسبب لأنفلونزا الطيور عليهم».

يضيف التحقيق أنّ العاملين الطبيين في مدينة غرورزيادز الشمالية تعرضوا لتحقيق بصدد التجارب التي أجريت العام الماضي على 350 مشرداً أو على فقراء، جعل القضاة المشاركين في التحقيق يقولون إنّ التجارب أجريت بلقاح مضاد لهذا الفيروس الشديد العدوى لم يجر اختباره مطلقاً (قبل ذلك]. تؤكد السلطات أنّ الضحايا المزعومين تلقوا مبلغ 3 يورو لاختبار ما اعتقدوا أنه لقاح ضد الأنفلونزا التقليدية، لكنّ القضاة يقولون إنّ الأمر كان في الحقيقة دواءً ضد أنفلونزا الطيور، وهناك 21 شخصاً توفوا، وهو رقمٌ أعلى بكثير من الوسطي البالغ نحو ثمانية أشخاص.

صرحت الدكتورة ليبوف إنّ «اللقاح ضد وباء أنفلونزا الطيور» ينبغي أن يرسله إلى الولايات المتحدة في الشهر الحالي المصنّع الفرنسي للقاحات، سانوفي باستور، من مصنع يمتلكه في الصين ويجري فيه إنتاج اللقاح. تخشى ليبوف سيناريو أكثر سوءاً، يتضمن نشرًا متعمداً بين السكان لعوامل ممرضة تؤدي إلى أنفلونزا الطيور، ما قد يؤدي إلى اتخاذ إلزامي لإجراءات مثل الأحكام العرفية والتلقيح الإجباري، وبالتالي وفاة الملايين.

البنتاغون يعيد تفعيل فيروس

الأنفلونزا الإسبانية

في العام 2003، اخترع علماء من الجيش الأمريكي فيروس «الأنفلونزا الإسبانية» في المختبر. جرى عزل عدة جينات من الفيروس القاتل الذي تسبب في حدوث أنفلونزا العام 1918 وأدخلت في سلالات من الأنفلونزا المعاصرة. وقد تبدى أنّها قاتلة للفئران، في حين أنّ الفيروس الذي جرى تطويره انطلاقاً من جينات أحد أنماط الأنفلونزا الحالية لم يكن له أي تأثير. ويمكن بسهولة تحويل هذه التجارب لصالح أهداف عسكرية، في حين أنّها لا تقدم إلا فوائد قليلة على الصعيد الطبي أو على صعيد الصحة العامة.

يجري النظر اليوم إلى فيروسات الأنفلونزا بوصفها تمثل تهديداً خطيراً بحرب بيولوجية. ومنذ أسبوعين فقط، جرى في الولايات المتحدة تخصيص 15 مليون دولار كمساعدات للأبحاث الهادفة لتطوير إجراءات حماية ترتبط بصورة خاصة بهجمة بيولوجية إرهابية باستخدام فيروسات الأنفلونزا.

على الرغم من الطبيعة الخطيرة لفيروس العام 1918، بدأت جهود إعادة بنائه في منتصف التسعينات، حين تمكّن الدكتور جيفري تاووينبرجر من معهد علم الأمراض في الجيش الأمريكي في واشنطن من استعادة وتنظيم أجزاء من DNA الفيروس انطلاقاً من أنسجة محفوظة لضحايا العام 1918.

هنالك ما يثير قلقاً أكبر، فقد جرى إعلان أنّه «بعد فك رموز التسلسل الجيني للفيروس جزئياً، مضى العلماء أبعد من ذلك وبدؤوا يعيدون الأنفلونزا الإسبانية إلى الحياة. وقد نجحوا، دون علم الجمهور، في خلق فيروس حيّ يحتوي جينتين من فيروس



الصناعة الصيدلانية

الاحتكارية الدولية

تعمل مع حكومة

الولايات المتحدة على

تطوير فيروس معدل وراثياً

ليكون أكثر فتكاً من

وباء «الأنفلونزا الإسبانية»

للعام 1918 والذي تسبب

بوفاة 30 مليون نسمة

1918، تكشّف عن كونه قاتلاً جداً في الاختبارات على الحيوانات. هذه التجارب مجرد مرحلة جينية تهدف إلى إخراج شيطان 1918 بالكامل من قمقمه. ومثلما يشرح جان فان آكن، البيولوجي في مشروع سنشايين: «التميط الجيني لسلالات الأنفلونزا له تطبيقات حيوية طبية هامة، لكن من غير المبرر إعادة خلق هذه السلالة المجتة والمتميزة بالخطورة والتي يمكن أن تتسبب في أضرار في حال تم إفلاتها في البيئة عمداً أو عن غير عمد».

اسمحوا لنا أن نتمنى بصدق ألا يجري أي مما تحدثنا عنه، لكن مثلما نلاحظ في سياق آخر البروفيسور ستيفن بلوك، وهو عالم فيزياء بيولوجية في جامعة ستانفورد لديه عدة سنوات من الخبرة في الأبحاث البيولوجية السرية التي تجرى لصالح البنتاغون والحكومة الأمريكية: «نحن نميل إلى القول إن أي شخص سليم العقل لن يستخدم أبداً هذه الأشياء، لكن الناس ليسوا جميعاً سليمي العقل»..

لقاح ضد H5N1

في الثامن والعشرين من نيسان في العام الجاري، وفي بيان صحفي رسمي صادر عن المقرين الرئيسيين لشركة سانوفي باستور في سويتوتتر في بنسلفانيا وليون في فرنسا، أعلنت الشركة: «اليوم تعلن سانوفي باستور، قسم اللقاحات في مجموعة سانوفي أفتنتيس، أنّ وزارة الصحة الأمريكية قد تلقت كميةً جديدة من لقاح H5N1 على شكل مركز دون توضيب، توافق كمية تعادل 38.5 مليون جرعة من اللقاح المطور انطلاقاً من سلالة جديدة من أنفلونزا الطيور. تتدرج هذه الكمية في إطار عقد لعدة سنوات جرى توقيعه مع وزارة الصحة الأمريكية ضمن برنامج للاستعداد لمواجهة الوباء تبلغ قيمته 192.5 مليون دولار وسيدرج في الثالث الثاني من العام 2008.

وصرح واين بيزانو، المدير العام لسانوفي باستور بأنّ «فيروس H5N1 يحول حالياً في بعض أكثر مناطق العالم فقراً وربما يصيب ظهور أنفلونزا وبائية سكارناً ليست لديهم إمكانات مادية للحصول على اللقاحات، ويهدف هذا التبرع بلقاح H5N1 إلى الاستجابة لحاجات السكان الأكثر ضعفاً. وفضلاً عن دعم جهود الحكومات، من الضروري أن تتعاون الصناعة مع منظمات دولية كمنظمة الصحة العالمية ومؤسسة بيل وميلندا غيتس وهيئات أخرى للصحة العالمية. هكذا يكون ممكناً تشكيل مخزون احتياطي من اللقاحات للبلدان النامية، يمكن توزيعه في حال جرى الإعلان عن وباء أنفلونزا».

إضافةً إلى أنّ مؤسسة بيل وميليندا غيتس تدعم مالياً ما يقال إنّه سفينة نوح نباتية في القطب الشمالي، فقد خصصت مليارات الدولارات لدعم التحكم بالنمو السكاني، وبصورة خاصة في إفريقيا. من ضمن المشاريع الأخرى. مثلها في ذلك مثل مؤسسة روكفلر ـ تقوم هذه المؤسسة بتمويل التحالف من أجل ثورة خضراء في إفريقيا، الذي يتزعمه الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان.

تقوم شركة سانوفي باستور، المصنّع العالمي الرئيسي للقاح الأنفلونزا، بتصنيع نحو نصف لقاحات الأنفلونزا الموزعة في العالم. في الولايات المتحدة، أنتجت أكثر من 40 ٪ من تلك اللقاحات التي جرى بيعها في فترة التمنيع 2007-2008. يشير واقع أنّ الولايات المتحدة قد أعادت إحياء فيروس الأنفلونزا الإسبانية للعام 1918 بهدف إجراء (اختبارات) إلى أنّ كل شيء ممكن، فهناك في هذا العالم أشخاص معينون ليسوا «سليمي العقل»..

محمد العباس: مهمة الناقد أن يقدم نصاً أيضاً

◀ حاورته: عتاب بُباد

تتميز الكتابات والبحوث والدراسات التي يقدمها الناقد السعودي محمد العباس بلبوسها شكل ثوب النص، والاستحمام بهواء الإبداع، معيذا الاعتبار إلى النص النقدي، ليصبح نصاً كامل الحساسية. أصدر العباس العديد من الكتب النقدية منها: (قصيدتنا النثرية)، (سادات القمر)، (شعرية الحدث النثري).. هنا حوار معه..

ما رأيك بنتائج الفتيات السعوديات التي لاقت رواجاً كبيراً في الآونة الأخيرة، في حين أن رجاء عالم، رغم أهميتها الكبيرة لم تأخذ حقها؟

أعتقد بأن ظاهرة الكتابة بأقلام نسائية هي كتابة تتعلق فيما نسميه انفجار الصمت النسوي، وبعنادي أن المرأة السعودية قد اكتسبت صوتها واستطاعت أن تنتج من الروايات ومن الإنتاج الإبداعي عموماً، سواء على مستوى الشعر، أو الأنماط السردية الأخرى، ما يعادل إنتاج الرجل، ولهذه النتائج دلالة تتعلق في رغبة تحررية، ورغبة موازية في الحضور مقابل الرجل، وإثبات حالة من حالات تحطيم البطريكية، أو بمعنى إنتاج نص أو خطاب يوازي ما ينتجه الرجل. بالتأكيد يؤخذ على الرواية المكتوبة بأقلام نسائية ضعف المستوى أو انحيازها بشكل عام من ناحية الكتابة العاطفية الفارطة، أو الكتابة الحسية، لدرجة أن البعض لقبها بروايات السرير، وهو أمر متوفر وواضح وصريح، ولكن بعض هذه الكتابات جديرة بأن تنتمي إلى مستويات، أو ما يمكن أن نسميه تعاليات الرواية، كمنتج أدبي وكص إبداعي. أما الكثير منها فهو مجرد خواطر لا تمت للرواية بصلة. بالنسبة لرجاء عالم هي منجز قائم

بذاته، وهي تنتمي عريباً إلى نسق يشبه النسق الذي يكتب به سليم بركات وإدوارد الخراط ما عدا روايتها الأخيرة «ستر» وهي رواية إلى حد ما تقترب من السرديات العادية البعيدة عن الفنتازيات التي أدمت عليها، ولم تأخذ حقها في القراءات، وأتذكر مقالة لصدوق نور الدين، وهو ناقد مغربي، عنوانها (من يجرؤ على قراءة رجاء عالم) نظراً إلى تعدد خطابها الروائي فأسلوبها مختلف نوعاً ما وبحاجة إلى قراءة على أكثر من مستوى.

هل يمكن كتابة أدب حداثي حقيقي في مجتمع مغلق مثل السعودية؟
بالتأكيد يمكن أن نكتب صيفاً أو تمثلات، ولكن لا يمكن أن نكتب الحداثة، إن صح التعبير، في مجتمع مغلق ومحافظ. الرواية، والإبداع بالعموم، صوت الفرد والفرد يستطيع أن يعبر عن حداثته الفردية، وكل ما يهيج به، وما يستهيم به، وبالتالي يستطيع أن يقدم مقترحاً أكثر مما يقدم رؤية ناجزة، وما نراه في المشهد السعودي هو تمثلات تماماً مثلما كان يحدث في الثمانينات، حيث كانت هناك معركة كبيرة تحت عنوان الحداثة، ولكن هل كانت هناك حادثة حقاً؟.. شخصياً لا أعتقد.. كل ما هنالك كانت هناك لافتة كبيرة ظن

البعض أنه ينتمي إليها كنسق عالمي عابر للثقافات والحضارات، والأنساق حتى، ولكن الكثير من هذا الجدل لم يكن سوى موضوع أكثر مما هو حالة قائمة، وموضوعة، في قلب المشهد الحياتي.

تهتم بلغتك النقدية كثيراً. ألا تؤثر هذه اللغة على التواصل؟

ربما!! ولكن أعتقد بأن جزءاً من مهمة الناقد أن يقدم نصاً أيضاً، وليس من مهمته اللحاق بالنص الأول، بمعنى أن ينتج نصاً شعرياً، أو نصاً إبداعياً يستطيع من خلاله التلاقي مع النص الإبداعي، والتواصل معه بكل أليافه التصويرية، بحيث يحتوي على جانب من اللذة في الشكل والمضمون.

ما نوع العلاقة النقدية التي تربطك بعبد الله الغدامي؟

علاقة عادية جداً.. قرأت مجمل أعماله وكتبت عنها، وأعتقد أنه، بالنسبة للمشهد الثقافي في السعودية، مضخة معرفية مهمة، وهو من القامات. ولكن ما يؤخذ على الغدامي أنه غير حواري، فلا يجادل أحداً، ويتصرف داخل المشهد وكأنه الأب الأوح للحدثة، والمصدر الأول للمعرفة، وبالتالي لا تستطيع أن تتقاطع معه بأي شكل من الأشكال وهنالك أدلة نصية.

(سادات القمر) كتاب عن الشعر النسائي تحاول فيه تقديم قراءة منصفة. ما رأيك بمدخلة الناقد سعيد بنكراد الذي رأى في الكتابات النسائية كتابات مسترجلة؟
لا أعتقد بأن بنكراد كان يقصد أن الكتابات



النسائية بمجملها مسترجلة، هو التقط مجموعة من النماذج الروائية، وهي نماذج تفصح بالفعل عن، لا نقول استرجالاً، بل محاولة لتمثيل لغة الرجل والتحدث بطريقته نفسها، وبالنسبة لسادات القمر هو كتاب حاولت فيه أن أقرأ التشكيلات العبارتية للشاعرة المرأة منذ بداية التاريخ حتى اليوم، لنصل إلى نتيجة تتوحد فيها مجمل هذه الثورات، بمعنى قراءة كل السلالة النسوية الأنثوية منذ بداية التاريخ والتي أعتقد أنها تتوارث بالنظر إلى أسباب سيكولوجية وسيكولوجية وحضارية وجينية حتى.. لذلك نجد أن الشاعرة اليوم هي بشكل ما تنتمي إلى السلالة وتعبّر بشكل قد يكون أحدث.

تحيةة لمحمود درويش في العالم



وجّه المهرجان الأدبي العالمي في برلين نداء لإقامة أمسيات شعرية عالمية تقدم فيها قصائد الشاعر محمود درويش في الخامس من تشرين الثاني ٢٠٠٨. ويتم من خلالها تكريم الشاعر وأعماله. هذا النداء موجه إلى المؤسسات الثقافية، والمحطات الإذاعية، والمدارس، والمسارح وكل المهتمين في جميع أرجاء العالم.

وقد جاء في النداء «كان محمود درويش من أكثر الشعراء العرب المعاصرين شعبية، وواحد من أكبر الشعراء في الأدب العالمي. أمسياته الشعرية، كانت تجذب إليها الآلاف من محبي الشعر. دواوينه نشرت بمئات الآلاف من النسخ. أعماله ترجمت إلى أكثر من ثلاثين لغة.

قصائده تغنى كأغنيات شعبية. وكثير من أبيات شعره تحولت إلى أمثال.

يغرف درويش من تقاليد الشعر العربي القديم ومنجزات الحداثة على حد سواء، كما يغرف من لغة ونصوص القرآن والكتاب المقدس.

كان الشاعر في الشعر العربي القديم صوتاً لأمته. ورغم أن درويش تحرر منذ مطلع التسعينات من حصره في لعب هذا الدور، إلا أن كثيرين من قرائه ما زالوا يعتبرونه سفير فلسطين الشعري إلى العالم».

■ ■

وكالة من غير بواب

◀ عمر كوجري

لا أتصور أن ثمة دولة متحضرة في هذا العالم المترامي الأطراف لا تملك وكالة وطنية خاصة بالأنباء.. وعادة ما تكون هذه الوكالات - خاصة في عالمنا الثالث أو العاشر- ملحقة بالدولة التي هي أم الشعب الحنون تغطي أنشطة الحكومة واستقبالات وتوديعات الوزراء وغيرهم من المسائيل الوديعين اللطيفين بالتأكيد، وكذلك تغطي هذه الوكالات الإخبارية أخبار الأمم التي تقدمت علينا سنين ضوئية، نحن الذين «عفاً التسكة»، وباقى الخردة، ولا تنسى بالطبع أن تنقل أخبار الأمم الغابرة والتي أصابتها حالة الفوات التاريخي والنوم الهنيء في ظلمات العصور.

تلك الأمم ليست بأحسن حالاً منا، ومن حقنا أن نتفاخر أننا نملك وكالة وطنية للأنباء اسمها «الوكالة السورية للأنباء» وتختصر بـ سانا. هذه الوكالة تستقر بناءً شامقاً في مركز العاصمة في منطقة اسمها «البرامكة» لتتذكر نحن الأجيال اللاحقة الأخوة الأجلة من عائلة برمك، من الأخ جعفر وباقى إخوانه الذين نكل بهم الخليفة الرشيد حين شعر بحسه الأمني وحده أن الجماعة تبادوا في غيهم، وتجاوزوا الخطوط الحمر، فأبيدوا على يديه الكريمتين شرّ إبادة.

وكالتنا الميمونة «سانا» نتحفنا دائماً، وكما عهدناها بالأخبار التي تشبع جوعنا لمعرفة كل ما هو جديد في ساحتنا الوطنية السورية، وكذلك نتلمس منها جديداً كل يوم من أخبار العالم، لكن يبدو أن الترهل قد غزا مفاصل وكالتنا الوطنية، ويبدو أن جيش الموظفين والكادر الإعلامي الضخم قد كُلت همته، فصرنا نطالع أخباراً غير مدروسة، وغير مستساغة ولا محررة.

قبل أيام قادمي الشعب الصحفي إلى فتح موقع سانا على الأنترنت، لأرى الجديد الأجد على موقعها، فراعني حقاً ما قرأت، وقد اخترت باقة من الأمثلة الدامغة على العي والإرهاق اللذين فتكا بمفاصل وكالتنا الوطنية «سانا»

بودي أن أنقل بعضاً، حتى لا أنهم أنني أتجدني على الجماعة، مثلاً هناك خبر صحي مثير للضحك عن الأثر السيء للساكر على أسنان الأطفال حررته صحفية من اللاذقية، تسهب المحررة في مقال طويل وبالطبع عريض عن نخر الأسنان باعتباره من «أهم القضايا المطروحة في علم طب الأسنان» وكان المواطن السوري لم يسمع إلى هذه اللحظة عن التسوس والأثر المرضي للحلويات على أسنان السوريين. وعنوان يتحدث عن إعداد «أكبر مؤتمر شراكة بين سورية والصين» هذا المؤتمر سيقعد أوائل آذار

القادم نقلته وكالة سانا - ودون أي تحرير - عن صحيفة الثورة على طريقة «الكوي.. باست» كما يقول صديقي الصحفي أيهم، وحسب معلوماتي المتواضعة أنه عادة ما تمول وكالات الأنباء الصحافة بالأخبار، ولا تنقل الأخبار عن الصحافة المحلية.

وثمة عنوان رياضي مثير «منتخبنا الوطني يعود من فنزويلا» هكذا حاف.. وعندما نقرؤه، لا نصعق أبداً، فمنتخبنا الوطني عودنا بهزائمه الماحقة والساحقة حتى مع دول كجزر القمر أو الواق واق، وهو لم يعد من فنزويلا مكللاً بكأليل الغار والنصر، نعم خسرتنا مع الجماعة أربعة أهداف نظيفة لهدف يتييم.

وسأكتفي بخبر آخر يقول: «الشباب السوري يرغب بالعمل المكتبي في القطاع العام»، وكأن القطاع العام يعلن يومياً عن فرص العمل للجيش العرمرم من العاطلين من الشباب السوري- بالأذن من شاعرنا الرائع معروف الرصافي- الذي يقول: فجيشوا جيش علم من شبيبنتنا/ عرمرماً تضرب الدنيا به المئلا

عندما قصصت هذه الأخبار الطازجة على زميل مشاغب صرخ بأعلى صوته «وكالة من غير بواب، وغاص في بحر حزنه اللذيذ. emerkoceri@gmail.com



تراث



الفكر الإسلامي من التأويل إلى التحليل

بإمكاننا أن نطلق على الحضارة الإسلامية على الرغم من كل تنوعها وغناها صفة «حضارة النص»، فغير سيرورتها التاريخية الطويلة بمراحلها وعصورها المختلفة، ارتبطت هذه الحضارة دائماً بنص مؤسس شغل مكانة المركز فيها، وشكل نقطة ثبات وحضوراً انطلقت منها أو دارت حولها أو تصارعت عليها مختلف التيارات والاتجاهات الفكرية، ولهذا يمكننا أن نفهم المكانة الكبيرة التي شغلها التأويل في هذه الحضارة، الذي طبع بطابعه معظم النشاطات والاسهامات الفكرية التي بحثت دائماً عن سند لها في النص بعد تأويله، وهذا لا ينطبق فقط على العلوم النقلية والدينية، بل يشمل أيضاً أكثر العلوم العقلية

تطوراً وانفتاحاً، فكثيراً ما سخرت هذه العلوم العقل في عملية التأويل، وأعلمته في النصوص لتطويعها وتكييفها مع حاجاتها وتطلعاتها، مما جعله يهدر الكثير من طاقاته وقدراته في المباحكات النصومية، ويفرق نفسه في دقائق اللغة والأعب الدلالة. هكذا خلف لنا تاريخنا تراثاً تأويلياً هائلاً ما يزال يضغط حتى اليوم على حياتنا الثقافية.

إلا أن حضارة النص قد عرفت بوادر هامة لتجاوز ارتباطها الدائم بالتأويل، ولتجاوز المساحات التي تتركها النصوص (حتى بتأويلاتها الفضفاضة، والمتسمة بأكثر درجات التسامح) لحركة الفكر، إلى فضاءات أكثر حرية واتساعاً. ومن أهم تلك البوادر بداية ظهور النزعة التجريبية في العلوم الطبيعية، وهي النزعة التي بلغت أوج تبلورها في التشكيك المعرفية الإسلامية على يد ابن الهيثم، في دراساته التجريبية في علم البصريات، هذا فضلاً عن المناهج التجريبية التي حاول جابر بن حيان وابن النفيس وغيرهما من العلماء تطبيقها في مجال الكيمياء والطب.

وعلى الرغم من أهمية هذا التطور المنهجي في مجال العلوم الطبيعية، فليس بإمكاننا أن نعتبره خرقاً أساسياً لأليات وعادات التفكير وإنتاج المعرفة الإسلامية، ذلك لأن العلوم الطبيعية كانت متحررة نسبياً من سلطة النص منذ نشوئها وبحكم طبيعتها بالذات، باعتبارها ميادين فكرية حديثة وناشئة لم تكن النصوص قد قالت فيها كلمتها. ولم تكن تلك العلوم تستطيع أن تعمم منهجياتها وأساليبها (والتي كانت لا تزال في بدايات طور

النشوء والتكون) على ميادين دراسة الإنسان والمجتمع والوجود، وهي الميادين التي حدد دراستها التوجه العام للنص المقدس، الذي طرح الكثير من التحديدات والضوابط بشأنها، فكان على المفكرين المجددين في تلك الميادين أن يوسعوا ويلطفوا هذه الضوابط والتحديدات بالتأويل.

وبالتالي، فإذا كان لنا أن نتحدث عن خرق منهجي بنوي في آليات إنتاج المعرفة الإسلامية، فعلينا أن نبحث عنه في الفكر الفلسفي الإسلامي، باعتبار أن الفلسفة -وفق الشروط المعرفية للقرون الوسطى- هي العلم الشامل لكل علوم الإنسان والمجتمع.

لقد اضطر الفلاسفة المسلمون دائماً إلى استحداث أساليب جديدة في التأويل، لتبرير المنظومات الفكرية الجديدة التي حاولوا إدخالها إلى الثقافة الإسلامية، فلم يستطيعوا بالتالي الخروج من قيود النص وحمية التأويل. إلا أن الفلسفة الإسلامية استطاعت مع ابن رشد أن تحقق إنجازاً منهجياً كبيراً، كان له الفضل في تمهيد الطريق للثورة المعرفية القادمة، ويتمثل هذا الإنجاز بالفصل المنهجي الذي أحدثه ابن رشد بين ميداني الحكمة والشريعة، أي بين الفلسفة بمجالاتها وميادينها المتعددة، وبين الدين بنصوصه، والتأويلات الكثيرة لهذه النصوص، مع الافتراض بعدم وجود تعارض بين هذين الميدانين، وهكذا فقد اكتسب البحث الفلسفي لأول مرة حرية نسبية، مكنته من تخفيف اعتماده الكبير على التأويل، وأعطته شرعية مستمدة من العقل، الذي لا يمكن أن يتصادم مع

مقاصد الشريعة حسب التعبير الرشدي، ورغم ذلك فإن ابن رشد لم يستطع التخلص نهائياً من ضرورة التأويل، فقد أكد على أهميته في حل التناقض الممكن من الناحية الشكلية بين العقل والنص.

وجاءت الثورة المنهجية والمعرفية الكبرى على يد ابن خلدون، الذي استطاع أن يؤسس لعلم اجتماعي وإنساني إسلامي مستقل عن أية تبعية للنص، أو ضرورة للتأويل، ويقوم على دراسة معطيات النشاط الإنساني الديني، بعد تحديدها وفقاً لمستلزمات العقل العلمي التحليلي فقط، وهكذا فقد نجح ابن خلدون في نقل الفكر العربي من التأويل إلى التحليل والتفسير، وحقق ما يمكن تسميته بلغة العلوم الإنسانية المختصة بـ «القطيعة الأبستمولوجية» مع الآليات السابقة لإنتاج المعرفة الإسلامية، وأوجد الإمكانية الحقيقية لقيام علوم إسلامية تتبع من الإنسان وتصب فيه.

كان يمكن للثورة المعرفية التي أحدثها ابن خلدون أن تستمر وتتواصل، وإن تحققت المزيد من الإنجازات والفتوحات، لو لم تكن تلك الثورة قد جاءت متأخرة وفي غير وقتها، فهي قد آتت في الزمن الذي بدأت فيه الحضارة الإسلامية بانحلالها وانحادها السريع، فشكلت آخر موضة من ومضات هذه الحضارة، التي نست بسرعة كل إنجازاتها الفكرية وثوراتها المعرفية.

■ محمد سامي الكيال
sami@kassioun.org

هي نصر... تعرف على أوتار السماء

◀ تمام اسحق - رواد زكور

أحيت الفنانة اللبنانية الملتزمة مي نصر حفلة في مصياف ضمن فعاليات الاحتفال بالذكرى الثالثة لتأسيس شعبة الهلال الأحمر في هذه البلدة.

غصت الصالة بعدد كبير من جمهور مي. بدئ الحفل بعرض فيلم وثائقي قصير يتحدث عن إنجازات شعبة الهلال الأحمر في مصياف. وبعد لحظات قليلة قامت إحدى شابات الحضور بالتصفيق الحار والهتاف حتى قبل ظهورها واعتلائها المنصة، فتحوّلت الصالة الصغيرة إلى فضاء رحب من الحماس والترقب، وهاهي تحيينا وتدعونا إلى الوقوف دقيقة صمت تكريماً وإجلالاً لروح الشاعر الكبير الراحل الباقي محمود درويش، ومن ثم جلست وأمسكت الجيتار لتبدأ الرحلة إلى السماء، والتي ولجنا من خلالها إلى أجمل العوالم والأكوان، من فيروز إلى زكي ناصيف، وصولاً إلى أحمد قعبور ومارسيل ووليا وأغاني الثورة والتي ألهبت مشاعر الجميع، فملأت البعض بالحنين إلى ما يسمى بالزمن الجميل، في الوقت الذي مالت فيه قلوب الشباب لهذا الصوت الذي سرق من لدن الألهة، لأنه كان وقتاً للآلهة وإحياء طقوس عبادتها، فلا عشتار هنا ولا أفروديت بل لحن الروح والألوهية وهو أصل الأصول.

غنت مي للزهر للطير للحب والإنسان، ولم تنس الوطن الجريح فغنت القدس، بيت لحم، رام الله، بغداد والجنوب.. غنت لتوار الأرض دون أن تسميهم، غنت لضحايا البشرية، ولكن هيبات للضمير النائم بل الميت أن يصحو من رقادها. مي

تشهد لشهداء المحرقة (وعدوا أنني كنتم عودوا) في لفته وفاء لدرويش، وفي المقابل أناس قالوا إنهم من جنس البشر يغنون على رائحة الدم ويرقصون على صليل السيوف. مي كانت كالندى كالحلم كالطفولة، وما هذا الحضور الكبير إلا انعكاس لمقولة صائبة، فما دام هناك فن راق ملتزم بمبادئ الأخلاق سيكون الفنان في مواجهة جمهور بحجم ما قدمت يداها.

جدير بالذكر أن تنظيم الأمسية جاء على مستوى الحدث وقيمة مي الفنية. على الرغم من بعض التأخير في بدء الحفل عن الموعد المسبق الإعلان عنه والذي لم يؤثر بدوره على سلامة التنظيم. بالتأكيد لا داعي للسؤال: لماذا لا يكون التنظيم الدقيق والمدرّس والجيد مواكبا لأي حدث تقوم به الجهات الرسمية ابتداء من أسعار البطاقات مروراً بالتعامل مع الحضور (العادي) بطريقة دونية، وصولاً إلى تهميش دور الإعلام في الأحداث الهامة وأقصد الإعلام الخاص المحلي - إلا فيما ندر - لا داعي لذلك بعد أن شهدنا بادرة تشبه بوادر حسن النية، في تخفيض أسعار بطاقات عروض الرفيق زياد رحباني، حيث جاءت هذه البادرة بمثابة الصيحة قبيل أن تشرف احتفالية دمشق على انتهائها، ولم تكن إلا بإلحاح من الرفيق زياد وليس من الأمانة العامة للاحتفالية، التي كان أعضاؤها واجمين من عدم استفادتهم بالشكل المناسب من وجود زياد في قلب دمشق، واستثمار شعبيته، كما استثمروا شعبيته والدته، فلن نعبد كلامنا السابق ومعمة البطاقات أثناء عروضها، ومكانها وزمانها، ونوعية الحضور، وتحت أيدي من أضحت ثقافتنا؟؟!! هذا وقد خصت الفنانة مي نصر (جريدة قاسيون) بحديث شامل بعد الأمسية، ينشر لاحقاً. ■■



عادات القراءة

◀ فوز العاسمي

أمادو!! أجمل مية لعة كتب (إن كان في الموت جمال) هي مية الجاحظ بانهييار مكتبته على رأسه، أما أتعس مية لعة كتب فهي مية رولان بارت دهاً بعربة جمع القمامة. أعرف أصدقاء كثير يشتركون الكتب للتصفح أو لركناتها على سقيفة المطبخ بعد أن تبتلع المكتبة من الكتب أكثر من حاجتها وهم مراجع موثوقة بالفهارس والأعلام ولكن القراءة عندهم لا تتكرر أكثر من تكرار أعيادنا الوطنية والدينية... متى تصبح القراءة أكثر من عادة أو عرف أو ما شابه وتصير حاجة ملحة؟

فليتوجه الإعلام والتوعية المدرسية بهذا الإتجاه لجعل القراءة بعيدة كل البعد عن النواقل، أنا لا أعرف من عادات القراءة عند الكتاب والشعراء مثلاً الكثير سوى أنهم يقرؤون.. هم يعرفون لماذا ونحن لا نعرف كيف.. وكم؟؟ سألت صديقاً لي عن السبب في كوني أبداً قارئاً للصحف من آخر صفحة باتجاه الداخل، رد قائلاً: هذه العادة جاءتنا من الغرب لأنهم يقرؤون من اليسار إلى اليمين!! القراءة هي الفعل الوحيد الذي ينجزه البشر دون أية فوائد مادية مرجوة في المدى الزمني نفسه لهذا الفعل، ومن عاداتها السيئة جداً أنها لم تعد عادة!! فلا يتحفنا الكتاب والمنتجون للثقافة بعادات القراءة عندهم على غرار عادات الكتابة، أن يكون للقراءة طقوسها فهو شيء حسن للقراءة قد يحتاجها الشرود وقلة التركيز لكن الكتابة موضوعها مختلف كما أسلفت.. القراءة فقط يمكن لها أن تكون متعة وطقساً معاً وهذا أضعف الإيمان.. ■■

على مستوى الكتابة يتحفنا الكثير من الكتاب والمهتمين بالشأن الثقافي بمنغصات يدعونها عادات الكتابة، فهذا يكتب بعد حلم طويل بقصيدة عصماء ليرسمها نهاراً، أما ذلك فيدبج روايته وهو عار، وآخر يكتب بقلم الرصاص وهكذا.. لنصل إلى ما يسمى طقوس الكتابة وهنا مربط الفرس. فالطقس لغوي هو الفعل الذي يمارسه البشر للتقرب من الله أو الأسلاف أو الألهة، وهو يمارس عادة بروح هائمة. أما ما أعرفه عن الكتابة: فهي فعل واع ينم عن التزام واع أيضاً بقصد إيصال المعارف والأفكار إلى جمهور الناس فالكتابة الواعية أعلى درجات تطور جنسنا. أما الكتابة الطقوسية فهي حكر على المتصوفة المتبتلين والأولياء.. إلا إذا كان المقصود بطقس الكتابة هو التماهي بين الحالتين أي اندغام الكتابة المعرفية بالكتابة الطقوسية بهدف صيغ الأولى بطابع الثانية، لكن لنحاذر من التهوين من مفهوم الطقس (ولو لغوياً) لما له من وقع على فعل الكتابة فالكتابة فعل خلاق يحتاج الهم ولا يحتاج هالات القداسة.

أما عن عادات القراءة فلاسمح لنفسي أولاً تذكر بعضاً من حوادث القراءة و القراء.. أجمل تشبيه قرأته للقرائيء النهم هو ذلك الذي ابتدعه نيكوس كازنتزكي على لسان زوربا: عث الكتب!! أما أظرف ما وقع معي فهو شرائي لكتاب مترجم عن القصص الإسيبانو أمريكية ترجمه صالح علماني، فنبحت مطولاً في الفهرس عن قصص خورخي

هل الشعر في مهيب النسيان حقاً؟

◀ خليل صويلح



قد تتورط وتحضر أمسية شعرية، كي تسمع القصيدة من فم صاحبها، على الهواء مباشرة، لكنك سرعان ما تشعر بحاجتك للتأؤب، ويضجر شديد، لا يقل وطأة عما يحدث في قاعة المحاضرات السياسية، ماذا تفعل إذا، كي تستعيد ذلك الزمن الذي كانت تغص فيه القاعات لحضور أمسية شعرية؟ هل المشكلة في التلقي أم في ما يكتب من شعر اليوم؟

في حقل الإبداع يعم الاستسهال، طالما أن كل من كتب على طرف كراسته «عواء» شخصياً، وجد من يشجعه أو يشجعها؟ على النشر، وما أكثر المناجر التي تفتح أذرعها للهباء والتفاهة. الأمر بصراحة، لا يختلف كثيراً عن مهنة سائق السرفيس، فهي مهنة من لا مهنة له، ولا فرق بين خط «ميدان شيخ» أو «الدوار الشمالي»!

في رفوف المكتبات العامة، ثم ينتهي الأمر. لا أحد من أصحاب دور النشر الخاصة اليوم، يغامر بطباعة ديوان شعر على نفقة الدار، كما أنهم يستقبلون الشاعر بجفاء، وكأنه مصاب بمرض الجذام، رغم ذلك تتم الصنفقة بطباعة الديوان على حساب الشاعر، بعد أن يستدين المبلغ من أصدقائه، ويسدده بأقساط مريحة. أعتقد لو أن بعض هؤلاء الشعراء، أنفق المبلغ في شراء جهاز كمبيوتر، أو ثلاثة بالتقسيم، لكان الوضع أفضل لكل الأطراف.

هناك من يقول، إننا نعيش لحظة لا شعرية، في ظل مشاهد الدمار والخراب التي تحيط بنا كأحفاد للمتنبئ وأبي نواس، ولكن متى كان العرب يعيشون لحظة شعرية، من الجاهلية إلى اليوم، فقد كان عنتر يشبه ثغر عبلة بالسيف، كما انتهى طرفه بن العبد مسموماً!

شخصياً، لا أتذكر آخر مرة، قرأت فيها قصيدة جديدة، وأدارت رأسي من الشوة. وكأن الشعر أصبح في مهيب النسيان، أو أنني فقدت حس الدهشة نحو ما يكتب من شعر اليوم. بالكاد أقع على مقطع في ديوان كامل، كي أفتح نفسي أنه هنا «بيتا القصيد»!

لست متطلباً، لكن الشعر العربي الجديد، على وجه العموم، إلى انحسار، أو أنه يتراجع إلى الخنادق الخلفية. كان الشاعر القديم يقول بيتاً من الشعر فيمنحه الحاكم كيساً من الدنانير، أو يعفو عنه من موت محتم. شاعر اليوم سوف يجلد على ما ارتكب من آثام مئة جلد وما فوق، ليس لقوة الهجاء في قصيدته، بل لفقدانها عناصر الشعر. قصيدة لا تقول شيئاً، ولا تريد أن تقول شيئاً، جوهرها الركاكة، وقلة الحيلة.

ولكن ماذا تفعل كتيبة كاملة من الشعراء والشاعرات؟

ففي إحصائية اعتبارية، يُنشر كل يوم «ديوان» على الأقل، في سورية وحدها، فما بالك بالحريظة العربية بأكملها. لا أحد يعلم تماماً، من ووط هؤلاء كي يمتهنوا الشعر، وأين تنتهي هذه الأطنان من الورق بعد طباعتها. لا شك أن بعضها يتسلل إلى بسطات كتب الأرصفة، بعد أن يمحي الإهداء، كي لا يُكتشف صاحبها، في حال قام الشاعر الصنديد في جولة تفتيشية مباغتة. ما تبقى من النسخ، سوف يغطيه الغبار

واحد وعشرون عاماً على رحيله؛

ناجي العلي... المستوطن في ثنايا الذاكرة

أحيا العديد من أبناء الشعب الفلسطيني الذكرى الحادية والعشرين لوفاة رسام الكاريكاتير والمناضل الفلسطيني الكبير ناجي العلي الذي اغتيل في التاسع والعشرين من آب عام ١٩٨٧، في مدينة لندن، بعد سنوات طويلة قضاها مناضلاً في سبيل القضايا العادلة التي آمن بها.

ناجي العلي الذي عايش سنوات الشدّ والنضال والخبية الفلسطينية، ما يزال حياً في وجدان عشرات الآلاف من عشاق فنه وإبداعه، وما زالت رسومها قادرة رغم مرور السنوات على إلهاب مشاعر الأجيال الجديدة، ليؤكد بذلك بأن الفنان الحقيقي يبقى فناً معاصراً مهما تقدمت عليه الأيام.

لم ينس ناجي العلي في أوج سنوات الحماس الثوري أن ينتقد فساد تجار القضية ومدعي النضال، ولم يتراجع يوماً عن مطالبته بالأ تصادر حرية الشعب الفلسطيني ممن يدعون أن لهم حق الوصاية عليه، ولعل هذا هو سر فرادته وتميزه في زمن ابتدلت فيه الثورة وعهرت القضية. ■■

مقال اليوم عن الديموقراطية
عجبني كثير.. شو عمتب لبره؟



مجلة «جسد»..

مجلة «جسد» مجلة ثقافية فصلية جديدة، هي الأولى من نوعها في العالم العربي، متخصصة في آداب الجسد وفنونه. تصدر قريباً في بيروت باللغة العربية وتوزع في العالم بردياً على أساس الاشتراكات السنوية. مؤسسة المجلة ورئيسة تحريرها الشاعرة اللبنانية جمانة حداد.

تنتطق «جسد» من «أن هناك معبداً وحيداً حقيقياً على هذه الأرض، هو جسد الإنسان»، على ما كتب يوماً الشاعر الألماني نوباليس، لتقول طقوس هذا المعبد وفلسفته وصلواته، أرضه وكواليسه وأسراره، جنونه وفجوره وهوساته، حقائقه وأفئته وأكاذيبه، صورته وظلاله وتجلياته، الجميلة منها والبشعة، الملموسة والمجردة، الحسية والروحية على أظرف ما وقع معي فهو شرائي لكتاب مترجم عن القصص الإسيبانو أمريكية ترجمه صالح علماني، فنبحت مطولاً في الفهرس عن قصص خورخي العربي.

جسد
Jasad

مادة ثقافية فصلية جديدة... متخصصة في آداب الجسد وفنونه

وسيضم كل عدد من المجلة مجموعة كبيرة من الريبورتاجات والأبحاث والنصوص والترجمات والرسوم والمقالات المتنوعة بأقلام كتاب وريش فنانيين لبنانيين وعرب وأجانب حول محور الجسد وتشعباته اللامتناهية، من الأيروتيكا إلى التصوف مروراً بالبرودة، إلى جانب بقية من الأبواب الثابتة بدءاً من أخبار معارض وكتب وأفلام من العالم، وصولاً إلى الاختبارات النفسية والأبراج الجنسية ووصفات الطعام المثيرة للشهوة، وسيحمل كل عدد توقيع فنان وبصماته بين الصفحات. وتقوم محطة BBC حالياً بإعداد فيلم وثائقي حول ولادة المجلة ومرحلة تكوينها وإطلاقها في العالم العربي. ■■